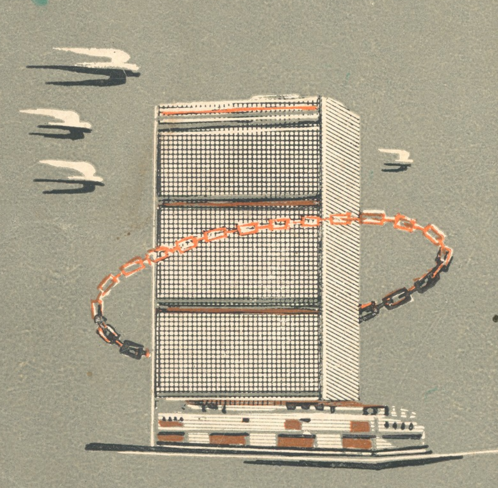
# المنظمات الدولية

تأليف

پيير جربيه



















ترجمه محمد أحمد سليمان

راجعه: الدكتور حسن الأشموني

الألف كتاب ٤٠

# المنظمات الدولية

بإشراف
الإدارة العامة للثقافة
بوزارة التعليم العالي

تصدر هذه السلسلة بمعاونة
المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية

# المنظمات الدولية

تأليف : بيير جيربيه

ترجمة : محمد أحمد سليمان
تقديم ومراجعة : الدكتور حسن الأشموني

مؤسسة سجل العرب
بإشراف الأستاذ الدكتور ابراهيم عبده
٢٦ شارع شريف باشا - القاهرة
تليفون ٤٩٩٩٩

١٩٦٣

هذه ترجمة كتاب :

*Les Organisations Internationales*

تأليف:

*Pierre Gerbet*

# الفهرس

# تصـــــــــدير

ما أحسب موضوعا شغل العالم ودار فى أذهانه ردحا من الزمن، ومازال يشغل بال الناس فى الشرق والغرب حتى الآن، أكثر من موضوع « المنظمات الدولية » التى تعد أساسا من الأسس التى تقوم عليها سياسة الدول جميعا .

وإنه وإن كانت المؤلفات المتداولة فى هـذا الموضوع قد تلاحقت بمختلف اللغات، ووضع أصحاب الرأى فيه عشرات من الكتب تناولت هـذه المنظمات بالبحث والتفسير، إلا أن أهمية هذه الدراسة ما تزال قائمة بالنسبة لما للمنظمات الدولية من مكانة مرموقة بين الدول،فهى جزء لا يتجزأ من تاريخ العالم، والرمز الذى يقوم عليه السلام العالمى، كما تقوم عليه المساواة والتضامن اللذان تتطلع إليهما الإنسانية بأمل ورجاء .

فلم يكن من الغريب إذن ، أن تحتل المنظمات الدولية جزءا كبيرا من اهتمام العالم، فالشعوب التى قاست ألوانا من العذاب وذاقت أشكالا من الاستعباد السياسى الذى فرضته عليها الدول المستعمرة ، هبت تطالب بحقها فى الحياة وفى الحرية، وساعدها على تحقيق ذلك ما تعقده من روابط بينها وبين الشعوب الأخرى .

وليس وجود المنظمات الدولية جديدا فى ذاته وإنما هو إحياء للأفكار التى كانت وما تزال موضوع آمال الشعوب منذ القدم .

وما من شك فى أن تطور العلاقات بين الشعوب وازدياد اعتماد الواحد منها على الآخر ، كان من شأنه تقوية شعورها بالحاجة إلى سلطان القانون الدولى

فالتعاون بين الحكومات يكون دون جدوى مالم يدعمه التعاون بين الرأى العام فى مختلف البلاد ، حتى تسود الوحدة الروحية بين الناس .

ولاشك فى أن هذه الوحدة الروحية كفيلة بأن ترأب الصدع، وتضم الشعوب فى منظمات هى السبيل إلى السلام وطريق الوصول إليه .

وإننا لو تتبعنا جهود الفلاسفة وأصحاب الفكر والسياسة فى تقرير حقيقة السلام والحرب والمحافظة على فكرة التوازن الدولى، لوجدنا أن قيام المنظمات الدولية فى العصر الحديث قد انبثق من دعوة هؤلاء المفكرين إلى العمل على تكوين هيئات ومنظمات تهدف إلى حل المنازعات حلا سلميا دون الالتجاء إلى العنف أو العدوان .

ولقد آمنت الجمهورية العربية المتحدة بما لهذه الارتباطات من أهمية، فحرصت منذ قيام ثورتها المباركة على أن تأخذ بيد الدول النامية الراغبة فى تحقيق استقلالها، ونظمت لهذا عدة مؤتمرات تهدف إلى توحيد الكلمة وجمع الصفوف .

ولعل من أبرز ما امتازت به الجمهورية العربية، تقديرها الواضح لأهمية المنظمات الدولية، وإيمان شعبها بالأمم المتحدة، وليس أدل على ذلك مما جاء فى خطاب السيد الرئيس جمال عبد الناصر فى الدورة الخامسة عشرة لهيئة الأمم المتحدة .

( إن الأمم المتحدة التى نؤمن بها ليست هذه القاعات الرائعة التى نجلس فيها الآن، وإنما هى مبادئ الميثاق وأحكامه التى جمعت طريقنا إلى هنا . . . . . إنه ليست هناك مشكلة تتعلق بوطننا ، الجمهورية العربية ، أو تتعلق بأمتنا العربية، أو تتعلق بالقارتين اللتين تمتد حدودنا بينهما أفريقيا وآسيا ، أو تتعلق بما هو خارج ذلك من القضايا العالمية ، إلا ونحن على استعداد كامل لأن نقبل فيها ميثاق الأمم المتحدة ومبادئها، وقرارات الأمم المتحدة وأحكامها قضاء عادلا منها برضا طيب ونية حسنة ) .

وقد اتخذت كثير من الدول هذه السياسة الرشيدة التى رسم خطوطها الرئيس دستورا لها تسير على منواله، وتتبع نصوصه بأمانة وإخلاص ، مما أثار الدول

المستعمرة التى هبت تقاوم هذه السياسة بشتى وسائل العدوان ومختلف أشكال الحصار الاقتصادى، غير أن هـذا العدوان قد زاد الجمهورية صلابة وإصرارا على تنفيذ هذه السياسة الرشيدة .

وعند ما أراد الرئيس أن يضع الأساس الذى يجب أن تقوم عليه الجمهورية العربية، لم يفته أن يبرز فى مشروع الميثاق الذى تقـدم به لممثلى الأمة فى المؤتمر الوطنى فى ٢١ مايو سنة ١٩٦٢، أن السياسة الخارجية ليست إلا انعكاسا صادقا للسياسة الداخلية، وأن السلام هو الطريق الوحيد إلى النهضة والتقدم .

« إن شعبنا يعرف قيمة الحياة لأنه يحاول بناءها على أرضه . إن صدق دعوته للسلام تنبع من حاجته الماسة إليه . إن السلام هو الضمان الأكبر لقدرته على الاستمرار فى معركته المقدسة من أجل التطوير، كما أن العمل من أجل السلام هو الذى سلح شعبنا بشعار عدم الانحياز والحياد الإيجابى ، وإن ارتفاع هـذا الشعار اليوم على قارات كثيرة هو تحية عظيمة لإخلاص شعبنا فى خدمة السلام ».

وإنه ليسعدنا أن نقوم بترجمة هذا الـكتاب « المنظمات الدولية » فى الوقت الذى تعقد فيه الأمم المتحدة دورتها السابعة عشرة .

وإن الدول جميعا لتنظر إلى هذه الهيئة على أنها رجاء العالم ومعقد آماله فى صيانة السلام، لا سيما بعد أن اتسع وعى الشعوب اتساعا بعيـد المدى ، وزاد عدد الدول الأعضاء فى الجمعية العمومية حتى بلغ الآن مائة وثمانى دولة بانضمام راوندا بوروندى وجاميكا وترينداد — وهكذا أصبحت المنظمة أكثر قوة وأقدر على القضاء على مطامع الدول الـكبرى .

وإننا لنرجو أن تحترم الدول الـكبرى الأسس التى تقوم عليها هذه المنظمة الدولية، فتحترم بذلك حقوق الشعوب جميعا فى الحياة الـكريمة — حياة الاستقلال والحرية ، حياة الـكرامة والمساواة .

كما نرجو للدول العربية الشاردة أن تتوب إلى رشدها، وتعلم أن فى الوحدة حياتها، وفى الاتحاد نصرها وغلبتها .

والله ولى التوفيق .

المراجع

# مقدمة

لا شك فى أن القرن العشرين يعتبر بحق عصر المنظمات الدولية، فلقد آمنت فيه الشعوب بشخصيتها إيماناً راح يزداد يوماً بعد يوم، كما آمنت أيضاً بأهمية تضامنها واتحادها .

ولقد تشعبت الإنسانية الحاضرة إلى دول ذات سيادة يزداد عددها زيادة مطردة ، وأدى تقدم وسائل النقل والاتصال الفكرى وما تتسم به المشاكل الكبرى الاقتصادية والسياسية والحربية من صفة العالمية، وما تحس به من ازدياد قوتها زيادة مستمرة . فالجماعات الإنسانية لا تستطيع إلا أن تعتمد كل منها على الأخرى اعتمادا حقيقياً تعبر عنه المنظمات الدولية — التى أصبح انتشارها وتعددها أحد سمات عصرنا — تعبيراً واهياً لا تتحقق معه أمانى الشعوب .

وإنه لمن المسلم به أن يقال الآن إن أية دولة لا تستطيع أن تتخذ قراراً هاماً فى السياسة الخارجية قبل أن تأخذ فى اعتبارها وجود عدد معين من المنظمات العالمية أو الإقليمية ، ففرنسا مثلا تحدد سياستها على أساس العلاقات التى تربطها بهيئة الأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلنطى والمنظمات الأوروبية، وترسم اتجاهها الحربى إلى حد كبير على ضوء اشتراكها فى ذلك الحلف،وتتخذ من القرارات الاقتصاديةالخارجية ما لايتعارض مع كونها عضواً فى مؤسسة النقد الدولى، وطرفا فى الاتفاقية العامة المتعلقة بالرسوم الجمركية والتجارة ومنظمة التعاون الاقتصادى ، والجمعية الأوربية للفحم والصلب، والسوق المشتركة الأوربية إلى غير ذلك من المنظمات والاتفاقيات التى تشارك فيها وغيرها .

وهذا لا يعنى بطبيعة الحال أن السياسة الخارجية والعسكرية والاقتصادية لبلد ما تابعة تبعية مطلقة لمنظمة دولية معينة — بيد أن هذه المنظمات تفرض على العمل القومى قيوداً محددة تتقبلها الدول، لأنها ترى فى وجود هذه المنظمات تحقيقاً لمصالحها .

ومع هذا فليست الدول وحدها هى التى تشترك فى نشاط المنظمات الدولية، فالجماعات الإنسانية التى تتكون فى داخل كل بلد وتعمل للصالح الاقتصادى والمهنى، وكذلك العقائد الدينية والأيديولوجيات السياسية والأذواق الأدبية فنية كانت أم رياضية، تعمل بدورها على الاتصال بنظائرها فى البلاد الأخرى لتؤكد تضامنها وتكفل الدفاع عن مصالحها ومثلها العليا فى المجال الدولى، ولهذا ترى أن المنظمات الدولية الخاصة العديدة تنسج فيما وراء حدودها الدولية روابط فى مجالات معينة، وتحاول أن تحقق حاجتها إلى التضامن العالمى بكثير أو قليل من التقدم والنجاح .

وتتباين هذه المنظمات الدولية الخاصة تباينا تاماً ، فمن شركات مالية كبرى إلى بيوت تقام فيها الشعائر الدينية وهيئات نقابية عالمية، وأحزاب سياسية دولية، وهيئات تتمثل فيها الروابط الدولية بشتى صورها وأشكالها . وتختلف أهمية هذه المنظمات اختلافا كبيراً، كما يصعب فى أغلب الأحوال تقدير آثارها الفعلية، فكثير منها لا يعدو أن يكون أداة ربط لا تمارس عملا مباشراً يؤدى إلى إحداث تطور فى العالم، كما أن لبعضها على النقيض تماماً من الإمكانيات المادية والأدبية ما يجعلها تتمتع بقوة ونفوذ لا يتوافران لكثير من الحكومات الوطنية .

وعلى هذا لا يمكن بحجة التبسيط أن تقتصر دراسة المنظمات الدولية على المنظمات العامة الأكثر ظهوراً دون غيرها من المنظمات ذات الأثر البعيد المدى التى تتعاون الدول وتتقابل بين أرجائها .

ولذلك يجب أن تتناول هذه الدراسة المنظمات الخاصة أيضاً وهى جماعات دولية حية ، تعبر كثرتها عن مدى ما حققته من نجاح .

ومن الواضح أنه يتعذر شرح هـذه المنظمات الدولية ـ عامة أو خاصة ،عالمية أو إقليمية ، سياسية أو فنية ـ بالتفصيل، كما أنه من الصعب أن نقيم ميزاناً موحداً لأوجه نشاطها الشديد التباين، ولـكننا سنحاول بصفة خاصة أن نقيم لوحة جامعة لهذه النظم، وأن نقابل بين بعضها والبعض الآخر، ونحدد الدور الحقيقي الذى تلعبه بحق فى العلاقات الدولية، سالـكين فى ذلك طريق النظرة العلمية السياسية، ومفضلين ذلك الطريق على الوجهة القانونية .

المؤلف

# الباب الأول

## الفترات السابقة على التنظيم الدولى

لـكى يكون هناك تنظيم دولى، يجب أن يبرز وجوده بين جماعات مختلفة من النـاس، ترغب فى تعاون منتظم دفعتها إليه ضرورة الاحتماء ضد خطر خارجى، أو دعت إليه جماعة ذات إدراك ، دينى عقـائدى ، أو اقتصادى، على أن يظهر هذا التنظيم فى إطار جغرافى معين وذلك بخلق نظم دائمة ، قادرة على التعبير عن إرادة خاصة تتميز عن إرادة الدول الأعضاء .

ويرتبط تـكوين المنظمات الدولية أيضا بمجموعة معقدة إلى حد ما من شروط شديدة التباين ـ وبعض هذه الشروط فنى كسهولة المواصلات، والآخر سيـاسى كالرغبة فى التعاون ـ ولعل أهمها جميعا الشروط الأيديولوجية، كالشعور بالانتماء إلى جماعة إنسانية موحدة المبـــادئ القانونية والأخلاقية .

ونحن إذا يممنـا وجوهنا شطر التاريخ، وجدنا القطاع الأكبر منه لا يمدنا إلا بأمثلة قليلة جدا لحياة دولية منتظمة — فالتاريخ القديم والأوسط لا يشيران إلى تسلسل مستمر أو كامل فى التنظيم الدولى — ولـكننا نستطيع أن نقف من ثناياهما على منظمات هامة إلى حد ما، قامت كصدى لظروف عابرة تحت ظل عوامل جغرافية معينة .

أما فى العصور الحديثة ، فإن الأمر يختلف تمـــاما ، إذ رأى الإنسان منذ البداية أن لا مفر له من أن يسهم فى تطور لا بد منه للمنظمات الدولية، ومما يساعد على ذلك تقدم المواصلات ، ووجود رباط روحى يقرب بين الجماعات المختلفة إلى جانب كيانها القومى .

# الأحلاف اليونانية

نشأت الحضارات القديمة فى مواطن مختلفة منعزلة منطوية على نفسها ، وفضلا عن هذا فقلما كانت هذه الحضارات تسرع إلى الاتصال بسواها، لأن كل واحدة منها كانت ترى أنها أرفع من غيرها، ومن هنا كان احتقارها للأجنبي ، ولم تكن الدول الكبرى التى تضم هذه الحضارات تعقد مع جيرانها من العلاقات إلا ما بنى على القوة،ومن ثم فلم تكن هناك حاجة لإقامة نوع ما من التنظيم الدولى، إذ أنه لم يكن لمثل هذا التنظيم أن يظهر إلا فى حدود منطقة ذات حضارة فى مستوى واحد تنقسم إلى وحدات سياسية مختلفة .

ولعل اليونان القديمة من أصدق الأمثلة على ذلك، فلقد أصابت الحضارة فى شبه الجزيرة اليونانية قدرا كبيرا من الازدهار،وتسربت من كل شواطئ بحر إيجه إلى صقلية وجنوب إيطاليا .

وعلى الرغم من أن اليونانين القدماء كانت تجمعهم وحدة اللغة والدين والثقافة، والشعور بالتفوق على غيرهم من الشعوب التى كانوا يطلقون عليها اسم « برابرة »، إلا أنهم لم يكونوا شعبا أو دولة ، ذلك لأن بلادهم كانت مقسمة إلى كثير من الوحدات الصغيرة المستقلة،وقد ساعد على ذلك التقسيم طبيعة البلاد الجغرافية، وكثير من العوامل الداخلية ، كالتنافس المستمر، والاعتقاد بأن المدينة الصغيرة هى أصلح المنظمات السياسية لتحقيق الحياة الديموقراطية ، فضلا عما تتيحه لأفرادها من أسباب التعارف والتآلف والمودة .

ومن ثم ، لم يكن ممكنا مع هذه الظروف ، أن يظهر نوع من التنظيم

بين هذه المدن الجديدة ، إلا ما كانت تمليه علاقات الجوار ، وبدا ذلك فى شكل أحلاف بين المدن اليونانية، تعمل علي اكتساب القوة لمقـــاومة أى تدخل أجنبي .

ولقد تكونت أولا مجالس للتحكيم بين المدن التى تدين بقوانين واحدة Amphy ctionies (١) .

وفى القرن الخامس ظهرت بعض التجمعات السياسية كحلف «أركاديا» وحلف « بويوثيا » على وجه الخصوص، وهو الذى كان يضم مجلسا فيدراليا يجرى فيه التصويت تبعا لأهمية المدن ، وشبيه بهذا النظام ما أخذت به شبه جزيرة البلوبونيس المحيطة بأسبرطه، والتى كانت تشكل فى وقت الحرب مجلسا من المفوضين يصدر قراراته بأغلبية الأصوات .

وكان واضحا أن الخطر الخارجى وحده هو الذى استطاع أن يدفع هذا العدد الكبير من المدن إلى تنسيق سياستها الخارجية للدفاع عن حضارتها المشتركة .
وفى أعقاب الحرب « الميدية ( الفارسية ) الثانية، كان يدير مؤتمر « كورنث » مجلس يتـكون من الحلفاء ومهمته تقرير العمليات الحربية التى تتم تحت قيادة موحدة، كما كان يحدد عدد الجنود الذين يجب أن تسهم بهم فى الحرب كل مدينه — وعندما تم انتصار اليونان على الفرس كان الحلف الأثينى يضم مدن بحر إيجه الراغبة فى ضمان سلامتها ، وكان المجلس السنوى يحدد حصة كل حليف من الضرائب — وأنشىء لهذا الغرض صندوق فيدرالى فى « ديلوس Dilos » ولـكن سرعان ما حول الأثينيون هـذا الحلف إلى امبراطورية حقيقية ، كما حولوا الحلفاء إلى جماعات من الإقطاعيين .

وفى القرن الرابع سبق أن كون الأثينيون حلفا آخر لمقاومة «أسبرطة» ولـكنه فى هذه المرة كان أكثر تحرراً، إذ كان يضمن استقلال الحلفاء، غير أن التنافس

(١) الاسم الذى كان يطلق على مجالس التحكيم بين الدول

بين أسبرطه وأثينا لم يدع مجالا لإنشاء حلف يضم كل المدن اليونانيـة ، لذلك لم يبق فى القرن الرابع سوى عدد محدود من الأحلاف لأركاديا ورودس وهيلسيونت وكاليديكا وجنوب إيطاليا ، وكان كل من هـذه الأحلاف يكون تشكيلا سياسياً هاماً له مجلس من مفوضى الشعب ومجلسه التنفيذى وقوته الحربية المكونة من مختلف الوحدات التى نسقت جهودها تحت قيادة واحدة، وفى أغلب الأحيان كان لكل شكل من هذه الأشكال السياسية وحدته المالية ، وأحياناً عاصمته المصطنعة كما كان الحال فى « ميجابوليس Megapolis » التى قامت كعاصمة لجامعة مدن « أركاديا » .

ونحن إذا عاودنا النظر فى الحلف الذى أقامه اليونانيون كظهير لجهودهم الحربى ضد الفرس ، وجدناه قد أخفق فى أن يحقق لهم ما يجيش فى صدورهم ضد الاستعمار المقدونى ، هذا بالإضافة إلى أن « فيليب » قد مارس ضغطه على اليونان تحت ستار جامعة « كورينته Corinthe » التى كان يديرها مجلس من اليونانيين كان من المفروض أن يعمل على الاحتفاظ باستقلال المدن، ويكفل حرية التجارة والملاحة والتحكيم فى المنازعات .

# الجماعة المسيحية فى العصور الوسطى

كانت الدعوة إلى الجماعة والوحدة تلقى الكثير من الأنصار فى روما، غير أنها لم تكن محلا للتنظيم الدولى، وقد ابتلعت الإمبراطورية الرومانية مدن جامعة «أتريسك Etrisque» بعد أن قضى عليها ونزعت الإمبراطورية إلى الاحتفاظ بالعالم المتحضر ذى القدرة على مقاومة غارات «البرابرة» وكانت تعامل الشعوب المغلوبة فى بادىء الأمر كرعايا، ثم عاملتهم بعد ذلك معاملة الند للند.

ولقد واصل هذا الميل إلى الاتحاد سيره بعد الغزوات الكبرى، إذ أنشئت الإمبراطورية «الكارولنجيه Carolingien» التى كانت تضم الجمهرة العظمى من المسيحيين فى نفس المنشأة السياسية وتحميهم ضد البرابرة.

وبعد أن قسمت هذه الإمبراطورية وأصابها التفتيت السياسى الإقطاعى الذى يرجع إلى تقسيم الاقتصاد الدولى، بقيت الوحدة الروحية حية لدى المؤمنين بها.

وقد تحققت بهذا لغرب ووسط أوروبا فى القرون الوسطى، وحدة حضارية حقيقية ترجع إلى وحدة الدين والثقافة واللغة اللاتينية الفصحى، وكان الاتصال بين الجماعات الإنسانية من بلد لآخر كاتصال أساتذه وطلاب الجامعات والتجار الذين تجمعهم روابط متعددة الأشكال — وطورت المنظمات الدينية الكبرى عملها فى كل الدول المسيحية، فنظمت الحج والحروب الصليبية التى كانت تقرر وحدة أوروبا المسيحية إزاء العالم الإسلامى، وهكذا أكسبت حيوية الشعور الدينى الكنيسة مركزا هاما، وكانت تتيح أحيانا للبابوات استرداد الإدارة السياسية لأوروبا بفرض أنفسهم على الأباطرة والأمراء عند التحكيم فى منازعاتهم.

بيد أننا لا نستطيع أن نقول إن تنظيما سياسيا دوليا قد تحقق لأوروبا المسيحية، فلم يكن البابا يتمتع بالسلطات العلمانية، ولم يستطع الإمبراطور الذى كان يسترد بميراثه لروما، أفضليته على الأمراء المسيحيين، أن يمد سلطانه إلى خارج حدود إمبراطوريته.

وعلى النقيض تماما، شهدت نهاية العصور الوسطى تزايد الانقسامات كنتيجة حتمية لتقدم الملكيات القومية والحكومات المدنية، وضعف البابوية وانضمام الوحدة الروحية بصفة خاصة، كرد فعل لظهور المذهب البروتستانتى.

ومع هذا فقد ظهرت بعض المحاولات التنظيمية بين المدن، مع جامعات البلدان الإيطاليه، واتحاد المدن التجارية لألمانيا الشمالية.

## التنظيم الدولى فى العصور الحديثة

لقد حدد أصحاب الرأى فى العصور الحديثة فكرة التنظيم الدولى، إلا أن تحقيقها كان صعب المنال .

وفى عهود الأمراء قويت الدول التى تؤمن بالقومية، وتأكد لديها مبدأ السيادة بصورة أكثر وضوحاً — وكانت المنافسات لتحقيق التنسيق الأوربى يتردد صداها فى التسابق نحو التوسع البحرى والسيطرة على المستعمرات ووضع كثير من المفكرين خطط السلام ليسود الاتفاق بين الأمراء، وكانت هذه الخطط تعنى دائماً فكرة إعطاء الدول الأوربية حكما نيابيا يتمثل فى مجلس النواب والشيوخ ومحكمة للتحكيم ،كما هو الحال فى مشروعات « أميريك كريسيه Americ cruce وسيلى Sully ووليام بن وسان بير وجان جاك روسو » غير أن هذه المشروعات لم تصادف أى هوى فى نفوس الأمراء الذين كانوا شديدى الحرص على ما بين أيديهم من سلطات وامتيازات ، وكانوا لا يجدون سبباً لخضوعهم لسلطة أعلى تحد من سلطاتهم . فلم يلبثوا أن وجدوا فى التوازن الأوروبى خير ضمان لاستقلالهم.

ومع هذا لم تذهب حركة الفكر هذه هباء، فإن فكرة المؤتمر ـ باعتباره تنظيما دوليا بين الجيران تحققت به المقاطعات السويسرية ، والأقاليم المتحدة ـ قد أتت ثمارها بوساطة الولايات المتحدة فى بداية استقلالها، ثم طبقت فى ألمانيا فى سنة ١٨١٥.

ولما كان القانون الطبيعى يضم مجموعة من القواعد يمليها العقل ويعترف بها الجميع، فقد بزغت إلى الوجود فى نفس الوقت فكرة المجتمع الإنسانى العالمى، والشعور بوجوب تطبيق المبادئ المتشابهة فى العلاقات بين الدول جميعاً، دون الاقتصار

على الدول المسيحية،وكان القانون الدولى فى ارتقاء، إلا أن الإنسان أبعد ما يكون عن خلق منظمات تهدف إلى جعله موضع احترام الدول .

ولقد ظهرت فى القرن التاسع عشر الخطوط الأولى للمنظمات الدولية الحديثة والتقدم النادر فى طرق النقل والاتصال الفكرى، وتكوين اقتصاد عالمى جعل دول العالم جميعها تحس بضرورة تضامنها، وكذلك انتشرت الأيديولوجية الديمقراطية وقربت إلى الاذهان فكرة اشتراك جميع الدول على أساس المساواة والإخاء فى منظمات تنهض بصيانة السلام على سطح الكرة الأرضية .

وبهذا يظهر أن الظروف كانت مواتية لإنشاء منظمات دولية حقيقية وإن ظلت بدائية إلى أمد طويل .

# اتحاد شعوب أوروبا *

بعد أن سقط نابليون، وكان قد نظم أوروبا فى إطار الإمبراطورية الفرنسية الموحدة ، عاد الملوك يناصرون من جديد مبدأ تقسيم أوروبا إلى دول ذات سيادة متساوية فى الحقوق، يسودها السلام الذى يقوم على مبدإ التوازن بين القوى .

ومع هذا كان من الواجب أن يقبل الحد الأدنى للتنظيم، وذلك للدفاع عن النظام الملكى نفسه، لأن توازن القوى وحده لم يعد كافيا لبلوغ هذه الغاية بل كان يلزم إيجاد رابطة من نوع معين ، وكانت هذه الرابطة هى الحلف الأوروبى الذى ساعد على تدعيم الاتحاد الناجح الذى كان قد أنشأه نابليون من قبل، وقد ضم هذا الاتحاد النمسا وروسيا وانجلترا ثم فرنسا البربونية بعد ذلك . وكان هدف اتحاد شعوب أوروبا الإبقاء على النظام الأوروبى المؤسس أصلا على مبدإ الملكية المبنية على نظرية التفويض الإلهى ومبدإ توازن القوى بين الملكيات المختلفة.

ولقد تشاور الأمراء فى مؤتمراتهم، وانتهى بهم الأمر إلى اتحاد وقرارات توجب التدخل للمحافظة على الشرعية والتوازن فى وقت واحد ، وبذلك يكون الاتحاد قد أسهم فى الدفاع عن مصالح الملكية أولا، ثم بعد ذلك فى سنة ١٩٢٣ وبسبب إحجام بريطانيا أسهم فى إقرار السلام، كما أسهم الاتحاد أحيانا فى الاعتراف الشرعى بالتغيرات الناتجة عن الحركات التحررية الغربية ، وبهذا يكون الاتحاد قد شارك فى تنمية الشعور بالتكاتف لمواجهة مشكلات السلام، وتنمية فكرة تدرج القوى وفقا لما تنوء به من تبعات .

وعلى الرغم من أن الاتحاد لم يكن منظمة دولية بالمعنى الصحيح ، إلا أنه جعل من الممكن دفع عجلة التعاون إلى الأمام وفض المنازعات التى تهدد السلام، بما انتهجه من نظريات سياسية كلاسيكية، وإن كان قد ظل عاجزا عن فرض إرادته على القوى الكبرى .

وكان هذا الاتحاد من الوجهة الجغرافية محدودا بأوروبا إذا استثنينا الإمبرطورية العثمانية، ويفسر هذا أن جميع القوى الكبرى كانت أوروبية دائما، هذا بالإضافة إلى أنه كان يغفل المشكلات التى أثارها التوسع الأوروبى .

وقد عملت أمريكا المتحررة من جهة أخرى على التخلص من التدخل الأوروبى « نظرية مونروسنة ١٨٢٣ » كما عملت على أن تنظم فى إطار إقليمى أولا مع بوليفار، ثم فى آخر القرن التاسع عشر بصفة خاصة مع الفئة التى كانت تنادى بعدم تدخل أوروبا فى شئون أمريكا .

وقد مضى زمن طويل قبل أن يضطر الاتحاد الأوروبى إلى أن يهتم بمشكلات ما وراء البحار فى أفريقيا وآسيا، كالتدخلات الجماعية فى الصين على وجه الخصوص، والإجراءات التى اتخذت بالإجماع لإلغاء العبودية وتجارة الرقيق ، وتحديد قواعد احتلال أراضى المستعمرات « مؤتمر برلين سنة ١٨٨٥ » .

وفى نهاية القرن التاسع عشر نفسه طغت المؤتمرات التى تضم القوى العظمى على النطاق التقليدى لاتحاد أوربا ، حيث شاركت الولايات المتحدة فى مؤتمر لاهاى سنة ١٨٨٩، وأصدرت حكمها فى النزاع الروسى اليابانى فى سنة ١٩٠٥، كما اشتركت فى مؤتمر الجزيرة سنة ١٩٠٦، واشتركت الولايات المتحدة وكثير من بلاد أمريكا اللاتينية فى مؤتمر لاهاى الثانى سنة ١٩٠٧ .

## حركة القوميات

كانت القومية فى سنة ١٨١٥ تعنى المحافظة على خريطة الملكيات والمحافظة على مصالح الأمراء، فبلغت بذلك حدا من الضعف جاوز ذلك الذى منى به الحلف الأوروبى .

وكانت حركة القوميات تعمل على فرض نظام مخالف تماما، إذ يعتمد على استقلال الشعوب ويكون أكثر تمشيا مع مبادىء الديمقراطية دون الإخلال بما قد يكون له من أثر، فإذا كانت أوروبا قد وصفت بأنها أوروبا الإخاء فما أحرى الذين أطلقوا عليها هذا الاسم أن يسموها أوروبا القوميات، إذ تحررت الشعوب من جلاديها ولم تعد تتكالب على كسب رضا الأسر المالكة أو تجرى فى ركابها . ثم رفرفت عليها ألوية المساواة والاخاء بفضل ما أحدثه التطور من تغيرات اقتصادية جعلت وجود علاقات سلمية بين الشعوب أمرا ضروريا — وليس من شك فى أن تقدم وسائل النقل وتقسيم العمل وحرية التبادل قد خلقت جميعا تضامنا اقتصاديا بين الدول، وجعلت نشوب الحرب أمرا بعيد المنال .

ومن هذا المعنى المزدوج للسلام الذى جاء نتيجة للتضارب الفكرى بين الشعوب الحرة والتضامن الاقتصادى فيما بينها، بزغت مشروعات كثيرة للتنظيم الدولى فى المجال الأوروبى أولا ثم فى المجال الدولى ثانيا .

ومنذ بداية ذلك القرن نادى أوجستين نيرى وسان سيمون بعقد حلف بين شعوب أوروبا وتكوين برلمان عام وحكومة على المستوى الدولى تهتم على الخصوص بأن تقود الأعمال العظيمة ذات الصالح العام إلى النجاح « إعادة تنظيم المجتمع

الأوروبى سنة ١٨١٤ » . وقد صادفت فكرة التحالف الأوروبى أيضا قبولا وبالغ فى مدحها الزعماء السياسيون أمثال ( مازينى وبرودن ) والاقتصاديون ( باستيات وكوبون وميشيل شيفاليه ) وفى مؤتمر السلام سنة ١٨٤٦ أمكن لفيكتور هوجو ( الصوت المدوى ) أن يتنبأ بدخول ولايات أوروبا المتحدة فى هذا التحالف .

وقد جعل انفجار سنة ١٨٤٠ الناس يعتقدون أن انتصار القوميات فى أوروبا لم يحل بينها وبين السعى نحو التعاون الحر مع الشعوب ، أما تفكك القوميات فكان من شأنه أن يجعل من المستحيل قيام أى نوع من أنواع التنظيم الأوروبى ، وعلى الرغم من أن الاتحادات الشعبيه قد أشبعت بحق الآمال الكبيرة فى الاستقلال والوحدة إلا أنها زادت أوروبا إنقساما، إذ حل إختلاف الشعوب وتناحرها محل التنافس بين الأسر المالكة، واستبدل بحرص الأمراء سرعة انفعال الشعوب

ولم تكن القوميات السارية حينئذ لتحترم دائما حق الشعوب فى تدبير مصيرها فتمت الوحدة الألمانية فعلا على حساب الدانمركين والبولونيين وألزاس اللورين وحطم خيامها التوازن الأوروبى بالحديد والنار .

وشهد النصف الثانى من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين انتشار الحروب القومية التى أثارت شعوبا بأكملها بعضها ضد البعض الآخر تاركة فى النفوس أحاسيس لا تمحى .

ولقد جاءت بعد الاتحاد الأوروبى المتهالك ، فكرة امتياز الجيش الألمانى التى نادى بها بسمارك ، ثم جاء التوازن المؤقت للتكتلات التى جعلتها الأطماع الاستعمارية والتسابق إلى التسلح ، عرضة فى كل لحظــة للانقسام . ولقد تغلبت قوة الحركة القومية حتى على المنظمات التى كان يمكن أن توضح التضامن الضرورى بين البلاد المتجاورة المشتركة فى نفس الثقافة ، وتحولت المؤتمرات التى كانت قد تركت لكل دولة شخصيتها إلى تحالفات فيدرالية، كما حدث فى الولايات المتحدة فى سنة ١٧٨٧، وهولاندا فى سنة ١٨١٥، وسويسرا فى سنة ١٨٤٨ والتحالف الجرمانى الذى أصبح من سنة ١٨٦٦ إلى ١٨٧٦ إمبراطورية فيدراليه تسيطر عليها بروسيا . أما

بالنسبة لدول إيطاليا التى أراد نابليون الثالث أن يتحالف معها تحت راية البابا، فقد قهرتها الحركة الموحدة بقيادة بيمونت، وكونت المملكة الإيطالية .

والنظم الائتلافية التى كان يمكنها فى منتصف القرن التاسع عشر التوفيق بين حاجة الشعوب إلى التحرر وبين الرغبة فى تجنب الاتحادات القومية الشديدة التكتل، لم تستطع الصمود أمام قوة الحركة القومية الشعبية .

وعلى العكس ، تعين على الدولة المتعددة الشعوب كالدولة النمساوية مثلا أن تتلاءم مع الحركات الشعبية، وأن تتحول من الطابع الموحد إلى الطابع الفيدرالى ، بما فى ذلك اتحاد النمسا والمجر فى سنة ١٨٧٦ ، وذلك دون أن تقضى على القوى الدافعة التى كانت تعود إلى التفتت .

ولقد وجب على الإمبراطورية البريطانية أن تتحول بالتدريج إلى « اتحاد الأمم البريطانية » الذى جمع بينها وبين بلاد مستقلة، وعلى الأخص فيما يتعلق ببلاد الدومنيون للشعوب الأنجلوسكسونية .

# أماني الشعوب في النظام الدولي

تناول بعض المفكرين ورجال السياسة فكرة التنظيم الدولي بالبحث والدراسة مرة أخرى في نهاية القرن التاسع عشر، وأعيد بحث المشروعات الأوروبية التي استخلصت من الأفكار الرومانية على أسس أكثر واقعية. وفي مؤتمر العلوم السياسية الذي عقد في سنة ١٩٠٠، لم يناد «لوروا بوليا» باتحاد يصعب على الشعوب المنتصرة تحقيقه، وإنما نادى بحلف «لا يرغم شعبا علي التضحية بقوميته وشخصيته التاريخية فالوحدة المرجوة يجب أن تكون في نظر الشعوب ضمانا لحقوق القوميات ومصالحها. وكانت أول خطوه نحو هذا التضامن هو إنشاء اتحاد جمركي ..» ولم يسمع صدى لمشروعات حلف أوروبا إلا فيما ندر، وكان الفقهاء منذ ذلك الحين يعالجون مشكلة صيانة السلام على مستوى عالمي ، وكان الاتحاد البرلماني المنشأ في سنة ١٨٨٩ يضم أعضاء من مجالس البلاد جميعا ويفخر بكونه منظمة دولية عالميـــة، وانبثقت في أوروبا الغربية حركة فكرية تهدف إلى تنظيم السلام العالمي، وخصوصا في بريطانيا العظمى وفرنسا والولايات المتحدة التي سبقت غيرها من الدول في حرية الفكر والاجتماع وحيث سهل على المبدأ الديموقراطي أن يتحول من المجال القومي إلى المجال الدولي،

ومع هذا فقد كانت الدول القومية ترفض أن تنخرط في سلك التنظيم الدولي، ولقد قررت مؤتمرات لاهاي المنعـقدة في سنتي ١٨٩٩ وسنة ١٩٠٧ بدعوة من القيصر نيقولا الثاني مبدأ التحكيم الاجباري واتباع الجانب الإنساني في الحرب، ولكنها عجزت عن إيقاف سباق التسلح، ولم تكن محكمة التحكيم الدائمة التي اتفق على إنشائها سنة ١٨٩٩ في مدينة لاهاي ـ حتى ذلك الحين ، إلا مجموعة من القضاة

تقترح أسماؤهم ليختار أطراف النزاع فريقا من بينهم كيفما اتفق .

وذهبت الأحزاب الاشتراكية إلى أن العقبة فى تحقيق السلام تكمن فى البناء البرجوازى للدول القومية، ومع أنها كانت ترى أنه من الممكن مقاومة الحرب بالإضراب ، إلا أنها كانت تعقد كل الآمال على اتحاد طبقة ( البرو ليتاريا ) عبر الحدود . وكان اشتراكيو الدول فى الحرب فى سنة ١٩١٤ يستمعون إلى صوت الواجب الوطنى وليس الى كلمات تدور حول التنظيم الدولى .

ويمكننا أن نرجع عدم إحراز أى تقدم فى القرن التاسع عشر فى سبيل التطور السياسى الدولى — على الرغم من انبثاق الحركة الفكرية — إلى المعارضات التى كانت تشنها الدول القومية والتى كان يزداد عددها يوماً بعد يوم .

وعلى العكس من هذا ، كان الاتحاد الأوروبى يمثل تضامنا أكيدا أخذ ينهار على مر الزمان .

ومن وجهة أخرى ، قد تحقق كثير من الآمال فى إنشاء روابط دولية خارج النطاق الداخلى للدولة ، شملت جميع الميادين من إنسانية ودينية وعلمية وفنية وانتظمت المشروعات الرأسمالية فى النطاق العالمى . . . وليس أدل على ذلك من قيام الشركة العالمية لقناة السويس .

والانقلاب الذى حدث فى منتصف القرن التاسع عشر فى طرق النقل الحديدية والبحرية ، وفى وسائل توصيل البضائع ، قد حقق النشاط الإنسانى مجالا للعمل فى الحقل الدولى ، ولم يكن الأمر يتعلق بتنظيم النشاط الدولى الاقتصادى حيث كان يجب أن يخضع لقوانين خاصة وذلك تبعاً للفطرة التحررية . وكان عمل الدول يهدف فقط إلى الحد من العقبات ، ومن هنا تحقق الاتحاد الجمركى الألمانى « زولفرن » الذى شق للوحدة السياسية طريقا وعلى الخصوص التبادل الحر بين بريطانيا العظمى ودول أوروبا الرئيسية .

وكان يجب الاعتراف بأهمية الملاحة فى الأنهار الدولية والمضايق المخصصة للملاحة الدولية ووجوب الأخذ بمبدأ حرية الملاحة فيها لجميع الدول دون تمييز

فتكون هذه الطرق المائية التى تمر بكثير من البلاد مفتوحة للجميع، وذلك كالحرية التجارية التى كانت تسمح بعبور المضايق التركية « معاهدة أندروتوبك » سنة ١٨٢٩ ومضايق الدانمرك « معاهدة كوبنهاجن سنة ١٨٥٧ » وقنال السويس « اتفاقية القسطنطينية سنة ١٨٨٨ » وقنال بنما « المعاهدتان الدوليتان فى سنتى ١٩٠١ وفى ١٩٠٣ » بتجديد نظام الملاحة فيها، والتدويل التجارى للرين فى السنوات ١٨١٥ – ١٨٣١ – ١٨٦٨ والألب سنة ١٨٢١، ونهرى اسكو والموزسنة ١٨٣٩ ، والدانوب ١٨٥٦ و١٨٣٨ و١٨٧٨ والكنغو والنيجر سنه ١٨٨٥ » ولقد أنشئت لجان دولية دائمة للملاحة فى الراين ١٨١٥ ولقواعد الملاحة وتنظيمها فى نهر الدانوب سنة ١٨٥٦ .

وعلى الرغم من العوذة إلى نظام الحماية الجمركية فى نهاية القرن التاسع عشر كان هناك اقتصاد دولى حقيقى، وكان الأشخاص ورؤوس الأموال تتداول بحرية، كما كان يمكن تحويل النقود ، وكانت أوروبا الغربية تشترى من الأقاليم الأخرى المحصولات الزراعيه والمواد الأولية وتبيعها منتجاتها المصنوعة، كما كانت ترسل إليها الرجال ورؤوس الأموال، وكما قال « كنز » « كان تدويل الحياة الاقتصادية أقرب مايكون إلى الكمال » وإذن لم يكن الأمر إطلاقاً أمر التدخل فى النشاط الاقتصادى الدولى الذى كان يعتمد على حرية العمل وتقسيمه، وعلى ماتفرضه القوانين الطبيعية .

## مولد المنظمات الدولية الفنية

ولقد ظهر أنه لا مندوحة من أن تعود العلاقات الفنية التى ازدادت بين الدول تعقيداً إلى حالتها الطبيعية . وفى هذا المجال الذى يعتبر أقل حساسية من المجال السياسى حيث لا خطورة على القوميات ، قبلت الدول عن طيب خاطر نظاماً عاماً معينا .

وازداد عدد المنظمات الدولية الفنية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر وفى مطلع القرن العشرين، وأوجدت هذه المنظمات اتفاقيات دولية اشترك فيها كثير من الدول التى كانت تتبع نظاماً إداريا دائما ، ومن هذه المنظمات بترتيب إنشائها : الاتفاق الصحى الدولى سنة ١٨٧٥، والاتحاد التلغرافى اللاسلكى الدولى ١٨٦٥، والمكتب الدولى للمكاييل والموازين سنة ١٨٥٢، واتحاد البريد الدولى سنة ١٨٧٨، واتحاد حماية الملكية الصناعية ١٨٨٣ واتحاد حماية الملكية الأدبية والفنية ١٨٨٤، واتحاد السكك الحديدية ١٨٩٠، والمكتب الدولى للصحة ١٩٠٧، ومكتب الإحصائيات الدولية سنة ١٩١٣ .

وقد ظهرت بذلك تدريجيا إدارة دولية حقيقية خلقت نظما من التعاون فى المجال الفنى، ومهدت السبيل لتنظيم دولى أكثر اتساعاً، ووفقا لما قرره الفقيه الكبير «لويس تريتون » ـ خلق مديرو البريد والتلغراف الاتحاد الذى كان يجهل الناس اسمه، وعملوا فى سبيل الحضارة والتفاهم بين الشعوب مالم يعمله أشهر السياسيين .

# فشل عصبة الأمم

إن الدمار الذى خلفته الحرب العالميــة الأولى أثبت أن من كانوا ينادون قبل سنة ١٩١٤ بمنظمة دولية قادرة على التحكيم فى المنازعات والمحافظة على السلام كانوا على حق فيما طالبوا به ، ولقد تحمس الرأى العـام فى أعقاب تلك الحرب وخصوصاً فى الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى لإبراز هــذه المنظمة إلى حيز الوجود، وقد جاء فى المادة الرابعة عشرة من إعلان ولسون،أنه يجب أن تسكون جمعية عامة للأمم عن طريق اتفاقات رسمية، تعمل على تقــديم ضمانات متبادلة ، للمحافظة على الاستقلال السياسى والإقليمى للدول جميعاً، صغيرهـا وكبيرها، « ٨ فبراير سنة ١٩١٨ » .

ولقد نوقش أمر إنشاء عصبة الأمم فى نفس الوقت الذى نوقش فيه تنظيم السلام، وتقرر إنشاؤها فى « ٢٨ يونيــو سنة ١٩١٩ » وسجل ذلك فى معـاهدة فرساى .

ولم يلبث التنظيم الجديد أن نال إعجاباً هائلا، وانتشر أمان حقيقى بجنيف، وكبر فى وهم الناس أن الحرب قد بعدت عنهم إلى الأبد .

غير أن عصبة الأمم لم تفصل فى الواقع إلا فى منازعات ضئيلة الأهمية، ولم تسكن قادرة تماماً على أن تجابه سياسة عدوان الدول القوية، أو أن تحول دون وقوع الحرب العالمية الثانية ، وكانت عصـبة الأمم ترتـكز فى الواقع على أسس بالغة الخيال، إذ كانت فرنسا تأمل فى عصبة أمم قوية تملك القـدرة على مراقبة ألمانيا وتستطيع أن تـكفل احترام معاهدات السلام ، على أن تزود لتحقيق

هـذه الأغراض بقوة حربية تكون أداة حقيقية للضمان الجماعى، وقد كان الأنجلوسكسون على النقيض من ذلك أعداء لفكرة « القوة الحربية الدولية » إذ كانوا يعتبرون أن القوة المسلحة تخفى بين طياتها الحد من سيادة الدول، كما أنهم كانوا بعيدين عما عسى أن يحدثه إخلال ألمانيا بالأمن من آثار، وكانوا لا يرغبون فى « جمعية تتخذ صفة الإلزام » ويفضلون جمعية يدخلونها بمحض إرادتهم مع مجرد التعهد بالالتجاء إلى الوساطة الدولية إذا قام نزاع بين الدول، وكانوا يخشون أيضاً أن تمس القوة المخولة لهذه الجمعية حقوق الدول ، ولذلك فإنهم كانوا يعتبرون أن عصبة الأمم — وهى انعكاس للرأى العام الدولى — يجب أن تعمل على ممارسة ضغط أدبى على الدول، بقصد المحافظة على السلام .

ولقد انتصرت الأفكار الأمريكية والبريطانية ، التى لم تكن تساندها بلاد الكومنولث وأمريكا اللاتينية فحسب، بل كذلك الدول الرجعية التى لم تكن ترغب فى تقوية عصبة الأمم، كى تتاح لها فرصة تعديل معاهدات السلام ومن هنا جاء ضعف بنيان هذه المنظمة الحديثة وقصور وسائلها .

ومن ناحية أخرى نرى أن عصبة الأمم التى دعى للمشاركة فيها جميع الدول، تكونت أولا من الدول المنتصرة والمحايدة ثم من الدول المغلوبة، ولم تكن ثمة شروط صارمة تحد من قبول أعضاء جدد، ولم تكن فرنسا لترغب فى قبول الأعضاء الذين لا يدينون بالمبادئ الديمقراطية ، إلا أن هذا كان يبدو شرطا واضحاً للمشاركة فى منظمة ديمقراطية دولية،ولقد قبل فى الواقع اشتراك جميع الدول فيما عدا الدول الصغرى كدويلات « موناكو وليوجتنستين » ومع هذا طلبت منها ضمانات معينة ،إذ طلب من بلاد البلطيق وألبانيا احترام حقوق الأقليات، كما طلب من هنغاريا عدم استرداد « هياسبرج » وإلى أثيوبيا إلغاء تجارة الرقيق .

ولم يزد عدد الدول الأعضاء فى هذه المنظمة حتى سنة ١٩١٩ عن ٤٥ دولة، ولم تكن الولايات المتحدة قد انضمت بعد إليها ، كما ظلت البلاد المغلوبة بمعزل

عنها، وعندما قبلت الدول الصغيرة والمستعمرات التى استعادت حرية التصرف والبلاد المغلوبة ، بلغ الحد الأقصى للدول الأعضاء فى هذه المنظمة ستين دولة .

وقد نقص هذا العدد بعد ذلك بخروج الدول الأوتوقراطية ولم يعد فى العصبة أكثر من أربعة وأربعين عضواً حتى سنة ١٩٣٩ ، ولم يلبث الاتحاد الروسى السوفيتى أن استبعد هو الآخر، وبقيت الدول الديموقراطية وحدها. ولما كانت عصبة الأمم تتخذ من أوروبا مقراً وتضم بصفة خاصة أعضاء أوروبيين، فقد أخذت العصبة طابعاً غربياً أوروبياً ، غير أن أوروبا كانت مقسمة إلى بلاد ديموقراطية وبلاد أوتوقراطية وبلاد رجعية وأخرى محافظة .

وكان إنشاء عصبة الأمم يرتكز على مبدأ المساواة بين الدول، فتمتعت كل دولة من الأعضاء بصوت فى الجمعية التى كانت تعقد مرة فى كل عام وكانت للدول العظمى صفة الدوام فى مجلس عصبة الأمم الذى كان يجتمع فى أغلب الأحيان ، أما بقية الدول الأعضاء فكان لكل منها دوره « فى الأصل أربع دول عظمى وخمس دول صغرى ».

ومع هذا ، ظل تأثير الدول العظمى فى المنظمة كبيراً بفضل ما كان يدور فى فلكها من مؤيدين . . وقلما كانت هذه الدول على اتفاق مع عصبة الأمم التى لم تكن بدورها لتستطيع اتخاذ قرار إلا بإجماع الآراء ولم تكن هذه القرارات مع هذا إلا مجرد توصيات للدول .

وأخيراً فلقد كانت التعهدات التى يرتبط بها الأعضاء أكثر غموضاً ، فقد أسست عصبة الأمم على مبدأ بقاء الحال « Statu Quo » السياسى والإقليمى لأوروبا « فرساى » وكان من المتوقع أن تعدل هذه المبادئ بغير أن يكون هناك تحديد لوسائل هذا التعديل،وحاولت الدول الغالبة والمغلوبة عبثا هذا الأمر ، ثم فرضت الدول الأوتوقراطية هذا التعديل بالقوة خارج نطاق عصبة الأمم ، ولم يكن استخدام القوة مع ذلك مجرداً فى ميثاق العصبة ، ولكنه كان

منظما وخاضعاً لاستعمال الطرق السلميه التي كان يصعب تحديدها ، وفي سنة ١٩٢٨ استنكر ميثاق بريان كيلوج الالتجاء إلى الحرب استنكاراً شديداً .

وكان ميثاق التحكيم العام يهدف إلى التحكيم والمصالحة والالتجاء إلى القضاء، ولكن كانت هناك نقطتا ضعف، إذ لم تكن كلمة الحرب ذات معنى واضح المعالم مما دفع الغزاة إلى إخفاء تدخلهم بين طيات الأحداث « لمنشو وإيطاليا » كما أن تطبيق العقوبات لم يكن خاضعاً لنظام موضوع ولكنه كان خاضعاً لقرار من المجلس مما كان يعرضه للتغيير ، وذلك بالإضافة إلى أنه لم تكن هناك هيئة لها القدرة على التدخل المنشود .

وأخيراً فإن نزع السلاح لم يتحقق ، وفرضت معاهدات السلام على الدول المغلوبة تحديد أسلحتها، ونجح مؤتمر واشنجتن في تجديد التسلح البحرى إلا أن لجان نزع السلاح في جنيف لم تبلغ مأربها، وبعد انسحاب ألمانيا من عصبة الأمم في سنة ١٩٣٣ استئنافا لسباق التسلح .

وفي سنة ١٩٢٠ نظمت محكمة العدل الدولية طبقاً لميثاق عصبة الأمم، وتتكون هذه المحكمة من خمسة عشر عضواً مستقلين عن الدول تعينهم الجمعية العمومية ومجلس العصبة. وكانت هذه المحكمة تبدو وكأنها الأداة القضائيه الحقيقية للجماعة الدولية، وقد أصدرت المحكمة بين سنتى ١٩٢٢ و ١٩٤٠ ،(٨٨) حكماً، منها (٦٣) حكما موضوعياً .

كانت تجربة عصبة الأمم مفيدة حقاً في صيانة السلم وكفالة السلام العام، إلا أن الظروف لم تواتها فظل دورها ضيقاً محدوداً تبدد معه كل أمل في تحقيق أهدافها الرئيسية، إذ قد تعذر عليها عندما كان يثار النزاع بين كبريات الدول أن تخضعها لنظام بعينه، وهكذا لم تفعل العصبة أكثر من أنها اقتصرت على نظر المنازعات القضائية التي لم تكن تتصل بالمصالح الحيوية .

وفي مثل هذا الجو الملبد، بدأ دور العصبة واهياً وضئيلاً، فلقد استبان أنه لم يكن في مقدورها إلا أن تضع الحلول في المنازعات القليلة الأهمية مثل مشكلات

النمسا فى سنة ١٩٢٠، وجزر أيلاند فى سنة ١٩٢١ ، والنزاع الذى ثار بين بلغاريا واليونان فى سنة ١٩٢٥، وبين كولومبيا وبيرو فى سنة ١٩٢٤، وبين بوليفيا وباراجواى فى سنة ١٩٣٨. أما بالنسبة للمشكلات الكبرى فلم تستطع العصبة بأى حال من الأحوال أن تواجه إحدى الدول العظمى، إذ عجزت عن منع العدوان اليابانى على الصين لمهاجمة منشوريا فى سنة ١٩٣١ ثم بعد ذلك فى سنة ١٩٣٧ بعد أن تركت اليابان منظمة جنيف فى ١٩٣٣، كما ظلت العصبة مكتوفة اليد أمام غزو إيطاليا للحبشة فى ١٩٣٥ — ١٩٣٦ فلم تستطع منعها أو تطبيق العقوبات عليها. ومن المعروف أن إيطاليا قد تركت المنظمة الدولية فى ١٩٣٧، وعمدت، بعد ذلك إلى مهاجمة اليابان فى ١٩٣٩ ولم تستطع العصبة علاوة على ماتقدم أن تتخذ أى إجراء إزاء ألمانيا التى كانت قد تركت مقعدها بالمنظمة فى ١٩٣٣ ، والتى أخذت منذ ذلك الحين تعمل على تمزيق « معاهدة فرساى » وتقوم بالعدوان على النمسا وتشكسلوفاكيا وبولونيا ، ولم يكن فى وسع العصبة أن تتدخل فى الحرب الأسبانية فى سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٨ وبعد قبول الاتحاد السوفيتى عضواً فى المنظمة الدولية ، لم يكن فى مقدور العصبة أن تحول دون اتفاق هذا الاتحاد مع هتلر على اقتسام بولونيا أو أن تدفعه إلى العدول عن مهاجمة فنلندا التى انتهى الأمر باستبعادها فى ديسمبر سنة ١٩٣٦، غير أن الحرب العالمية الثانية كانت قد اندلع لهيبها .

وإن هذا الفشل المتوالى الذى يتعارض تعارضاً تاماً مع كل الآمال التى كانت معقودة على المنظمة الجديدة يرجع إلى حد ما إلى ضعف الجهاز الداخلى لعصبة الأمم، وعلى الأخص ما كان ينقص الديموقراطيات الغربية الكبرى من حزم، فقد ظهرت الحرب الكبرى باعتبارها نصراً للأفكار الديموقراطية إزاء الإمبراطوريات المركزية ، وكان خفظ السلام حينئذ يتطلب أن يسود التفاهم بين الدول الديموقراطية الكبرى داخل المنظمة الجديدة، غير أن الولايات المتحدة لم تكن

من بين أعضائها، كما أن فرنسا وإنجلترا لم تكونا متفقتين على الدور الذى تقوم به كل منهما .

وقد أوقفت بريطانيا العظمى إبان إعادة تسليح الزناتى La Rhènamie سياسة الأمن الجماعى الذى كان يمكن أن تنتهجها هذه المنظمة عندما بدأت الانقلابات التى شنتها الدكتاتورية الأوروبية، وكذلك فعلت فرنسا فى أثناء الأزمة الأثيوبية ، وكان الاتهام الموجه إلى المنظمة الدولية حينئذ مركزاً فى أن أعضاءها من ذوى المقاعد الرئيسية، قد استكانوا إلى سياسة تقوم على الضعف والوهن، ومع هذا فقد أكدت عصبة الأمم بهذا الفشل الذريع ، ضرورة الحاجة إلى وجود تنظيم دولى حقيقى .

لقد كان الشعور بنقص التنظيم الدولى فى المجال الاقتصادى بعد سنة ١٩١٩ عظيما .

ولقد ظلت الفكرة التحررية باقية ، وكان الأمل معقودا على أن تعود الظروف الاقتصادية إلى ماكانت عليه بعد إصلاح الدمار الذى خلفته الحرب الكبرى، ولكن الصعوبات تضاعفت فى الواقع،واستعاد الاقتصاد الدولى استقراره واتسعت رقعته اتساعا فاق كل حد حتى سنة ١٩٢٦، إلا أن مشكلة التعويضات التى بقيت دون حل كانت تمثل منذ بدء سنة ١٩٣٠ ، المركز الثانى من أسباب القلاقل التى صادفها الاقتصاد الدولى، والتى كانت من دواعى زيادة عدد المؤتمرات الدولية التى رؤى انعقادها أولا لبحث مشكلة التعويضات ، ثم مشكلة المواد الأولية بعد ذلك ، غير أن الأمر لم يكن يتعلق فى ذلك بنظم ثابتة ذات أثر فعال .

ولم تكن الدول تفكر فى تنظيم التبادل الدولى، إذ كانت تأخذ فى الاعتبار أن إقامة التعاون الاقتصادى الأوروبى والعالمى ، وتنظيم المبادلات واستقرار الأسواق وإنتاج المواد الأولية والأشياء المصنوعة إنما تضطلع به أجهزة المنظمة المكتملة شعبياً ودولياً.

ومن ناحية أخرى ، فقد كثرت التكتلات الدولية عما كانت عليه قبل الحرب الكبرى ، وذلك ابتداء من سنة ١٩٢٠ ، وخاصة فى أوروبا التى أخذت على عاتقها تصدير ثلثى المنتجات المصنوعة، وبهذا تكون اتحاد تجارى دولى للنشادر فى سنة ١٩٢٠، وللألومنيوم سنه ١٩٠١ تجدد فى سنة ١٩٢٣، وفى سنة ١٩٣١، والاتحاد

المصابيح الكهربائية فى سنة ١٩٢٥، والنحاس سنة ١٩٢٦، والصلب والبوتاس فى السنة نفسها ، والأزوت فى سنة ١٩٢٩ والأجهزة الكهربائية فى سنة ١٩٣٠، والفوسفات فى سنة ١٩٣٣ ، وكان عددها على وجه الإجمال يتراوح بين ٢٥٠ و ١٥٠٠ اتفاق تجارى دولى . .

ويمكن القول بأن أكثر من نصف التجارة الدولية فى المدة ما بين سنة ١٩٢٩ إلى سنة ١٩٣٧ كان تحت إشراف الاتحادات الدولية التجارية «كارتل» .

أما فيما يتعلق بسوق البترول فلقد كانت كلها تقريبا فى أيدى بعض الشركات الكبرى كشركة استاندرد أويل الأمريكية ومجموعة الشركات الإنجليزية الهولاندية « دوتش » ، ولما كان قد تم الاتفاق بين هاتين الشركتين الكبيرتين « بموجب الاتفاقية المعقودة بينهما فى سنه ١٩٢٨ » على استغلال الامتياز وتنظيم الإنتاج والتصدير، فإنهما كانتا تتمتعان بمركز مالى متين وبطائفة كبيرة من العملاء، مما دعا عددا ضخما من الشركات الأخرى إلى الانضمام إلى الاتفاقية المعقودة فى سنة ١٩٢٨، كما كان ذلك حافزا إلى إعادة النظر فى إصلاح السوق العالمية وتنظيمها ، فيما عدا شركات البترول الروسية والرومانية . . .

ولم تكن الحكومات لتستطيع أن تفعل شيئا أو تتخذ أى اجراء بعينه، فالحكومة الأمريكية رغم مابدا من مقاومتها لشركة استاندرد على أعتبار أنها شركة احتكارية فى داخل الولايات المتحدة فإنها قد تركتها تتكفل برعاية المصالح الأجنبيه لجميع شركات البترول الأمريكية ، وكانت الحكومة البريطانية تتعاون تعاونا وثيقا مع شركة شل وذلك عن طريق الشركة الإنجليزية الإيرانية التى تشرف عليها، ومن ثم كان من المحتم على الحكومات الأخرى أن ترضخ لهذا النظام .

وكان لهذه الاتحادات التجارية الدولية سلوك خفى أقرب ما يكون إلى الكتمان، حيث لم يكن فى استطاعتها أن تحصل على شخصية دولية ولم تكن التشريعات الإقليمية تعترف بها فى أغلب الأحيان ، ومن ناحية أخرى ، فإنها لم تكن تعمل إطلاقا على جذب أنظار، العامة وكانت نظمها الإدارية ولجانها تعمل أيضا بغير أن تتخذ لها

محل إقامة ثابت ، ودون أن يكون لها إطار دائم أو أموال سائلة أو متجمدة ...

ولقد أثرت هذه الاتحادات تأثيراً معيناً فى تثبيت النشاط الاقتصادى وإن ظل هذا التأثير فى مجال ضيق محدود ، وذلك بالحد من حرية المنافسة وباقتسام الأسواق ، كما تضاعف اتفاقيات استغلال الامتيازات اعتبارا من سنة ١٩٢٥ . .

وكانت الدول المنتجة للمواد الأولية تتفق أحيانا على خلق منظمات درلية تهدف إلى الحد من التغييرات المتزايدة فى الأسعار مثل اللجنة الدولية سنة ١٩٣١ « ومالى البريطانية والهند الهولاندية وبوليفيا ونيجيريا البريطانية ثم الهند الصينية والكونغو البلجيكية » وكذلك الاتفاق الدولى للكاتشوك فى سنة ١٩٣٤ « سيلان وبرمانيا ومالى وبوينوسيام » والاتفاق الدولى على القمح سنة ١٩٣٣ « الأرجنتين واستراليا والولايات المتحدة وألمانيا وبلجيكا وفرنسا وإيطاليا وأسبانيا والنمسا والمجر وبلغاريا وبولونيا وورونيا ويوجسلافيا واليونان وبريطانيا العظمى » ، ويضاف إلى الأمثلة المتقدمة اتفاق السكر الدولى سنة ١٩٣٧ « وقد تكون مجلس السكر شبه الحكومى باشتراك أغلب الدول أعضاء فيه . »

وقد حققت هذه المنظمات استقرار الأسواق وتثبيت الأسعار فى كثير أو قليل وإن كان حدوث ذلك عن طريق إنقاص الإنتاج والعرض فى أكثر الأحيـــان. وكانت هذه المنظمات شبه الحكومية تتخذ من الإجراءات ما يماثل إلى حـــد ما الإجراءات السارية فى اتحادات شركات الإنتاج الدولية الخاصة مما كان محلا لإثارة الاعتراضات من جانب المستهلكين ..

ومع هذا فإن الحياة الاقتصادية فى العالم كانت تجنح إلى التجزئة بمعنى أن يتجزأ إلى أجزاء تحميها التعريفات الجمركية ومراقبة النقد والتصريحات بالإقامة وكان بعضها يمارس سياسة الاكتفاء الذاتى مثل روسيا السوفيتية وإيطاليا الفاشية وألمانيا الهتلرية ، وقلما كان إنسان يرى فى المحيط الاقتصادى عملا دوليا .

ولقد كونت عصبة الأمم لجنة من الخبراء الماليين مهمتها النهوض ببعض الخدمات الخاصة كالمواصلات والصحة .

وعاصرت إنشاء المكتب الدولى للعمل رغبة فى إيجاد تشريع كان من شأنه أن ساعد هذا المكتب على بلوغ نتائج هامة . وقد أدى وضع فرنسا للمعهد الدولى للتعاون الثقافى تحت تصرف عصبة الأمم إلى مضاعفة الاتصالات الثقافية بيد أن عصبة الأمم لم تتمكن قبل سنة ١٩٣٩ من تكوين لجنة مركزية للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية « تقرير بروس » ومع هذا ، فقد استمرت المنظمات الادارية الدولية فى التوسع فى أعمالها وكانت المنظمات الدولية الخاصة تتضاعف فى جميع المجالات ، وازداد عددها ازديادا مطرداً منذ نهاية الحرب العظمى حتى سنة ١٩٣٠ ، ثم نهضت إثر تبدد الأوهام الناتجة عن الأزمة الاقتصادية العالمية وعما حاق بعصبة الأمم من فشل . وانخرطت النقابات دولياً فى سلك التحالف النقابى الدولى سنة ١٩١٣ وحلف النقابات المسيحية الدولى سنة ١٩١٩ ، فى حين سار الشيوعيون فى طريق السياسة السوفيتية داخل الدولية الثالثة التى كان يديرها الكومنترن وكانوا يجتمعون فى النقابات الدولية الحمراء سنة ١٩٢٠ .



# الباب الثاني

## المنظمات الدولية
## وعناصر تقدمها فى الوقت الحاضر

اشتدت العناية فى أواسط القرن العشرين بالتنظيم الدولى، وتهيأت الظروف لذلك، إذ كانت أكثر ملاءمة فى هذه الفترة عنها فى أى وقت من الأوقات .

ولم يلبث المفكرون ودعاة السلام أن اعترفوا بضرورة قيام هذا التنظيم على أن يمتد نشاطه فيتناول حقلين فى آن واحد ، الحقل السياسى ويكون هدفه القضاء على التهديدات الخطيرة التى تدور حول التنازع الذرى ، وأما الحقل الثانى فيستهدف أولا التخفيف من حدة الفوارق بين الطبقات، كما يعمل أيضا على الحيلولة دون وقوع الأزمات. وإن ازدياد وسائل النقل فى العالم وسرعة أداة الإعلام وانتقال الأخبار قد قربت الدول إلى حد جعل اعتماد بعضها على البعض الآخر أمرا لا شك فى أنه يزاد وضوحا يوما بعد يوم. على أن ظهور القوميات- جديدها وقديمها - لم يكن من شأنه أن يحول دون وجود تعاون منتظم .

وقد اعترضت تحقيق هذا التنظيم عقبات جديدة، إذ أن ازدياد تدخل الدولة فى المجال القومي وعلى الأخص فى مجال الاقتصاد، قد جعل التعاون مع البلاد المجاورة أمرا أكثر صعوبة ، ولم يتم التخلص من الاستعمار دون عقبات، وفى النهاية وعلى وجه الخصوص فإن تقسيم العالم إلى معسكرين أيديولوجيين: معسكر الديموقراطيات الغربية ومعسكر البلاد الشيوعية ولكل منهما نظامه السياسى والاقتصادى فى العالم ونظرته الشديدة الاختلاف، هذا فضلا عما يوجد بين القوتين الكبيرتين ، الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى من تعارض - كل ذلك قد جعل التعاون العالمى صعب المنال، إلا أنه قد عمل على تقوية المنظمات القومية الإقليمية .

# تقارب العالم

إن تقارب العالم الذى يرجع إلى التقدم الكبير فى وسائل النقل هو بلاشك الناحية الجديدة ذات الأثر الفعال فى تغيير الحياة الدولية، وهو الأساس الذى يبنى عليه كل ماعدا ذلك من أمور.

وفى القرن التاسع عشر ، سبق أن سمحت إدارة النقل بالسكك الحديدية ، وكذلك السفن التجارية بنقل كميات كبيرة من البضائع وجماعات عديدة من الناس وتكوين اقتصاد عالمى ...وفى القرن العشرين ازدادت وسائل النقل البحرى والبرى وبلغت حدا من الكمال، ولقد أحدث تقدم النقل الجوى وانتشاره إصلاحا نوعيا كبيرا، وأدى استخدام الطائرات الحربية والتجارية النفاثة الى تقريب المسافات بين الدول، فلم يعد ثمة بلاد يصعب الوصول اليها بعد أن أصبح من الميسور الوصول فى بضع ساعات إلى جميع أركان العالم ...

وأدى ازدياد الانتقال بين مختلف الدول إلى الشعور الطبيعى الذى يحسه الإنسان من ذلك الحين بوحدة العالم بالنسبة للأجرام الأخرى.

ولقد تحققت هذه الوحدة على أحسن وجه فى مجال التبادل الفكرى فإن تقدم الطباعة وانتشار (الراديو) والتليفيزيون على الأخص قد جعل للأخبار والدعاية وجودا حقيقيا فى كل مكان، وأصبحت الأحداث تعرف فى جميع أنحاء العالم فى وقت واحد ، أما بالنسبة للشعوب المتخلفة ثقافيا فإن الصورة والكلمة المسموعة قد بلغت مبلغ الكلمة المقروءة ..

وبهذا فلم يعد ثمة بلد يعيش فى معزل عن الحياة الدولية ، فالكل يشعر منذ انتشار هذه الوسائل باشتراكه فى تلك الحياة،وأصبحت دول العالم لأول مرة تعيش

فى صعيد واحد رغم مظاهر اختلافها ، وبعـــد المسافات التى تفصل بينها ، ونقص وسائل اتصالها .

وتنبثق من هذه المشاركة ضرورة إيجاد تنظيم دائم للعلاقات الدولية التى أصبحت أكثر تعقيدا عن ذى قبل ...

## الخطر الذري

وما كان مثل هذا التنظيم بالأمر الذي يتمناه الجميع فحسب ، ولكنه كان أيضا ضروريا للمحافظة على السلام .

ولقد بقيت أسباب النزاع عديدة ولم يكن قد تم بعد تنظيم الحرب العالمية، ولهذا وجب الانتظار لإعداد النظام التأسيسي لتريستا سنة ١٩٥٤ ، كي يتم التوقيع على معاهدة الحكومة النمساوية حيث ظلت مشكلة ألمانيا قائمة دون أن يتهيأ لها من الظروف ماقد يصل بها إلى حل من الحلول .

وقد صحب تحرر الشعوب المستعمرة وخلق دول جديدة، ظهور العديد من المنازعات المحلية ، كمسألة كشمير، والحرب بين إسرائيل والبلاد العربية، والاضطرابات الهندوسية، وأمريكا الشمالية، وحرب الهند الصينية...

وأخيرا وبنوع خاص فإن التوتر القائم بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي قد خلق جواً ينذر بحرب ذرية مخيفة بما تسببه من دمار ، ولم يعد أي مكان على سطح الأرض بمأمن من الطائرات النفاثة وقاذفات الصواريخ من الحجوم المتوسطة والكبيرة ، وأصبحت الحرب الباردة تعرض مواضع الاحتكاك كبرلين مثلا ، لخطر الانفجار ، وتحول دون الوصول إلى حل المشكلات الإقليمية، وفي الواقع لم يزل تقسيم ألمانيا قائما، وكذلك الحال فيما يتعلق بكوريا وفيتانام ...

ومن الخطورة بمكان أن تترك الأمور تجري على هذا النحو، فإن ذلك يعرض المنازعات الإقليمية لخطر الاتساع ، فليس من شك في أن لكل مشكلة في الوقت الحاضر أهميتها العالمية ، ولم تعد سياسة أي دولة بمعزل عن سياسات الدول الأخرى جميعا ، وفيما يتعلق بالحرب الذرية فإنه من الممكن الحيلولة دون قيامها، ولكن

سباق التسلح الذى يشترك أحيانا فى تنشيط الاقتصاد، بحمـــل الميزانية ما لا طاقة لها به، ويقلل من الإنتاج ، وإذا كان الخوف المشترك من شبح الحرب يمكن أن يحل محل السلام بما يحدثه من شلل فى حركة الذين تسول لهم أنفسهم البدء بالعدوان ، إلا أن مثل هذا الأمر مع ضآلة شأنه يقوم تحت رحمة حدث أو خطأ.

ولا يستطيع العالم أن يحيا تحت سيف مسلط من القنابل الذرية ، وإن التنظيم الدولى للسلام ، ونزع السلاح ليبدوان أمرا من الصعب تحقيقه بقدر ما يعقد عليه من آمـال .

# عدم التوازن الاقتصادى

تتطلب المشكلات الاقتصادية من ناحيتها هى الأخرى أن تكون موضع اختبار وأن يكون المعول فى حلها فى المجال الدولى على منظمات دائمة .

ولم يعد الإنسان يؤمن بترك الحياة الاقتصادية تسير وفق قوانينها الخاصة ، فلم تكن دروس الأزمة الكبرى التى قامت فى سنة ١٩١٩ قد أسدل عليها ستار النسيان، وأصبح الاقتصاد الحر موجها، وعملت الحكومات على أن تتجنب الأزمات وعلى أن تكفل استمرار التوسع .

غير أنه من شأن هذه السياسات الاقتصادية المتبعة فى المجالات القومية أن تؤدى إلى تقسيم الحياة الاقتصادية العامة. وفى القرن التاسع عشر تأثرت الحرية التى تتداول بها البضائع ، فرءوس الأمـــوال قد تحولت أو نقصت تبعا للحرب وللأزمات، وذلك بفرض الرقابة على النقدوالحماية والاكتفاء الذاتى، ومن ناحية أخرى فقد أحاطت ببعض الدول ظروف أدت إلى إعسارها، وخاصة ما حاق بأوروبا، بينما أثرى البعض الآخر كالولايات المتحدة،ومن هذه الناحية ظهر انعدام التوازن فى كيان الدول التى لم تقو على إعادة سريان التيارات الاقتصادية الطبيعيه. ولما كانت صادرات الولايات المتحدة تزيد كثيرا على وارداتها، فإن الدول الأخرى التى تحتاج إلى المواد الأولية أو المصنوعات الأمريكية، قد وجدت نفسها أحيانا فى سباق من أجل الحصول على الدولار لشراء هذه الأشياء . . .

ولا يمكن أن يستمر الحال على هذا المنوال إلا إذا سدت الولايات المتحدة نقص الدولار « Dollar Gap » بالقروض أو بالمنح .

الاقتصاد الأمريكى يمثل قوة كبرى بالنسبة لاقتصادالدول الأخرى (نصف الإنتاج الصناعى العالمى لستةفى المائةفقط من الشعب ) وهى بهذاتفرض « اقتصاداً مسيطراً » يحمل بين طياته اليسر والعسر ، هذا مع أن أوروبا الغربية وهى فى أوج ازدهارها الاقتصادى، تحس بضرورة التخلص من هذه التبعية شيئاً فشيئاً ، ولكن البلاد المنتجة للمواد الأولية مازالت شديدة الإحساس بهذه التبعية . . .

## مشكلة البلاد النامية

وثمة نوع آخر من عدم التوازن الاقتصادى يتطلب هو الآخر إجراءات جماعية حيث إنه يزداد بين البلاد النامية والبلاد المتقدمة . . . فالبلاد النامية من الناحية الفنية تحس تخلفها المادى . ولم تعد بعد ذلك تكتفى بنوع من الحياة التقليدية أو تخضع لحياة البؤس وهى تطالب بحقها فى الحياة الكريمة ، ويبدو لهذه البلاد أن الرفاهية لا تتحقق إلا إذا سارت حالتها الاقتصادية فى طريق النمو ، فإن السرعة التى تنمو بها مواردها أقل بكثير من سرعة نمو موارد البلاد المتقدمة « تزداد التجارة بين البلاد الصناعية بخطى أكثر سرعة من ازديادها بين هذه البلاد والبلاد الأخرى » ولفقد التقلبات الضخمة فى أسعار المواد الأولية توازنها الاقتصادى حيث تنقصها رءوس الأموال . . . .

ومما يزيد من خطورة هذه المشكلات ازدياد عدد السكان ازدياداً مضطرداً ، فمن المتوقع أن يزداد تعداد سكان البلاد الصناعية فى الفترة ما بين سنة ١٩٥٥ إلى ١٩٨٠ ، من ٩٠٠ مليون إلى ١٠٢٠ مليون، وهى زيادة محتملة، بيد أن عدد سكان البلاد النامية سيقفز من ١٨٠٠ مليون إلى ٢٩٠٠ مليون

ومن ناحية أخرى فإنا نجد الخمس عشرة دولة الأكثر غنى فى العالم — تتمتع بـ٧٠ ٪ من الدخل العالمى، فى حين أن عدد سكانها يبلغ ١٦ ٪ فقط من سكان الكرة الأرضية بينما نجد أن الخمس عشرة دولة الشديدة الفقر والتى يعيش فيها نحو أكثر من نصف الجنس البشرى لا تحصل إلا على عشر الدخل العالمى ونتيجة لهذا فإن متوسط عمر الفرد الذى يتراوح بين ٦٠ إلى ٧٠ عاما فى البلاد المتقدمة فنيا ، لا يصل إلى ثلاثين عاما فى الهند مثلا . . .

وفى وقتنا هذا لا يجد ٦٠٪ من سكان المعمورة الغذاء الكافى لهم ، بينما كانت هذه النسبة لا تزيد عن ٤٠٪ قبل الحرب، وهى لن تقف عند هذا الحد، فقد تتعرض أيضاً لخطر الازدياد، ولما كانت البلاد المتقدمة تتاخم هذه المجموعة المتزايدة من الشعوب الفقيرة التى يشعر ببؤسها وتحس فى نفس الوقت بقوتها، فقد أصبحت المساعدة الاقتصادية واجبة من الوجهتين الإنسانية والسياسية ولم يدع نمو هذه البلاد قوميا الفرصة للاستعمار لإدارتها فى مجاله التقليدى . ولما كانت البلاد العظمى تعمل غالبا على أن تجعل من هذه المساعدة طريقة للضغط السياسى، فإن الأمل معقود على إخضاع هذه المساعدة للتنظيم الدولى .

## تقدم فكرة العمومية

لقد أصبحت فكرة التنظيم الدولى الآن أكثر وضوحاً مما كانت عليه فى أى وقت مضى .

وإذا كانت الإنسانية ما زالت تظهر على أنها جماعات فى العالم فرقت بينها الاختلافات الشديدة فى العقائد، فإن العزلة الفكرية على سطح الكرة الأرضية تميل إلى أن تكون أخف حدة .

ولقد تقدمت الفكرة التى تهدف إلى خلق روح دولية، إذ تضاءلت فكرة الجنس فى مجموعها، وحتى لو ظهر رد فعل من هذه الناحية بالنسبة للدول الحديثة الاستقلال، فإن روح التعالى التى كانت تسود الدول الكبرى ومركبات النقص لدى الدول الصغرى ، كل هذا قد أخذ فى النقصان، وعلى الرغم من وجود بعض مظاهر الشحناء والكراهية فإنه قد يظهر فى العلاقات الدوليه كثير من التسامح الذى يرجع إلى وحدة الجنس أو الدين إن لم يكن يرجع إلى السياسة .

ومن المسلم به أن الجماعات الدينية وكل صور الثقافة وأشكالها الأخرى قد أصبحت فى الوقت الحاضر جديرة بالاشتراك فى الحياة العالمية، ولم تعد الجماعة الدولية كما كان عليه الحال فى القرن التاسع عشر تتألف من دول متحضرة فحسب .

وفى نفس الوقت فإن المفاهيم الفكرية أخذت تميل إلى التقارب، ولقد كانت الاتصالات فيما مضى تجرى بين الحضارات المختلفة اختلافا ظاهرا وبين الحضارات التى تقل عنها درجة، إلا أن الاتصال فيما بينها كان صعبا .

وقد أدى انتشار المفاهيم المنبثقة من الغرب فى أنحاء العالم إلى ظهور مبادئ عامة معينة كمبدإ المساواة بين المواطنين، والمطالبة برفاهية جميع الشعوب التى أخذت تحرص على امتلاك الثروة المادية وسبل الإنتاج وتحقيق مستويات معينة من النواحى الفنية .

ومن المحتمل فى نهاية الأمر أن يظهر الضمير الإنسانى بشكل أقوى مما كان عليه قبل ذلك، ولقد أصبحت فكرة الحرب والجرائم التى ترتكب ضد الإنسانية وضد الجنس البشرى أكثر أهمية وأوسع انتشاراً .

على أن للفكرة العمومية الحديثة بالنسبة للمنظمات الدولية فى الوقت الحاضر بعض المساوئ، إلا أنه من الصعب أن يقوم التعاون بين الدول التى تختلف فى كثافة سكانها، وفى نظامها السياسي، وفى مدى تقدمها الاقتصادى والاجتماعى، وفى مدى تحمسها للقومية تحمسا يتفاوت قوة وضعفا .

# القوميات

لقد ضعفت القوميات فى أوربا، وبلغت أغلب الشعوب فى هذا الضعف حدودا ثابتة إذ طغى الملل الذى خلفته الحروب على التطرف فى محبة الأوطان، ولقد كان من التوسع الاقتصادى المترامي الأطراف أن ازدادت أواصر التعاون مع البلاد المتاخمة على الرغم مما كان يعلق بالأذهان من الذكريات التاريخية المحزنة التى كانت تحز دوما فى النفوس.. كما أدى الشعور بالخطر المشترك إلى تغيير الاتجاه نحو التضامن ونسيان المنازعات بين البلاد المجاورة . . وعلى هذا فإن البلاد الأوربية قد أصبحت مستعدة لا لمجرد الاشتراك فى تنظيم دولى تسوده روح الجماعة فحسب، ولكنها أصبحت مستعدة بوجه خاص لتطوير تعاونها فى الإطار الإقليمى ، على أى مدى كان هذا التطوير .

وفى الولايات المتحدة تخف حدة هذه القومية بالرغبة الخالصة فى التعاون الدولى فى أغلب الأحيان، إلا أن إيمان الأمريكيين بأفضلية طريقتهم فى الحياة وأخلاقهم وتفوق قوتهم المادية ، قد يؤدى أحيانا إلى عزلة من نوع جديد .

ومن ناحية أخرى، فإن الشيوعية التى تعطى لنفسها صفة العمومية ، تحسب أنها تستطيع أن تتغلب على الخلافات القومية، بخلق شعور من التضامن بين طبقة العمال، وهى غالبا ما تعتمد فى ذلك على القومية الروسية، وتسعى ما استطاعت إلى الإقلال من الإحساس بالقومية لدى الدول الخاضعة لها ، وقد تحرض أحيانا على قيام الثورة فيما بينها ( كما حدث فى بولونيا وهنغاريا ) .

وبالعكس من ذلك فإنها تستخدم القوميات فى داخل المعسكر المعادى لها كي تشعل نار التنافس بين الدول البورجوازية .

وأخيرا، فإن القوميات الناشئة فى آسيا وأفريقيا مازال فى عنفوان قوتها.

وهذه الدول التى قامت حديثا تنخرط فى الإطار الجغرافى للدول الاستعمارية القديمة ( كما هو الحال فى أفريقيا ) . وهى ترمي بهذا إلى الإفادة من الاتحاد الإقليمى للإمبراطوريات القديمة، حتى ولو أدى الأمر إلى أن تفرض نفسها على أقليات في الجنس والدين ( كما هو الحال فى الهند وكشمير وفى أندونسيا وغينيا الجديدة )

وهذه القوميات أشد عداوة وأكثر تعصبا، إذ أنها دائمة التنافر مع الجنسيات ولا تتلاءم معها فى جميع الأحوال ، ويشعل نار هذا العداء ما تحس به هذه القوميات من شعور مضاد للغرب ، مع كونها لا تحس بمثل هذا الشعور نحو التنظيم الدولى ، كما كان الحال بالنسبة للقوميات الأوروبية فى القرن التاسع عشر، إذ كانت تنتظر منه كل شيء ، كالاعتراف باستقلال الدول ، والاشتراك فى الحياة الدولية ، والامتيازات ، والمساعدات المالية ، هذا بالإضافة إلى أنها تلائم بعض الجماعات الإقليمية التى يكون أساسها الشعور بوحدة الجنس أو الدين ، كالجامعة العربية والحلف الأفريقي الآسيوى .

## تعدد الدول وعدم المساواة بينها

لعل من أهم مميزات عصرنا الحاضر تضاعف الدول المستقلة نتيجة لتحرر أراضى المستعمرات « ويبلغ عدد هذه الدول الآن ما يقرب من المائة دولة »وقد خلعت على التنظيم الدولى صفات جديدة، فقد كان التحالف الأوروبى يضم عدداً صغيراً من الدول ذات القوى المتكافئة ، والأفكار المتقاربة واللغات المتشابهة والحقوق المتساوية ... وكانت عصبة الأمم تضم أيضاً الكثير من الدول ولكن الدول الأوروبية كانت أكثرها أهمية ولم تكن دول المستعمرات ممثلة فيها ، ومع هذا فإن الفروق بين الدول الصغيرة والكبيرة، والتعارض بين الدول الديموقراطية والدول الأوتوقراطية، كانت فيما مضى كثيرا ماتزيد الأمور تعقيداً — أما فى وقتنا الحاضر، فإنه من المسلم به أن كل بلد مستقل يعتبر جديراً بالانتماء إلى التنظيم الدولى أيا كانت أهميته، ونطاقه السياسى، ودرجة تطوره،وتأبى الأيديولوجية الديموقراطية إقامة الفوارق بين الدول الأعضاء التى تتمتع كل منها بحق التصويت، كما أن الاقتراع العام لا يعترف بعدم المساواة فى الثروة والثقافة، ومن المصلحة الحقيقية للبلاد الصغرى فى هذه الظروف أن تعمل على تدعيم مركزها وتقويته بالانضمام إلى هذه المنظمات ، وعلى العكس من ذلك فإن البلاد الكبرى لا تجنى من وراء الانضمام إليها إلا المزيد من التبعات ، اللهم إلا إذا كانت تتمتع بحقوق خاصة كحق الاعتراض « الفيتو »، أو إذا كانت تتخذ لها عملاء من الدول الصغرى .

وقد اكتسبت المنظمات الدولية العالمية من كثرة أعضائها وتباينهم الشديد طابعاً خاصاً ، يبدو فى رغبتها الأكيدة فى توسيع نطاقها .

ويحتفظ عدد معين من المنظمات الإقليمية بتجانس نسبي، عندما تضع شروطاً محددة للانضمام إليها « مجلس أوروبا ومنظمة حلف شمال الأطلنطى » وهى تضم شعوبا ديموقراطية، ليس من بينها أسبانيا ، رغم قبولها عضواً فى عصبة الأمم .

## المنازعات الإيديولوجية

على الرغم من ازدياد الاتجاه نحو العمومية، التى كانت تميل إلى تمثيل الكرة الأرضية بأجمعها ، فإن المنظمات العالمية لم تستطع أن تعكس من هذا الاتجاه إلا الخلافات العميقة .

وتتطلع الدول جميعها إلى تنظيم العالم ، وإلى التوازن الاقتصادى العالمى، وإلى السلام ، غير أن المعتقدات التى تدين بها كل دولة تختلف اختلافاً شديداً ، فلا تجمع بينها نفس القواعد التنظيمية ولا يربطها نفس النظام الاقتصادى، كما أن نظرتها إلى السلام تفترق الواحدة منها عن الأخرى، ويرجع ذلك إلى عدم تناسق الأيديولوجيات ، واختلاف الخلق الدولى بين الجميع، كما يرجع إلى اختلاف الطريقة فى ممارسة التعاون .

وفيما يتعلق بموقف الدول إزاء المنظمات الدولية ، يمكن أن نميزها بمجموعات ثلاث وهى : — الديموقراطيات الغربية، والدول النامية، والدول الشيوعية .

### (ا) — الديموقراطيات الغربية والتنظيمات الدولية

تتلاءم الديموقراطيات الغربية على وجه التحديد ملاءمة تامة مع المنظمات الدولية ، إذ تفرض مبادئها السياسية الداخلية الخاصة على مستوى العلاقات بين الدول .

وقد أدت فكرة الحرية الفردية واحترام الجماعات السياسية والدينية والمهنية والفكرية، إلى خلق علاقات وطيدة بين مختلف البلدان ، وفضلا عن ذلك فإن

المنظمات الدولية الخاصة كثيرة العدد شديدة الحيوية، وفى نفس الوقت تقوم الديموقراطيات بدور الديموقراطية الدولية، مع احتفاظها بسيادتها الدولية بصفة كلية أو جزئية ، ويختلف التطور هنا باختلاف الدول، فالبعض منها مع هــذا ديموقراطى متطرف فى ديموقراطيته كبريطانيا العظمى والسويد والنرويج ، والبعض الآخر يتكون من دول قوية شديدة القوة كالولايات المتحدة التى لا تقبل أى مساس لسيادتها ، وإلى جانب ذلك توجد دول أخرى شديدة الحساسية بضرورة التضامن كفرنسا وألمانيا وإيطاليا وبلاد البنلكس « Benélux » وهى التى تقبل —فى حالات معينة— الحد من سيادتها لصالح سلطة عامه ليست بسلطة دولية،غير أن جميع الدول تعتبر التعاون الدولى أمراً لامندوحة عنه للصالح العام، ومن هنا تعددت بين الدول المنظمات السياسية والاقتصادية أو الفنية وهى التى ظهرت فى الغرب . ( ولقد قامت جميع الدول على وجه التقريب نتيجة لجهود بعض الإنجليز السكسونيين أو بعض الفرنسيين ) واحتفظت فى هذه المنظمات بأكثر الدول إيماناً بفكرتها وتعصباً لها .

وتتفق الدول الغربية إلى حد بعيد على اعتناق خلق دولى معين حيث يقع فى تقديرها أن تقدم الحياة الدولية لا يستكمل عناصره إلا بالمحافظة على الفردية والقومية، وضمان زيادة الرفاهية ، وإقامة العدالة الاقتصادية ، والاجتماعية فى أسمى صورها، والسماح على وجه الخصوص بتسوية المنازعات تسوية سلمية .

وقد استقرت هذه الأوضاع فى داخل المنظمات الأطلنطية والأوروبية ، حيث تتحدث الديموقراطيات الغربية ( على الرغم مما قد يوجد بينها من وجوه الخلاف ) بنفس اللغة وتؤدى إلى نتائج ملموسة . وقلما تظهر الخلافات فى المجال الاقتصادى بين أنصار حرية العمل والتحرر الاقتصادى ، الذى من أجله وجب على التنظيم الدولى بنوع خاص ، ضمان حرية سير العمل ، وحمايته من فكرة السيطرة والاشتراكية التى تعمل على توجيه الإنتاج والتبادل .

وتعمل الديموقراطية الغربية أحياناً على استخدام قواعد التنظيم الدولى مع

قبولها الخضوع لهذه القواعد ، كما أنها تعمل على استخدام المنظمة كوسيلة لتحقيق سياستها، وهكذا يكون الحال عندما تتمتع المنظمة بالعدد الكافى من البلاد الصديقة أو العميلة، ولقد كان لبريطانيا العظمى فى عصبة الأمم نفوذ هائل، وكانت الولايات المتحدة تتمتع بالأغلبية فى الأمم المتحدة لفترة طويلة من الزمن .

وحتى عندما تكون الديموقراطية الغربية حريصة أشد الحرص على سيادتها، فإنها لا تضن بالسماح دوما بالتعاون على نطاق واسع فى المجالين الفنى والاقتصادى.

## ( ب ) البلاد النامية والمنظمات الدولية

تكون البلاد النامية اقتصاديا، والمستعمرات التى حصلت أخيراً على استقلالها مجموعة ثانية . وتلعب هذه البلاد فى مجال المنظمات الدولية دورا هاما، تساعدها على أدائه كثرة عددها ، واضطراد هذه الكثرة . وإنها لتجد فى هذه المنظمات فرصة سانحة للتعبير عن رأيها وفرض وجودها، كما أنها تفصح عما تكنه للديموقراطية الغربية من بغض وكراهية فهى تعزو إليها تخلفها الفنى وحالة الفقر الذى تعانيه ، ولكنها مع ذلك تعتمد على الديموقراطيات فى الحصول على رؤوس الأموال والاستعانة بالفنيين،

ولا يعرف كثير من هذه البلاد النظام الديموقراطى، حيث يقوم نظام الحكم فيها على أحزاب فردية أو على دكتاتورية عسكرية، ولا تلقى حقوق الإنسان فيها دواما الرعاية والاحترام ـ إلا أنها تتلاءم تماماً مع المنظمات الدولية — وبالنسبة لضعف مواردها وما تتصف به إدارتها القومية من جفاف، فإنها لا تشترك إلا بقدر يسير جداً فى الإبقاء على هذه المنظمات وفى نشاطها الفنى ، ومع هذا فهى تعمل على أن تجنى من ورائها أكبر الفوائد السياسية والمالية، وتستخدمها أيضاً للضغط على قوى الاستعمار ، ومساندة استقلال الدول الأخرى التى تعمل على توسيع دائرتها ، وبهذا يمثل « العالم الثالث » المال الذى تلعب علية قوى الغرب والبلاد الشيوعية ، والذى يكفل لمن يسيطر عليه منهما فائدة محققة. وإن البلاد النامية لتدرك ذلك وتفضل أن تقف موقف الحياد لتجاربها مع الغرب، وتخوفها من الاتحاد السوفيتى

وهى فى النهاية تحقق فائدة كبيرة من موقف المزايدة بين المعسكرين . ولما كان هذا « العالم الثالث » من الضعف بحيث لا يقدر على التحكيم بين النزاع الشرقى ـ الغربى فإنه يميل بالرغم من هذا إلى أن يتخذ وضعاً أصيلا فى داخل المنظمات الدولية .

(ج) البلاد الشيوعية والمنظمات الدولية .

إن للبلاد الشيوعية وللاتحاد السوفيتى على وجه الخصوص وضعا خاصا بالنسبة للمنظمة الدولية .

فالدول الأوتوقراطية « ذات السلطة المطلقة » لا تسلم إلا بوجود علاقات بين دولة وأخرى، وهى لا تقر قيام العلاقات المباشرة بين الدول التى تسير فى فلكها وبين جماعات سياسية أخرى ، تكون تابعة للدول غير الشيوعية . وليس للمنظمات الدولية الخاصة التى كثيراً مايظهر وجودها أيضاً فى العالم الحر مكان فى الدول الشيوعية بصفة عملية ، أو بالأحرى فهى تعمل تحت رقابة الحكومة والحزب .

وعلى العكس فإن الدول الشيوعية، فى خارج حدودها ، إنما تعمل على الدعاية لنفسها، باستخدام المنظمات الدولية السياسية أو الثقافية التى تسمح لها الدول الديموقراطية بالاندماج فيها ومزاولة نشاطها .

ولم تعد الدول الشيوعية تميل من الناحية الفنية إلى التعاون الدولى، إذ أنها لا تفرق بين المجال الدولى ـ حيث يمكن لها أن تحتفظ فيه بسيادتها ـ وبين المجال الفنى حيث يمكن أن يكون التعاون بين الدول مجديا ، ومن ناحيتها فإن نظرتها إلى العالم لا تعدو كونها نظرة استعمارية لا تفرق بين ما هو قومى وما هو دولى، ولا تفرق بين السياسة والفن. فنظام « ماركس — لينين » يرى السياسة فى كل شىء ، حتى إنه ليراها فى المجال الفنى والعلمى والجمالى ، ويرى هذا النظام أنه لا يمكن أن يكون هناك عدم انحياز فى النظم الفنية التى تصطبغ قراراتها دواما بالطابع السياسى.

ولا ينتظم الاتحاد السوفيتى وأنصاره فى أغلب المنظمات المتخصصة التى تعقد بين الحكومات . وانضمام الاتحاد السوفيتى وأنصاره للاتحاد الدولى للبريد

والاتحاد الدولى للمواصلات التلغرافية والتليفونية، والمكتب الدولى للأحوال الجوية، راجع إلى الارتباطات المادية التى يلزم هؤلاء الأنصار بعقدها مع الدول الأخرى . ولقد اشتركت فى اليونسكو كى تخلق لنفسها سياسة الاشتراك فى المجال الثقافى، ولكنها مع هذا ليست عضواً فى المنظمة العالمية للتموين والزراعة، أو فى منظمة الطيران المدنى الدولى « فيما عدا بولونيا وتشيكوسلوفاكيا ». والانتظام فى هذه المنظمات يتطلب فى الواقع تبادل طائفة معينة من المعلومات ــ والاتحاد السوفيتى والدول التى تتبع سياسته ، لا ترغب فى تقديم هذه المعلومات رغبة منها فى الدعاية لنفسها أو حرصاً على سلامتها ــ ومراعاة القواعد العامة التى وافق عليها الأعضاء بالإجماع ، ويبدو أن هذه الشروط جميعاً تخل بفكرة السيادة القومية وتمسها مساسا غير مرغوب فيه ، ويرجع جمود هذه السيادة القومية على وجه الخصوص إلى ماسارت عليه السياسة التقليدية فى روسيا من عدم الثقة بالبلاد الأخرى، كما يرجع إلى المفاهيم القانونية الشيوعية .

ومع هذا فإن وجوه الاختلاف فى طبيعة البلاد الشيوعية والبلاد الديموقراطية المتحررة لتجعل من الصعب عليها أن تشترك فى نفس هذه المنظمات، ولقد كان وجود الاتحاد السوفيتى والبلاد التى تأخذ بسياسته فى هذه المنظمات محل نقد واعتراض، إذ أن رجال الأعمال فى تلك البلاد وكذلك النقابات تعتبر منظمات أنشأتها الدولة ، كما كان محلا للنقد أيضا وجود المجموعة الشيوعية فى هيئة العمل الدولى ، التى تكفل للحكومات وأصحاب العمل ونقابات العمال تمثيلا مخالفا للنظام القائم فيها، ولم تنتظم البلاد الاشتراكية فى مؤسسة النقد الدولى ، أو فى بنك الإنشاء والتعمير ، لأنها لم تكن تدرك للنقد ، ما كانت تدركه البلاد الشيوعية من مفاهيم .

ولا تتساهل البلاد الشيوعية إطلاقا فى سيادة الدولة الاشتراكية، إذ تبدو هذه الدولة كالإطار الذى لا يمكن الاستغناء عنه لحماية المجتمع الاشتراكى . وإن موافقة دولة اشتراكية على الحد من سيادتها لصالح منظمة، يتكون معظم أعضائها من دول رأسمالية تسيطر عليها البورجوازية، لتعتبر تعارضا مع وجود المجتمع الاشتراكى نفسه وفرص الثورة العالمية

ولما كانت أغلب هذه الدول تعتنق الاشتراكية ـ ومن الواضح أن يتغير هذا الوضع ـ وحتى يتم ذلك التغيير للشيوعية الذى تنبأت به النظرية الماركسية اللينينية قد يكون فى الإمكان تحديد معنى السيادة ومفهومها بما يتفق وقيام منظمة دولية .

وتعترض البلاد الشيوعية فى هذه الظروف على تقوية المنظمات الدولية، ولا تشارك فيها إلا بشرط الاحتفاظ بسيادتها، وعدم الخضوع لمبدإ الأغلبية، ومعارضة القرارات التى ترى عدم الموافقة عليها، « ومن هنا جاء حق الفيتو الذى اتخذه ستالين شرطا لانتظامه فى منظمة الأمم المتحدة » .

وقد حالت هذه الدول دون ازدهار التعاون الصادق مع الدول البورجوازية وتقدر النظرية الشيوعية لهذه الدول تمزقا وزوالا، ولعل من صالحها خلق ما تراه من العراقيل فى سبيل التعاون الدولى أو الإقليمى، الذى قد يتيح للدول البورجوازية أن تتخطى ما قد يحدث بينها من خلافات .

## تعدد النظم الدولية المعاصرة واختلاف أشكالها

تتميز المنظمات الدولية بالاتجاه الحديث نحو التعمير الذى قد يبلغ حد الهوس فى بعض الأحيان، ولم يعد التعاون الدولى يفهم إلا فى مجال المؤسسات حيث ينتظر له الدوام والازدهار .

ولقد شهد المجال الاقتصادى والفنى قيام منظمات عالمية إقليمية ، وأصبح عقد المحالفات العسكرية يقترن منذ ذلك الوقت بتكوين منظمات دائمة تتكفل بوضع هذه المحالفات موضع التنفيذ ، ولا تستطيع الاتحادات الخاصة نفسها أن تغفل وجود المكاتب الدولية .

ومع هذا فلا يمكن أن يتحول الأمل المتزايد فى التنظيم الدولى تحولا ماديا إلى وجود مؤسسات تكون دائما أكثر عدداً، إلا بشرط مراعاة الظروف الخاصة بالعصر الذي نعيش فيه والتى سبق ذكرها « باختصار » . وتنعكس هذه الشروط المعقدة على المنظمات الدولية ، وتبين هذه المنظمات حالة معينة من العلاقات الدولية، ومن أجل ذلك فهى شديدة التباين وذات أثر شديد التنوع، ويمكن تصنيف هذه المنظمات الدولية فيما يأتى : —

### (ا)ـ التنظيمات الخاصة والعامة

من الممكن أن تقوم بين المجتمعات التابعة لدول مختلفة روابط تتفاوت قوة وضعفا وذلك بخلق علاقات خاصة تهم مجالات النشاط الإنسانى الشديدة التباين « أعمال — دين — أخلاق — حياة فكرية — فنية — رياضية . . .» بيد أن مثل هذه العلاقات لا تلزم الدول نفسها .

أما المنظمات العامة ، فهى على النقيض من ذلك تماما إذ هى لا تعترف إلا بالدول، « فيما عدا بعض الاستثناءات النادرة كهيئة العمل الدولية ، والمنظمات الأوروبية الدولية ».والجمعية الدولية قبل كل شىء لا تخرج عن كونها جمعية دول،والدولة هى التى تمثل عناصر الحقيقة الاجتماعية المعقدة لشعب ما ، بتبسيط هذه الحقيقة وتغيير طبيعتها فى كثير أو قليل، تبعا للنظام السياسى، كما تقضى على مختلف الآراء الداخلية.

(ب) التعاون والتكامل

تأخذ أغلب المنظمات الدولية صبغة المنظمات التعاونية التى ليس فيها مساس بسيادة الدول الأعضاء ، وتتساوى جميعا من الناحيـــة القانونية، أيا كانت أهميتها الحقيقية ، وليست هذه المنظمات بعبارة أخرى،إلا شركة من الدول يسودها مبدأ الأغلبية فيما بينها، ولكل دولة أن تبطل أى قرار لا توافق عليه، وهذا يحول فى كثير من الأحيان دون قيام المنظمة بعملها، بيد أن المناقشة تقود فى الغالب إلى تقارب وجهات النظر وتخلق جوا من روح التعاون .

ولقد حدث أيضاً تطور معين كان من نتيجته إقرار مبدأ الأغلبية كما حدث مثلا فى هيئة الأمم المتحدة وفى مؤسساتها ذات الصبغة الخاصة، وإن هذه لخطوة نحو تحقيق ديموقراطية الدول، إلا أن تطبيق قـــرار إجماعى على دولة — ترفض الخضوع له — من شأنه أن يخلق مشكلات من الدقة بمكان، لا سيما وأن المنظمة الدولية تستند إلى قوة خاصة .

وعلى أية حال فإن الدول المتميزة على غيرها والتى تحتفظ باختصاصاتها فى السياسة الخارجية ،وكذلك المنظمات التعاونية، تظل حقلا تتقابل فيه الدبلوماسيات المستقلة وتجابه بعضها البعض،وقد تتخذ فى بعض الأحيان السياسات الخارجية القومية لتبقى إلى جانب المنظمات الدولية،وقد تنفذ إليها أحيانا،ومن أجل ذلك وبالنسبة لما حصلنا عليه من نتائج واهية، فإنه ينبغى أن لا تتهم المنظمة نفسها بأكثر مما تتهم به الخلاف الذى ينشب بين أعضائها .

لسكى نضع حداً لهذه المتناقضات،و نعطى للمنظمة سلطة حقيقية،يمكن مطالبة المشتركين فيها بالتنازل عن جزء من سيادتهم لسلطة دولية عليا، وقد كانت الجماعة الأوروبية للفحم والصلب أول من استخدم نظام التكامل هذا،وأخذت به السوق الأوروبية العامة بعد ذلك بصورة مخففة . ومع هذا فإن الايراتوم لا يفهم إلا بين الدول التى سبق أن تنبه ضميرها بشكل واضح للتضامن وللصالح العام،ولا يمكن تطبيقه فى البداية إلا فى قطاع فنى محدود، ولكنه يمتاز فى الوقت نفسه بأنه يقوى التضامن ويسمح بأخذ قرارات نافذة المفعول، لا مكان فيها للمساومات بين مختلف السيادات ، وإنه ليتغلب على مشكلة التنظيم الدولى بقدر ما يحقق من اندماج بين الشعوب .

المنظمات العامة والإقليمية .

. ليس هناك من تقسيم ترتاح إليه النفس أكثر من تلك المحاولات التى تبذل من أجل الوصول إلى تنظيم عالمى ، وذلك لأنها تستجيب للاتجاه العام، ومن ناحية أخرى فإنه من الممكن أن تقضى على ما قد يقوم من اعتراضات محلية فى نزاع قد بلغ أشده، للحيلولة دون تقابل الخصوم الألداء وجها لوجه .

ومع هذا فالعالم شديد الاختلاف كبير الانقسام،يتجه لتنافس الكتل وعدم المساواة الاقتصادية،وهذا يعطى للخرافة الغامضة « المواطن العالمى » شيئا يختلف عن المكان المغلق الذى تدور فيه المناقشات .

وعلى الرغم مما تحققه المنظمة العامة من الخدمات التى لا تنكر فوائدها، والتى تؤديها فى المجال الفنى والاقتصادى،إلا أنها ليست فى الواقع أكثر من سراب يصعب الحصول عليه ، ومن هنا تولدت أوهام عصبة الأمم ثم هيئة الأمم المتحدة . وعلى النقيض من ذلك نرى أن المنظمات الإقليمية تقدم برهانا أكثر حيوية وتأثيرا على فاعليتها، إذ أنها تجمع الشعوب المشتركة فى نفس الحضارة، والتى تتقارب مصالحها ويخلق إحساسها بالخطر المشترك .

والمنظمات الإقليمية أكثر ملاءمة من المنظمات العامة إذ أنها تجمع بالضرورة بين البلاد المتوسطة الكثافة، والأمر كذلك فى التقسيم السياسى والأيديولوجى للعالم . وعلى الرغم من أن الحرب الباردة تجعل الاتحاد العالمى أمراً خيالياً، إلا أنها مع هذا تقوى الاتحادات الإقليمية التى ازداد عددها فى أوروبا على وجه الخصوص.ومع هذا، فإن هذه الاتحادات تزيد بدورها من انقسام العالم، رغم أنها كانت هى الأخرى وليدة هذا الانقسام .

# الباب الثالث

# المنظمات الدولية الخاصة

تلعب المنظمات الدولية الخاصة دورا هاما فى العالم غير الشيوعى ، فبعضها قديم ممعن فى القدم وبعضها الآخر حديث ، ويزداد عددها باضطراد ، وهى أفضل العلاقات التى تكفل صالح الدول ، وتبين الأذواق والأفكار فى هيئات المجتمع المختلفة ، وإنها لتعبر بطريقة واضحة عن تدويل الحياة المعاصرة .

ولهذه المنظمات غير الحكومية تأثير على الحكومات يتباين تباينا شديداً ، ومن الصعب فى أغلب الأحوال تحديد كنهه ، إلا أنه لا يمكن إغفاله . وهى تدفع الحكومات إلى التعاون الدولى بعد أن تكون قد أعدت العدة بما تبذل من جهد لخلق منظمات بين الحكومات .

ولما كان عدد هذه المنظمات كبيراً ، فإنه لا يمكننا هنا إلا أن نتعرض تعرضا سريعا لأكثرها أهمية .

## المنظمات الدولية المحققة للمصالح

إن صفة الدولية وتحرر الحياة الاقتصادية فى العالم غير الشيوعى لتفسر وجود جماعات خاصة تهدف إلى النفع المادى ، ويتعدى نشاطها الحدود القومية، وتحتل من الناحية الاقتصادية مكانا عظيما، وكذلك من الناحية السياسية ، والأمر هنا يتعلق بشركات تتفق فيما بينها لاحتكار الأسواق واستغلالها لمصلحتها الخاصة . وفى الواقع فإنه لاتوجد شركات دولية ـ طالما لا يوجد قضاء دولى تكون مسئولة أمامه ، كما أنه لا بد أن يكون لكل شركة مقر قومي . بيد أن هذا لا يمنع من أن يكون للشركة القومية فروع فى بلاد أخرى وأن تساهم فى أعمال أخرى ، وعلى هذا الأساس فإن هذه الشركات تظهر كسلطة دولية خاصة .

وفى الولايات المتحدة ٢٣٥ شركة بفروعها تملك الكثير من الممتلكات الصناعية ويحقق رقم مبيعاتها ارتفاعا كبيرا « أكثر من عشرة مليار من الدولارات لشركات جنرال موتور » أى ما يقرب من ٥٠٠٠ مليار من الفرنكات وهى تساوى ميزانية فرنسا بأكملها — ومن ٤ إلى ٥ مليارات من الدولارات لمجموع شركات استاندارد البترولية الثلاث : ( شركة فورد وشركة U . S . steel وشركة جنرال إليكتريك للولايات المتحدة ) ومن الواضح أن هذه الشركات ذات الإنتاج الوافر تتمتع فى علاقاتها مع الدول الخارجية بإمكانيات هائلة، وعلى الخصوص عندما يعتمد اقتصاد بعض هذه البلاد على جزء يسير من المواد الأولية ، ومن هنا يأتى الدور الخاص الذى يلعبه الأمريكان الذين يراقبون استغلال البترول فى فنزويلا وفى الشرق الأدنى ، ومناجم النحاس فى شيلى ، والفواكه فى جواتمالا ومشروع المطاط فى ليبيريا .

وليس من شك فى أن أهمية التيارات التجارية والمصالح المالية تعطى لهذه الشركات تأثيرا لا ينكر على السياسة الدولية،وهى تقوم بدور ضئيل جدا حتى للبلاد التى تقوم باستغلال ثرواتها ، لأنها تملك وحدها كل الإمكانيات لتعمير هذه البلاد بمجموعة هائلة من رؤوس الأموال وعدد من الفنيين — بيد أن روح الأنانية تبدو غالبا فى هذا العمل ، الأمر الذى قد يدفع إلى التأميم،ومن هنا ظهرت أهمية إيجاد طريقة تسمح باشتراك المواطنين بصورة أكثر جدوى ، لاستغلال ثروات بلادهم عن طريق الشركات الأجنبية .

وتستطيع هذه الشركات أن تتكتل بأن تعقد اتفاقات دولية سرية ترمى إلى تقسيم الأسواق فيما بينها،وكانت الحكومات تسمح بهذه الاجراءات الكبيرة فى فترة مابين الحربين . وعلى الرغم من أن الأوضاع الحاضرة لا تلائم قيام تكتلات دولية فإن بعض البلاد مازالت تتعلق تعلقا كبيراً بهذه التكتلات مثل بريطانيا العظمى وألمانيا وبلجيكا ، بينما تحاربها بعض البلاد الأخرى .

ولم يكن من الممكن بعد سنة ١٩٤٥ تحديد كثير من هذه التكتلات التجارية، ويرجع ذلك إلى ماكانت تتخذه حكومة الولايات المتحدة إزاء بعض الشركات الأمريكية ، ومازال الرأى العام يعارض التكتلات التجارية فى الوقت الذى أعطيت الأولوية فيه للتوسع والعمل فى أوسع نطاق ، هذا فضلا عما تثيره القيود المفروضة على الإنتاج من قلاقل واضطرابات .

ومن ناحية أخرى فإن الطلب الذى أخذ يزداد على الصناعة منذ الحرب يقلل من أهمية الاتفاقات بين المنتجين، وإن العقود الطويلة الأجل التى تعقدها فيما بينها كمشروعات الإنتاج للمواد الأولية والصناعات الاستهلاكية ، قد ساعدت على تثبيت السعر وتسهيل التبادل . ولقد أخذت الدول نفسها تحد من نشاط التكتلات الدولية بما تفرضه من الإجراءات القومية الموجهة ، وهى تضاعف فى نفس الوقت إبرام الاتفاقات الاقتصادية بين الحكومات وتستبدلها بالاتفاقات الخاصة ، وعلى الرغم من عدم وجود تشريع دولى ضد هذه التكتلات « رغم ما اتخذه ميثاق

هافانا من توصيات فى هذا الصدد » فإن منظمة دولية كالشركة الأوروبية للفحم والصلب ، لا تزال تعارض فى تصرفاتها هذه التكتلات ، وهذا على أقل تقدير بالنسبة للبلاد التى تكون عضوافيها «يوجد تكتل تجارى لتصدير منتجات الحديد فى خارج السوق العامة » .

وتقل أهمية هذه التكتلات التجارية فى هذه الظروف عنها قبل الحرب ، ومع هذا فقد يكون من الصعب إقرار ذلك — ويمكن فى الوقت الحاضر أن نقول بحق إن التكتلات الدولية توجد بصورة أو بأخرى فى الصناعات الآتية : النيكل — النحاس — البترول — زيت البرافين — الأسمنت — اللمبات والأجهزة الكهربائية — الراديو — الحرير — الحرير الصناعى — الزجاج المخصص لعمل الزجاجات — الورق — المنتجات الطبية — كربونات الصودا — الأسمدة — وهذا وفقا لإعلان المؤتمر الدولى للنقابات الحرة المنعقد فى ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٥٢ .

ولبعض هذه التكتلات أهمية ظاهرة ، فأكثر من نصف الإنتاج العالمى لتكرير البترول وتوزيعه تديره الشركات الثمانى الكبرى « شركة ستاندرد أويل أوف نيوجرسى وشركة دوتش شل الملكية والجلف أويل وشركة تكساس وستاندرد أويل أوف كاليفورنيا وسكونى فاكوم والبترول البريطانية والشركة الفرنسية للبترول » .

وقد ظهر التفاهم بين هذه الشركات على تنظيم ومراقبة السوق الدولية عند تأميم البترول الإيرانى ، وفى وقت أزمة السويس .

وفضلا عن هذا فقد أخذت كل من هذه الشركات عن طريق فروعها صفات المنظمة الدولية ، الأمر الذى يمكنها من زيادة قوتها الإنتاجية فقد أنتجت شركة «دوتش شل الملكية » ٨٥ مليون طن من البترول وتم فيها تكرير ١٠٥ مليون طن وهى تضم أكثر من ٥٠٠ عامل من عمال البترول .

وعلى نحو أبسط من هذا ، فإن شركة اليونيلفر Unilever تمثل جماعة من الشركات القوية تحتكر المنتجات لرفع أسعارها .

## المنظمات الدولية الدينية

من المحتمل أن تكون الكنائس أكثر المنظمات الدولية قدما ، وما تزال أكثرها أهمية ذلك بالنسبة لعدد التابعين لها : إلا أنه من الصعب أن نقف على جدوى ما تقوم به فى الحقل الدولى من أعمال .

وتهدف الكنائس إلى نشر المثل التى غالبا ما تتلاءم مع إدراك الناس، إلا أنها تدخل أحيانا فى نزاع يقوم بين بعضها البعض ، وهى تعمل على أن تجعل نظامها فوق مستوى الحدود السياسية، إلا أنه يجب عليها أن تأخذ فى الاعتبار وجود دول وظروف حديثة . ويتضاءل تأثيرها على الجموع بسبب المذهب الذى ينكر الوحى، والمذهب المادى، إلاأن لها تأثيرها العظيم على الصفوة من الناس الذين لا تنكر جهودهم .

وتكون هذه الكنائس جماعات روحية ، غير أن تكوينها يحتاج إلى سند دنيوى إذ أنه من الصعب تقدير سلطانها الحقيقى ويختلف إشعاعها الحقيقى باختلاف زيادة عموميتها أو نقصها وباختلاف درجة مركزيتها .

وتبدو الكنيسة الكاثوليكية أكثر الكنائس من ناحية النفوذ الدينى، إذ تضم ما يقرب من ٤٠٠ مليون من المنتمين إليها، والخاضعين لسلطة الفاتيكان خضوعاً تاماً .

ولقد زادت مركزيتها زيادة هائلة منذ أواخر القرن التاسع عشر، وذلك تبعا لزيادة سلطة البابا، على سلطة الرهبان، فى البلاد التى يقيمون فيها. وكان تعيين الرهبان يتم عن طريق البابا وكان مجمع الكرادلة يتولى مراقبتهم.

ولقد نقلت المؤسسات الرئيسية ذات الأثر الدينى العظيم إلى روما (وتتكون نفسها من منظمات حقيقية كالجيزويت التى تضم ٣٣٠٠٠ عضـــو) وتخضع هذه المؤسسات للبابا وتضم عددا كبيرا من القساوسة ورجال الدين فى الفاتيكان نفسه. ولقـد ظهرت حركات كاثوليكية دولية (حركة العمل الكاثوليكى والشباب العالمى المسيحى ومؤتمر المنظمات الدولية الكاثوليكية الذى يضم ٣٥ جماعة مختلفة) للنقابات المسيحية والأحزاب الديموقرطية المسيحية.

والفاتيكان هو الذى حدد العقيدة والنظام الدينى وبين الأخـلاق الدنيوية ولقد حدد فى بعض الأحيان الحالة السياسية لتابعيه ويدير الفاتيكان جميع المنظمات الكاثوليكية، دينية كانت أو دنيوية، كما أنه يراقب الموارد المادية للكنيسة ويتمتع فى هذا الشأن بسلطة هائلة. وتعطى السلطة المدنية المعترف بها للفاتيكان للكنيسة سندا دوليا، يسمح لها بعقد علاقات دبلوماسية مع الحكومات، وحماية المؤمنين بها بما تعقده من اتفاقات دينية.

وفى نفس الوقت الذى تزداد فيه سلطة الكنيسة فإنها تعمل جاهـدة على تدعيم صفتها الدولية ـ ومنذ سنة ١٩٤٥ اختفت الأولولية الإيطالية وأخـذ الدور الذى تلعبه الكنيسة الكاثوليكية يزداد زيادة مطردة.

ويهدف ماتقوم به الكنيسة من أعمال فى مجال العلاقات الدولية، إلى نشر الدعوة إلى المبادئ المسيحية فى المجتمع الدولى، ويساعد عملها هذا على تقدم العلاقات السلمية التى تعمل على تحقيق السلام، ولقد هاجمت الكنيسة المبادئ الشيوعية هجوما شديدا وذلك منذ سنة ١٩٤٩ كما ساندت الجهود التى بذلت لتحقيق التكامل الأوروبى Lintégretion éoropeenne ولكن سياستها لم تقتصر على إقامة «أوربا الفاتيكان» ولم تتنازل روما عن إعادة الكاثوليك الشرقيين بشكل أكثر واقعية وحتى عن إعادة اتحاد الأرثوذكس والكنيسة ودعوتها فى ذلك دعوة عامة، إذ أنهـا لا

تتجه إلى ربط مصيرها بمصير مجموعة من البلاد ولاحتى بحضارة ما - ويعيب عليها البعض أنها قد « مالت نحو البرابرة » بتأييدها تحـرر البلاد الأفريقية الآسيوية وبعدم دفاعها عن الغرب دفاعا قويا .

والمذهب البروتستانتي الذى يؤمن به أكثر من ٢٠٠ مليون من الناس ، هو أبعد مايكون عن أن يلعب دورا دوليا مماثلا، إذ أن مفهوم عقيدته يباعد بينه وبين الوحدة،وبعد تشعب هذا المذهب إلى عدد لا نهاية له من الكنائس والمذاهب،التى يؤمن بعضها بضرورة وجود شكل قوى خاص .( كما هو الحال فى الكنيسة الأنجليكانية ) ومع هذا فإنه توجـد اتصالات بين الكنائس البروتستانتية التى يهدف عملها الدولى إلى ضرورة تهذيب العلاقات الإنسانية واتخاذ بعض النظم الدولية شعارا .

ومنذ سنه ١٩٤٨ أقيم مجلس كنائسى عام يضم جميع الذين يؤمنون بالمذهب البروتستانتى على أساس مجتمع نموذجى مسيحى على أن تطرح مشكلات العقيدة والطقوس والاختلاف المذاهبي جانبا - ولقد نجـح هذا المجلس فى إقامة علاقات واتصالات بالكنائس التى أعيد تشكيلها فى بولونيا وهنغاريا ولكنها اعتبرت غربية متطرفة على الرغم من أنها تدعى بأنها لا تختلط بالكتلة الغربية .

وتهدف فكـرة العمومية أيضا إلى استخلاص ما يكون بين هـذه الكنائس المسيحية المختلفة من مسائل عامة كما أنها تعمل على الجمع بينها ، وإذا كانت هذه الفكـــرة قد أفلحت فى إعادة ضم الكنائس الأرثوذكسية التى كانت قـد أفلتت إلى موسكو فإنها لم تحصل على نجاح بالنسبة للكنيسة الكاثوليكية التى لم يقم بينها وبين الكنيسة الروسية إلا علاقات واهية .

وتنقسم الكنيسة الأرثوذكسية ( ويؤمن بها ٢٦٠ مليون شخص ) إلى عدة كنائس وهى التى كـانت قد تخلصت من تبعتها لبطريرك القسطنطينية وذلك بالنسبة لما كـانت تحصل عليه بلادها من استقلال، ومع هذا فقـد ظل البطريرك حائزا على صفته العمومية ولقد أذاع نداء إلى جميع الكنائس الأورثوذكسية يناشدها إعادة اتحاد « المركز التاريخى للمذهب الأرثوذكسى » .

ولكن بطريرك موسكو استطاع معاونة الدولة السوفيتية فى أن ترتبط بالكنيسة الأورثوذكسية للبلاد البلقانية وأن تظل هذ الكنيسة تحت التأثير الروسى وهى تحاول الآن أن تجتذب إليها كنائس الشرق الأوسط كما أنها قد حاولت التحالف مع الكنيسة الأرثوذ كسية فى باريس، وإن نجاح هذا العمل قد جعل من موسكو مركزا روحيا للمذهب الأورثوذكسي ونوعا من الفاتيكان السوفيتى وروما ثانية ، غير أن اتحاد الكنيسة الأرثو ذكسية يقلل كثيراً من الدور الذى تقوم به موسكو فى هذا الشأن .

وليس لليهود المشتتين فى بلاد عديدة — ويبلغ عددهم ٢٠ مليوناً — منظمة دولية حقيقية وهم ينقسمون إلى عدة اتحادات دينية ويميلون منذ خلقت دولتهم المزعومة إلى أن يكونو أقل إيمانا بفكرة الدولية . ومع هذا فإنه لايمكن أن تنكر ظهور التضامن اليهو دى فى المجال الدولى فى أغلب الأحيان ويبدو هذا التضامن على الخصوص فى المنظمة الصهيونية الدولية التى تعمل فى كثير من البلاد لصالح الدولة الإسرائيلية

وتضم البوذية من ٣ إلى ٤ ملايين من الأنصار ولكنه قلمايسود النظام هذا الجمع . والهندوسية تضم ٢٥ مليوناً مازالت أقل نظاما .

والإسلام ويدين به ثلاثمائة مليون من المسلمين الذين يحسون إحساسا واضحا بأصالة نشأته على الرغم مما به من مذاهب شتى. ويشترط التضامن الدينى بين البلاد الإسلامية ووجود علاقات دولية بين هذه البلاد وذلك بقدر المستطاع ولقد أصبحت العقيدة الإسلامية قوة قادرة على العمل فى المجال السياسى .

وجملة القول ، يمكن أن نقول بأن عمل الكنائس من الناحية الدولية قد اتجه بنوع خاص نحو السلام وإن البابا ينادى بالتعاون الدولى كما أن الحركة الكاثولوكية تعمل على خلق علاقات من الصداقة بين نصرائها من جميع الشعوب .

و عند البروتستانت تتبع نفس الغاية بوساطة الحركة الدولية للإصلاح وبوساطة الحركة المسيحية لتحقيق السلام . وتهدف الحركة العامة إلى جمع شمل المسيحيين جميعا وتعمل المحبة الدولية بمساعدة الأديان على تحقيق الاتحاد بين جميع المؤمنين

بالروحانيات أما فيما يتعلق بالبوذية والهندوسية فإنها تميل إلى سياسة عدم العنف فى العلاقات الاجتماعية .

وبالعكس يعلن الإسلام الحرب المقدسة ضد الكافرين .

وتمارس الكنائس سلطانها إلى جانب الحكومات التى قد تكون أحيانا أداة لمعاونتها وكذلك إلى جانب المنظمات الدولية حيث يتم تمثيلها عن طريق الروابط التى ترعاها هذه الكنائس .

وقد تكون صورة باهتة للتقارب بين مختلف المذاهب المسيحية ، إلا أننا مازلنا بعيدين عن هذا التنظيم للأديان المتحدة ، الذى يرأسه البابا والذى كان موضع آمال الرئيس روز فلت .

وأخيراً فإن بعض ( الكنائس العلمانية ) مثل الماسونية الحرة، تلعب دوراً دولياً لا يمكن إغفاله وهى تنشر الإيديولوجية الطبيعية التى تعتمد على طبيعة الإنسان فهى كنائس تهدف إلى السلام .

وتنقسم الماسونية الحرة إلى الاتحاد الماسونى الدولى الذى اختفى فى سنة ١٩٥٠ ( وتوجد مع هذا جامعة عامة للماسون الأحرار ) وما زالت الماسونية الحرة للبلاد الأنجلوسكسونية، ذات طابع دينى، يشيد الديموقراطية على أساس من الإيمان المسيحى . وعلى العكس من ذلك نجد أن الماسونية الحرة فى البلاد اللاتينية غير كهنوتية بسبب مكافحتها للكنيسة ولنظرية السلطة المطلقة . وإنه من الصعب أن نقدر مدى ما يمكن أن يكون للمنظمات الماسونية من عمل دولى، ولقد كانت هذه المنظمات قوية إلى حد ما فى فترة ما بين الحربين، ولما كانت تطمح إلى خلق نظام دولى وجمهورية عالمية، فقد لعبت دوراً فى مولد عصبة الأمم ، كما اشتركت فى منحها صفة معينة ضد الكاثوليكية .

ويمكن للأحزاب السياسية أن تنتظم أيضاً فى المجال الدولى نتيجة لتقارب معين فى النظريات .

## التنظيم الدولى الاشتراكى :

لقد كان أصحاب النظرية الاشتراكية يعملون بدون جدوى على أن يتجاوزوا المجال القومى مع خلق المنظمة الأولى ثم مع خلق المنظمة الدولية الثانية . وعندما انعزل الاشتراكيون عن الشيوعيين منذ ١٩١٩ ، ١٩٢٠ قاسوا بعض المتاعب فى استعادة تنظيمهم فى المجال الدولى بين فترة الحربين، ولم يستطيعوا إعادة عامل الارتباط إلا منذ ١٩٤٨ عندما أوجدوا اللجنة التنفيذية للمؤتمر الاشتراكي الدولى التى تحولت فى مارس ١٩٥١ إلى منظمة دولية اشتراكية ، وهذه المؤسسة الدولية تعمل على حماية منهج تطورى (بيان مؤتمر فرانكفورت فى يوليو ١٩١٥) « العدالة الاجتماعية — حياة أفضل — حرية — سلام » وضرورة التخطيط الاقتصادى ، والضمان الاجتماعى ، كما أن هذه المنظمات تحارب مساوئ الرأسمالية والاستعمار، وترى فى الشيوعية أداة للاستعمار تعتمد على البيروقراطية العسكرية، والإجراءات البوليسية الرهيبة، ولم تعد تجعل من الماركسية أساسا ملزماً للاشتراكية .

والمنظمة الدولية الاشتراكية وقد تصالحت تماماً مع الفكرة النظرية، لا تعمل على أن تكون أداة للإدارة وإنما تعمل على تكوين حلف من الأحزاب يحتفظ فيه كل حزب بحرية العمل ، وتهدف بإخلاص إلى أن يتعاون حوالى الأربعين حزبا من الأحزاب الاشتراكية القومية .

وكما يبدو من الخلافات التى تنشأ بين الأحزاب الاشتراكية على بعض المشكلات فإن هذا التعاون يظل واهيا جدا . والاشتراكيون الفرنسيون أنصار متعصبون للاتحاد الأوروبى الذى يناصبه العماليون الإنجليز العـــداء ويؤيد الاشتراكيون الفرنسيون والبلجيكيون ( الاتحاد الأوروبى : C. D. E )فى الوقت الذى يرفضه الاشتراكيون الألمان ، واستنكر حزب العمال الإنجليزى التدخل فى مشكلة السويس فى حين كان الوزراء الفرنسيون الاشتراكيون يعتبرون أنفسهم أبطاله ، ومن ناحية أخرى فإن المؤتمرات الدولية الاشتراكية تؤيـــد الحركات التحررية واستقلال شعوب المستعمرات ، كما أنها قد انتقدت سياسة الحكومة الاشتراكية الفرنسية فى الجزائر فالمنظمة الاشتراكية الدولية ومنظمات الشبـاب هى إذن نقطة للاتصالات وعنصر للارتباط أكثر من منظمة للإدارة .

الديمقراطية المسيحيـة

مايزال الارتباط واهيا جـدا بين الأحزاب الديمقراطية المسيحية ، إذ أنه ( لا توجد ) ثمة « منظمة دولية » تدور فى فلكـها جميع الأحزاب المسيحية .

ومع هذا فهناك محل للتقابل ، والفرق الدولية التى أنشئت فى سنــه ١٩٤٧ وهدفها إقامة اتصالات منظمة بين الجماعات والشخصيات المشبعة بالمبادىء الديموقراطية المسيحية ، وهذا أمر غامض إلى حد ما ، حيث لم يتحدد أى برنامج سياسى معين ( إلا فى مجال التعمير الأوروبى ) والأحزاب المسيحية فى إيطاليا وألمانيا وهى تضم البروتستانت أيضا ، وتشترك فيها النمسا ، إلا أن فرنسا وبلجيكا وبريطانيا العظمى لا تمثل فيها إلا بالشخصيات ومنذ ديسمبر سنه ١٩٥٦ أقيم ارتباط دائم مع المنظمة الديموقراطية المسيحية الأمريكية والاتحاد المسيحي الديموقراطى لأوربا الشرقية الذى يتـكون من المنفيين ) وكان هدفه إقامة السلم وحماية الحريات وتحقيق تضامن تام بين الطبقات للوصول إلى أسس اجتماعية تحقق أكبر قدر ممكن من المساواة وتدفع مختلف الحكومات إلى الاعتراف بالقيم الأخلاقية الإنسانية التى يترجمها المبـدأ المسيحى ، ويعمل الاتحاد الدولى للشباب الديموقراطى المسيحى على توثيق الصلة بين الشباب ، والجمع بين مختلف المستويات .

وإننا لنخاطر بالقول بأن هذه المنظمة وهى ليست واحدة تكون أداة للعمل تحت تصرف روما وهى تحبذ تعامل الناس الذين يجمعهم تقسيم واحد ويتقاسمون فكرة واحدة ولكنها لا تملك السيطرة الكافية على مختلف الأحزاب المسيحية لإنشاء دعامة لأوروبا ( الفاتيكان )

المنظمة الدولية المتحررة :

وأخيراً وبعكس النظرية السائدة، فلقد عملت الأحزاب المتحررة والتى كان يضيرها فى الماضى أن تحدد وأن تنتظم فى المجال القومى — عملت على أن تعقد روابط دولية .

ومنذ معاهدة أكسفورد سنة ١٩٤٧ ، توجد منظمة متحررة تؤكد إيمانها « بالحرية الروحية للإنسان » وتعتبر أن الحرية الاقتصادية تتطلب حرية سياسية وأن الحقوق والواجبات وفوائد رأس المال والعمل ليست إلا إجراءات مكملة وهى تتلاءم تماما مع المنظمة الأوربية وتعتمد نظريتها على فكرة غامضة تماما، حتى لا يظهر الخلاف بين الأحزاب الداخلة فيها ( حزب التحرر البلجيكى — هولاندا وحزب إيطاليا وبريطانيا العظمى والحزب الراديكالى الفرنسى وحزب سويسرا والدانيمرك)

وعلى العموم فإنه على الرغم من أن المنظمة الدولية للأحزاب السياسية لا تقل فى تنظيمها ،فى المجال القومى،عن المنظمات الاشتراكية والديمقراطية المسيحية إلا أنها قد تكون بالضرورة مرنة إلى حد ما، ولقد تم الاتفاق على هذه النظرية إلا أن تطبيقها هو موضوع الدور الذى تقوم به مختلف الأحزاب فى بلادها،والظروف السياسية التى توجد فيها وكذلك ما يقتضيه ضرورة العمل الحكومى القومى .

ومع هذا كانت هذه المنظمات الدولية السياسية تخلق العادات التى يقوم عليها التعاون وكذلك الاتصال المباشر بين شخصيات من مختلف البلاد وهى تشترك من هذه الناحية فى تطوير العقلية الدولية وتعرف بعض المنظمات الأوروبية كالجمعية الاستشارية للمجلس الأوروبى والجمعية البرلمانية الأوروبيـــة والسوق العامة والايوراتوم ) حيث ينقسم المندوبون بغض النظر عن جنسياتهم إلى ثلاث مجموعات

كبيرة : اشتراكية ، وديموقراطية مسيحية ، وتحريرية . وإن انتخاب الجمعية الأوروبية بالاقتراع العام ليعطى لهذه الجماعات السياسية أهمية أكبر .

المنظمة الشيوعية الدولية :

والمنظمة الشيوعية الدولية شيء آخر، فمع كونها بعيدة عن أن تترك للأحزاب التى تنتمى إليها حرية العمل فإنها تفرض عليها وحدة فى البناء شديدة الجمود تجهل الاعتبارات القومية وتتطلب تبعية تامة للاتحاد السوفيتى .

وكانت المنظمة الدولية الثالثة التى أنشئت فى موسكو فى مارس ١٩١٩، قد حددت للأحزاب الشيوعية أهدافها، وهى « إقامة دكتاتورية عالمية للبروليتاريا وخلق حلف عالمى للجمهوريات الاشتراكية السوفيتية وإلغاء الطبقات وتحقيق الاشتراكية وهى الخطوة الأولى للمجتمع الشيوعى ( ١٩٢٨ ) ولبلوغ هذه الأهداف ، عدلت عن أن تحض الدول على الثورة فى جميع البلاد مرة واحدة، وكان لزاماً عليها أولا أن توطد أركان الاشتراكية ، فى الاتحاد السوفيتى ومن هنا جاءت ضرورة اتباع الأحزاب الشيوعية القومية للسياسة الخارجية السوفيتية .

وكان الكومنترن هو الهيئة التنفيذية ، التى كانت ترسم الخطة، وتفرض على مختلف الأحزاب الشيوعية وجهات النظر السياسية المختلفة والتى تكون موضع الدهشة فى أغلب الأحيان .

وفى مايو سنة ١٩٤٣ حل الكومنترن مرة واحدة كى يكفل للحلفاء الاطمئنان إلى نوايا الاتحاد الروسى السوفيتى ، ولكى يسمح لمختلف الاحزاب الشيوعية أن تشترك فى حكومات ( الجبهات الشعبية ) وذلك إبان التحرير فى وسط أوروبا الشرقية وفرنسا وإيطاليا .

ولكن الارتباط بالمجموع قد قاسى من ذلك بحيث اضطرت الشيوعية إلى تشكيل نظريتها ذات الاعتبارات القومية وذلك بممارستها للسلطة وهكذا خلق الكومنفورم فى ٥ أكتوبر سنه ١٩٤٧، وذلك لإقامة الرباط الحتمى بين الأحزاب الشيوعية، ومكافحة الاستعمار الأمريكى «وخيانة الاشتراكيين اليمينيين» ولقد كان الكومنفورم

رسميـــا أداة استعلام تعمل على تنظيم تبادل الخبراء وحالة الضرورة على تنسيق نشاط الأحزاب الشيوعية على أساس من الرضا الحر ( الذي لايخضع لتأثير الغير ) ولقد كان فى الواقع أداة للإدارة ولتنفيذ السياسةالروسية ، ولقد استبعد فى ٢٨ يونيو سنه ١٩٤٨ الحزب الشيوعى اليوغسلافى الذى لم يقم لهذه الانتقالات وزنا، كما أنه قد قطع الوحدة الضرورية للمذهب الشيوعى، ودعا إلى إبعادالشيوعيين ذوي الميول القومية ( كوميلكا فى بولونيا وديمتروف فى بلغاريا ) .

وفى ١٨ أبريل سنه ١٩٥٦ حل الكومنفورم ليتيح للروسيين أن يقتربوا من تيتو،وفضلا عن هذا فإن المؤتمر العشرين للحزب البلشفى للاتحاد الروسى السوفيتى ( فبراير سنة ١٩٥٦ ) كان قد وجه النظر إلى إمكان الوصول إلى الاشتراكية بطرق شرعية وبرلمانية ، وإن إعلان روسيايوغسلافيا فى ٢٠ يونيو سنة١٩٥٦ كان يضغط على أهمية المساواة بين الأحزاب الشيوعية وإلى عدم التدخل المتبادل .

وهل دلت ثورات بولونيا فى أكتوبر سنة ١٩٥٦ ، وهنغاريا فى نوفمبر سنة ١٩٥٦، على انتصار الشيوعية القومية وفتور وصاية موسكو على الأحزاب الشيوعية؟.

وإن الامتيازات التى منحت لبولونيا ، وسحق هنغاريا ، ليدل كلاهما على أن الاتحاد الروسى السوفيتى قد قبل « تخفيض القيود » قليلا، إلا أن النظام الشيوعى نفسه وأفضلية الحزب السوفيتى ظلت بعيده عن أن تكون موضع بحث . ولكن الصينيين ـــ من ناحيتهم — بدأوا يلعبون منذ ذلك الوقت فى الشيوعية العالمية دورا أخذ يزداد على مر الأيام، كما أخذوا يقترحون على الدول النامية أن تسير فى فلكهم الخاص نحو الاشتراكية . فهل هنـــاك منافسة وتنازع بين شيوعية موسكو وشيوعية بكين ؟

ولم يحل أى تنظيم رسمى يهدف إلى جمع الشمل محل الكومنفورم، إلا أن المشاورات مازالت تدور بكثرة بين الأحزاب الشيوعية .

# المنظمات الدولية النقابية

تزداد أهميه الدور الذى تلعبه النقابات داخل الديموقراطية زيادة مطردة ، ولقد عملت هذه النقابات على تقدم ارتباطاتها الدولية، ولها فى هذا المجال تأثير معين ، ولكن هل ينبغى أن يميز بين النقابات الشيوعية وغير الشيوعية ؟

لقد كان النظام النقابى الدولى تقليدا قديما، وبعد محاولة سنة ١٨٦٦ لإنشاء اتحاد دولى للعمال، أقيم فى سنة ١٩١٣ اتحاد دولى نقابى وفى سنة ١٩١٩ أنشىء اتحاد دولى للنقابات المسيحية، وفى أعقاب الحرب سنة ١٩٤٥ أنشىء اتحاد نقابى عمالى كان يضم عددا كثيرا من النقابات (فيما عدا المسيحين و. A. F. L الأمريكى). لقد أعرب هذا الاتحاد عن آمال عريضة، ورغب فى الدخول فى منظمة الأمم المتحدة كالدولة (السادسة الكبرى) ممثلا فى الجمعية العمومية وطالب بخلق لجنة دولية تهدف إلى التحكيم فى المنازعات بين النقابات والحكومات، إلا إنه لم يدرك ما كان يتمناه كما حرمته الدول من امتيازاتها. ولقد كان الاتحاد النقابى العمالى يظهر كأداة للدعاية الشيوعية نتيجة لضغط نقابات الدول السوفيتية والبلاد التى تعاونها، وأدت هذه الحرب الباردة إلى حدوث السباق بين صفوف الأعضاء ، ففى يناير سنه ١٩٤٩ ترك الإنجليز الاتحاد النقابى العالمي كما تركه الـ (C.I.O.) الأمريكى والبلجيكى والهولانديون والنرويجيون والسويديون والدانماركيون والأستراليون والنيوزيلانديون وبقيت فيه الـ (C.G.T.) الفرنسية، إلا أنه قد انفصل من الدول التابعة له لتكوين قوة عمالية. ويمكن حاليا أن يسترد الاتحاد الدولى عددا كبيرا من الأنصار

بفضل وجود نقابات الدول الشيوعية والأفريقية الآسيوية ( ٩٢ مليون عضو ) ولقد انخرط هذا الاتحاد فى الواقع فى سلك السياسة السوفيتية، وعندما طرد من فرنسا فى سنة ١٩٥١، نقل قصره إلى فينا فى منطقة الاحتلال الروسية .

وفى ديسمبر سنه ١٩٤٩ كونت النقابات المنفصلة حلفا دوليا للنقابات الحرة، ولقد أكد هذا الحلف حق الأفراد فى العدالة الاجتماعية وفى العمل وفى حرية الاختيار وفى تأمين العامل ضد مخاطر العمل ، وهو يعتبر أن الرفاهية العامة التى تقوم على العمل الحر والديموقراطية الاقتصادية تحقق مع العدالة والضمان الاجتماعي إحدى أسس إقامة سلام دائم .

ويضم الحلف الدولى للنقابات الحرة فرقاً كبيرة ومختلفة جداً ويتخذ المؤتمر الذى يجتمع كل سنتين، القرارات بطريقة ديموقراطية، فلا يسحق كبار المندوبين صغارهم، وتحتفظ النقابات المنضمة إليه باستقلالها، ومع هـــذا فإن الحلف الدولى للنقابات الحرة يمارس عملا دولياً معينا، أثار ضد الشيوعية والاستعمار وضـــد العمل الإجبارى حرباً لا هوادة فيها، وذلك لصالح الحرية النقابية والتنظيم الأوروبى ومعاونة البلاد النامية من الناحية الاقتصادية . ولقد تدخل هذا الحلف فى أزمات أفريقيا الشمالية وعلى الخصوص فى تأييد العمـــل لاستقلال النقابات التونسية والمراكشية والجزائرية .

وقد أنشىء فى سنة ١٩١٩ الاتحاد الدولى للنقابات المسيحية « ليستشهد ويتشبع بالمذهب والأخلاق المسيحية التى يعتبرها أساسا للمجتمع الإنسانى » . وهو يحمى الحرية النقابية ، ولا يوافق على سياســة الضعف، ويحبذ المفاوضات والاتفاقات مع أصحاب العمل — وقد بلغ مؤيدو هذا الاتحاد فى سنة ١٩٥٨ ( خمسة مليون ) تضم نقابات مسيحية لأوروبا الغربيــة وكندا وأمريكا اللاتينية وإفريقيا وجنوب فيتنام، ويجتمع مؤتمره كل ثلاثة أعوام ويتخذ قراراته بأغلبية الأصوات ولكنها قرارات غير ملزمة وتحتفظ النقابات المنضمة إليه باستقلالها .

الاتحـاد الدولى لمختلف الطبقات

أنشئ هذا الاتحاد فى سنة ١٩٥١، ويضم النقابات الطبقية، ولـكنه يقتصر على الحقل الأوروبى فقط .

وبالرغم مما تنطوى عليه النقابات العالمية من حقـائق هامة إلا أن دورها العالمى محدود تماما ، ويرجع ذلك إلى انقسامها ثم استخدامها فى مجال الحرب الباردة ، ونظراً لـكونها منظمات جماعية، فإن الأحزاب والدول على الخصوص تسيطر عليها ، وتستخدمها كمنظمات فنيـة ، ويرفعهـا المتخصصون إلى أعلا الدرجات (جورج لوفرانك ) .

ومع هذا فإن النقابات العالمية تلعب دوراً فى بعض المنظمات الدولية المعينة وتتخذ لها مقرا فى المنظمة الدولية للعمل إلى جانب ممثلى أصحاب العمل وممثلى الدول — ولقد لعبت هذه النقابات دوراً هاماً مكن الجمعية الأوروبية للفحم والصلب من الوقوف على قدميها كما مثلت فى اللجان الاستشارية لجماعات الستة .

وتوضح الغرفة التجارية الدولية التى أسست فى سنة ١٩٢٠ أوضاع أصحاب العمل ، وتحميها فى مجال المبادلات الاقتصادية الدولية ، ويدرس المعهد الدولى للطبقات المتوسطة منـذ سنة ١٩٠٣ المسائل الاقتصادية التى تتعلق بالطبقات المتوسطة .

## المنظمات الدولية غير الحكومية

لقد تكونت فى الحقل الدولى روابط خاصة كثيرة تتميز عن الكنائس بمعناها الحقيقى، ورغم ما قد يكون لها من طابع دينى أو سياسى وقدرتها على الدفاع عن إرادتها، إلا أنها تختلف كثيراً عن الجمعيات التى تؤدى خدمة ما. ونعنى بذلك الروابط المستقلة للحكومات ( التى يطلق عليها غير الحكومية ، كالشركات والمؤسسات والاتحادات والأحلاف والاتفاقات والمؤتمرات والمكاتب المنظمة على النمط الدولى والتى ينصب مجال عملها على جميع نواحى النشاط الإنسانى الواقعى والوهمى : كالدين والفلسفة والمشكلات العلمية والثقافية وحب الناس والمسائل الاقتصادية والاجتماعية والدفاع عن المصالح المهنية ويبدأ هذا من نظرية الألعاب الأوليمبية ومن رعاية الطفولة إلى علم الفلك ، ومن السرطان إلى مشكلات العمال ، ومن الطيران إلى حقوق الإنسان . »

ولقد أسست هذه الروابط الأولى فى وسط القرن التاسع عشر، وازداد عددها باضطراد كبير وخصوصاً من سنة ١٩٤٥ فإن متوسط ماينشأ منها كل شهر حوالى الخمسة .

ويبلغ عددها الآن مايقرب من ١٥٠٠، ويعمل اتحاد الروابط الدولية الذى تكون فى ١٩٠٧ واتخذ مقره فى بروكسل، على تنسيق عمل هذه الروابط ومتابعة جهودها واختيار الروابط ذات الصفة الدولية الحقيقية ليدرج فى الدليل السنوى للمنظمات الدولية ( وهو الدليل الذى يعطى بيانا بالمنظمات الحكومية وعددها

١٤٩، والمنظمات غير الحكومية وعددها ١٩٠ ، وذلك فى طبعتها الأخيرة فى ١٩٥٨ — ١٩٥٩ ) .

والمنظمات الحكومية شديدة التنوع بالنسبة لأهميتها العددية ولأثرها الفعال .

وبعض هذه المنظمات ( كجامعة جمعيات الصليب الأحمر والحلف الديموقراطى النسائى الدولى والحلف التعاونى الدولى ) تضم كل منها أكثر من مائة مليون شخص ، وتضم ثلاثون منها أكثر من مليون عضواً ، ويضم المعهد الدولى ستين عضواً فقط إلا أنهم هم المتخصصون الذين يمثلون البلاد جميعها أصدق تمثيل ، وبعض الروابط تضم الأغلبية الكبرى من أصحاب المصالح كرابطة النقل الجوى الدولى والاتحاد الأوروبى للإذاعة، وهناك كثير من الروابط التى تهتم بنفس المعنى ( ٥٦ فى القانون و ٧٦ فى الطب ) .

ويزداد عددها أحياناً زيادة كبيرة .

ولهذه الروابط أسس قومية كبيرة أو صغيرة الاتساع وللدول الكبرى فى هذه المنظمات غير الحكومية عدد من الروابط يتراوح من ٣ إلى ٥٠٠ فى المتوسط ( وتأتى فرنسا على رأس هذه الدول حيث لها ٥٣٤ ) ماعدا الدول الشيوعية التى تشترك فى عدد قليل جداً منها وتتخذ هذه الروابط من باريس بصفة خاصة مقراً لها ، إذ بها ٢٠٠ رابطة، ويوجد فى لندن ١٥٠ رابطة وبروكسل ١٠٠ ، وجنيف ٨٠ ويوجد منها حوالى ١٥٠ فى الولايات المتحدة .

ونشاط المنظمات غير الحكومية يختلف إلى حد كبير ويظهر هذا النشاط بطريقة واضحة جداً من تضاعف المؤتمرات الدولية التى لا يتوقف عددها عن الزيادة فلقد عقد مؤتمر واحد، فى سنة ١٨٥٠ ( وهو خاص بمحاربة الرق ) كما عقدت خمسة مؤتمرات فى سنة ١٨٦٠ ثم ٢٠ مؤتمراً فى سنة ١٨٨٠ و ١٨٠ فى سنة ١٩١٣ و ٣١٤ فى سنه ١٩٢٢ و ٧٢٥ فى سنة ١٩٥٠ و ١٨٠٤ فى سنة ١٩٥٤ ( أى أنها

بمعدل ثلاثة فى كل يوم ) ويبلغ عددها فى سنة ١٩٥٢ ( ١٢٤ مؤتمراً للطب و ١٥٥ للتربية و ٥٧ للنقل والمواصلات ) .

وتشهد المنظمات غير الحكومية التطور الزائد السريع فى الاتصالات الدولية وفى مختلف المجالات، وإنها لتعبر تعبيراً صادقاً عن الفكرة الدولية الحقيقية والديموقراطيات الغربية بالذات .

ويجدر بنا أن نذكر على الخصوص أنه قد أقيم اتحاد بين هذه الروابط وبين المنظمات الحكومية التى لا تمثل فيها إلا الدول ويسمح هذا إلى حد ما بتخفيف حدة الصفة الحكومية الخالصة للمنظمة الدولية وبزيادة التلاؤم بين المنظمة الدولية والحالة الحقيقية للجمعية الدولية، كما يسمح بقيام الاتصالات اللازمة بين الطوائف الاجتماعية وبين الجماعات الدولية الهائلة .

وليست لهذه الروابط قوانين تأسيسية دولية، وفيما عدا قوانين الدولة التى أنشئت فيها ( وهى تمنحها أحيانا ميزة وجود قانون خاص ) فإنها تعتبر أشخاصا معنوية، أجنبية ويصطدم نشاطها بكثير من الصعاب .

إلا أن أهم هذه الروابط تتمتع ( بفضل المادة ٧١ من الميثاق والتى استكملت فى الجلسة العاشرة بالقرار ٢٨٨ ب للجنة الاقتصادية والاجتماعية لهيئة الأمم المتحدة) لائحة استشارية إزاء المنظمات الكبرى الحكومية ، وإلى جانب المجلس الاقتصادى والاجتماعى للشعوب المتحدة يمكن لعشر روابط كبرى (من بينها النقابات الكبرى والغرفة التجارية الدولية ، والاتحاد البرلمانى ) أن تقترح عن طريق لجنة درج مشكلة ما فى جدول الأعمال، وتستشار هذه الروابط كما تستشار فئات من الروابط الأخرى ويمكنها تقديم معلومات وتوضيح الأفكار التى يبديها أعضاؤها .

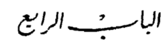
وتتم استشارة هذه الروابط غير الحكومية أيضا فى داخل المنظمات الخاصة، وعلى الخصوص داخل المنظمات الأوربية (الاتحادات المهنية تمثل داخل اللجان الاستشارية فى السوق العامة والأحزاب السياسية والجمعية البرلمانية لجماعات الستة. C.E.C.A.U .

وقد توطدت الروابط الوثيقة نتيجة للتنظيم الدولى للعمل ( استشارة ٤٠٠

رابطة وفى هذه الروابط ، يؤخذ فى الاعتبار وجهة نظر الروابط الخاصة وبأفضل طريقة طالما أن مؤتمر الـ O.I.T. يجمع على قدم المساواة ممثلى نقابات أصحاب العمل وممثلى الحكومات .

وإن تغيير هذه الصفة التى تقتصر فى وقتنا هذا على تنظيم فنى وتحويلها إلى منظمات سياسية ليفقد هذا التنظيم الفنى صفته باعتباره مؤتمرا دوليا دائما بين ممثلى الدول ويحوله إلى برلمانات تعبر عن الآراء . وإن الإنسان ليدرك جميع الصعوبات الخاصة بمثل هذا التطور ومقاومة السلطات الحكومية ، مشكلة التمثيل الحقيقى للمنظمات غير الحكومية.)

ولقد سبقت المنظمات غير الحكومية الدول فى طريق التعاون وحثتها على خلق منظمات بين الحكومات (وبهذا فإن الرابطة الدولية لحماية العمال قد أوجدت الاتفاقات الأولى بين الحكومات وهى التى أدت فى سنه ١٩١٩ إلى مكتب العمل الدولى ) وباستمرارها على لعب الدور الديناميكى الخلاق، وهى ستشترك بغير شك فى توجيه التطور نحو تخفيف سلطات الدولة فى التنظيم الدولى، ونحو رباط أفضل بين الأفراد والجماعة الدولية .


الباب الرابع

# المنظمات الحكومية العالمية

تكون هيئة الأمم المتحدة مع منشئاتها المخصصة تنظيما عالميا، وذلك باتساع رقعتها الجغرافية على قدر اختلاف المشكلات التي تبحثها .

وإذا نظرنا إليها نظرة واقعية إلى حد ما، كي تتلاشى ما وقعت فيه عصبة الأمم من أخطاء ، ولكي تأخذ في الاعتبار دور البلاد الكبرى الفعال ، فإننا نجدها تواجه تقسيم العالم إلى كتلتين كما تواجه ضغط القوميات الأفريقية الآسيوية ولقد قدمت بالتطوير العميق الذي أجرته في قاعدتها ، البراهين على حيويتها ، إلا أن نتائج عملها لم تكن تتناسب مع أهدافها أو مع ما كان معقودا عليها من آمال.

## (١) القانون الأساسي للأمم المتحدة

لقد ظهرت أهميه وجود تنظيم دولي من جانب الشعوب الديموقراطية إبان الحرب العالميه الثانية .

إن ميثاق الأطلنطي (١٤ اغسطس سنه ١٩٤١) الذي وقعته بريطانيا العظمى عندما كانت وحدها في حرب ضد ألمانيا ، والذي وقعته الولايات المتحدة حتى قبل دخولها الحرب ، يتضمن في ثمان نقاط مبادئ الديموقراطية التي كان من الواجب أن تسود العلاقات الدولية إثر انتهاء المعارك : ( لا يجب أن تسعى الدول الموقعة على هذا الميثاق إلى أي توسيع إقليمي وليس من الممكن أن يحدث أي تغيير إقليمي بغير موافقة الشعوب صاحبة الشأن ، لكل شعب أن يختار شكل حكومته بمطلق حريته ، يجب أن يكفل السلام في المستقبل الأمن الدولي والتخفيض العام في التسلح وحرية البحار وحرية الحصول على المواد الأولية ، وعلى الدول جميعا التعاون على

دفع عجلة التقدم الاقتصادى والاجتماعى ) .

ولكن ميثاق الأطلنطى لم يكشف عن أى تنظيم دولى محدد .

وفى سنه ١٩٤١ بعد دخول الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الحرب، وقع ممثلو ثمان وعشرين دولة كانت فى حرب مع المحور فى أول يناير سنه ١٩٤٢ « إعلان الشعوب المتحدة » .

ولقد كان هذا الإعلان يذكر بمبادئ حلف الأطلنطى، ويضيف إليها مبدأ حرية العقيدة، كما أبان بوضوح تضامن الشعوب المتحدة ضد المحور.

ولقد نادى إعلان موسكو ( ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٣ الذى نشر على أثر المؤتمر الإنجليزى الأمريكى الروسى ) أنه من الضرورى أن يقام على وجه السرعة تنظيم دولى يبنى على مبدإ المساواة فى السيادة لكل الدول المحبة للسلام ، كبيرها وصغيرها، وذلك لضمان المحافظة على السلام والأمن الدولى .

ولقد حددت الخطوط الرئيسية لهـــذا التنظيم فى مؤتمر دومبارتن أوكس ( أغسطس — أكتوبر سنة ١٩٤٤ ) بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسى السوفيتى وبريطانيا العظمى والصين، فى حين أن مؤتمر بريتون وود ( يوليو سنة ١٩٤٤ ) كان يحدد المبادىء التى كان يجب أن تسود أى تنظيم اقتصادى دولى .

وفى مؤتمر يالتا الإنجليزى الأمريكى الروسي ( فبراير سنة ١٩٤٥ ) ، أمكن حل مشكلة التصويت بمنح حق الاعتراض ( الفيتو ) للدول الكبرى ، إذا لم تكن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ترغبان فى الارتباط بأى قرار يصدره المجلس بأغلبية الأصوات .

ولقد تم أخيراً فى مؤتمر سان فرنسسكو ( أبريل — يونيو سنة ١٩٤٥ ) إصدار ميثاق الأمم المتحدة بطريقة نهائية وذلك بوساطة مندوبى ٥٠ دولة من الدول التى كانت فى حرب ضد المحور. وفى هذه المرة ، لعبت فرنسا دورا هاماً فى تحديد نصوص هذا الميثاق .

وفى أوائل سنة ١٩٤٦ ، بدأت هيئة الأمم المتحدة — التى اتخذت نيويورك مقراً لها — أعمالها . وتم حل عصبة الأمم السابقة فى ٣١ يوليو ١٩٤٧ .

## الصفات الأساسية

إن تكوين هذه المنظمة ليعبر إلى حد ما عما لها من الصفات الأساسية ، فلقد قامت للإبقاء على التحالف المعقود فى وقت السلم عندما تشتعل الحرب،والإبقاء أيضاً على تضامن القوات المنتصرة لضمان الدفاع عن السلام .

والاتفاق بين دول شديدة الاختلاف لخلق منظمة دولية أكثر طموحا من عصبة الأمم كان ممكنا بفضل ما خلقته الحرب من تضامن .

ومع هذا فقد وجب منح امتيازات بصورة أو بأخرى، مما أوجد جواً من التعقيد وأحيانا من الغموض فى الميثاق .

غير أنه قد اتخذت الاحتياطات لتجنيب الأمم المتحدة مصير عصبة الأمم، وروعى فى إنشاء هذه المنظمة الجديدة تجنيبها ما قاسته المنظمة القديمة من أسباب الضعف والنقص .

ولقد حرم فى مجال العلاقات الدولية استخدام القوة، وجعل لهيئة الأمم المتحدة الحق فى معارضة الحروب بصورها المختلفة ، فى حين أن عصبة الأمم لم تكن لتستطيع العمل إلا فى حالة الحرب غير الجائزة، مما كان يضطرها إلى اتخاذ موقف فى الموضوع قبل إصدار قرار أيا كان .

وتقرر هيئة الأمم المتحدة فى حالة التدخل اتخاذ ما تراه من إجراءات، ويلتزم أعضاؤها بالاشتراك فى العمل بناء على تعليمات المنظمة ، فى حين أن كل عضو من أعضاء عصبة الأمم كان يظل حرا فى التدخل من عدمه، بل كان فى وسعه أن يدفع تعارض هذا التدخل مع قانونه الداخلى .

وكانت ضرورات حفظ السلام تبرر التدخل ضد الدول غير الأعضاء، وهكذا صيغت مبادئ الميثاق فى قوانين دولية يلزم بها الجميع .

ولقد زودت هيئة الأمم المتحدة بقوة مسلحة لم تكن تملكها عصبة الأمم مما مهد لها السبيل إلى استخدام البوليس الدولى .

ومع هذا فلم تهتم هيئة الأمم المتحدة التى أوجدها المنتصرون بتصفية النزاع الدولى ، فى حين أن ميثاق عصبة الأمم كان قد امتزج بمعاهدة فرساى وأظهرت المؤسسة فى جنيف على أنها أداة للمناقشة مع أن الميثاق كان يختلف عن معاهدات السلام . وقد وجب على البلاد الكبرى أن تصوغ هذه المعاهدات مستقلة عن هيئة الأمم المتحدة، وإذا فقد انتصرت الهيئة على معالجة المنازعات المستقلة وتنظيم أمور السلام .

وكان الاهتمام بضرورة قيام هيئة الأمم المتحدة بالعمل فى المجال الاقتصادى والاجتماعى للحيلولة دون ظهور التوتر الخطير والمحافظة على السلام ، يعطى لهذه الهيئة مجالا للعمل أكثر اتساعا من المجال الذى كانت تقوم فيه عصبة الامم بعملها.

ولقد كان لهيئة الأمم المتحدة أيضا أسس أكثر اتساعا مما كان لعصبة الأمم، وذلك لأن الاتحاد كان قد قبل الدخول فيها رغم عدم ارتياحه للوجود فى هذه الجماعة البورجوازية ورغم وجود الولايات المتحدة ولقد كان ولع الرأى العام فى روسيا بهذه المنظمة الجديدة يبدو كأفضل ضمان لمصالحها أمام هذه المنظمة .

وفى النهاية فإن هيئة الأمم المتحدة تتصرف بوجهة نظر أكثر واقعية من عصبة الأمم وذلك بالنسبة للدور الذى تلعبه البلاد الكبرى، ويعتبر حق الفيتو الذى منح لها، استجابة لطبيعة الأشياء، فلقد كان من المستحيل إلزام دولة كبرى بالعمل رغما عنها أو حتى اتخاذ قرار كان من الممكن أن ترفضه دون أن يدفعها ذلك إلى ترك المنظمة ( كما كان يحدث فى عصبة الأمم ). ولقد كان من المفهوم مع هذا أنه لم يكن يتخذ قرار فى هيئه الأمم إلا بعد موافقة الدول الكبرى وذلك محافظة على كيان المنظمة نفسها .

ومع هذا فإن حلفا دوليا حقيقيا أوروبيا كان قد تكون على هامش المنظمة فلقد تقرر على أثر مؤتمر يالتا أن ( يتقابل وزراء الخارجية فى المستقبل فى أغلب الأحيان عندما تدعو الضرورة إلى هـــذا اللقاء) وتؤكد الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى رغبتها فى المحافظة على وحدة العمل بينهما بعد الحرب ، وعلى الأخص فى إعداد معاهدات السلام ، ولقد عهد بهذه المهمة الأخيرة إبان مؤتمر بوتسدام إلى مجلس من خمسة من وزراء ـ خارجية ( الولايات المتحدة ـ الاتحاد السوفيتى ـ بريطانيا العظمى ـ فرنسا الصين ) وزود بسكرتارية دائمة تتخذ لندن مقراً لها .

ولكى يعطى لهيئة الأمم تأثيراً أكبر من تأثير عصبة الأمم،لزم أن تمنح بعض صفات الحلف الأوربى : سيطرة الدول العظمى التى يتمتع وحدها بالقوى اللازمة للمحافظة على السلام الذى يتخذ من العمل الدولى مكانا حتميا . ومع هـذا فإن وجود الدول المتوسطة والصغيرة كان من شأنه أن يمنع الدول الكبرى من العمل على تحقيق هدف يقوم على الأنانية وحب الذات، كما حدث فى الحلف المقدس.

ولكن تأثير المنظمة الجديدة يعتمد فى النهاية على أساس هام هو اتفاق الدول العظمى، فإذا بقى التضامن بينها فستكون الهيئة فى غاية القوة بالنسبة للبلاد المتوسطة والصغيرة، أما إذا تفككت عرى الاتحاد بين الدول الكبرى، فإن ذلك قد يؤدى إلى أن تفشل هيئة الأمم المتحدة ويتطلب هذا أيضاً ألا تعمل دولة عظمى إطلاقا على تعكير السلام، طالما أن أى إجراء تتخذه الهيئه ضـــدها يمكن تجميده بما لها من حق الفيتو .

## أجهـــزة الهيـــئة

إن تنظيم هيئة الأمم المتحدة ليذكرنا بعصبة الأمم (الجمعية — المجلس) إلا أن الأولى أكثر أعباء وأشد تعقيداً وذلك بالنسبة لما لها من طموح بعيد المدى ، يفترض تبعا لمقدمة الميثاق أنها تقوم « بالمحافظة على الأجيال المقبلة من كوارث الحرب ... وبهيء الظروف الضرورية لإقامة العدل واحترام الالتزامات التى نصت عليها المعاهدات . كما أنها تعمل على تدعيم التقدم الاجتماعى وتدفع مستوى الحياة فى حرية أكثر انطلاقا » .

( ا ) الجمعية العمومية : — وهى الجهاز المركزى لهيئه الأمم المتحدة ،وهى: تتكون من ممثلين لجميع الدول الأعضاء ، ويتمتع كل منها بصوت وتعقد الجمعية العمومية جلسة سرية منتظمة، وقد تعقد أحيانا جلسة غير عادية بناء على طلب مجلس الأمن أو بناء على طلب أغلبية الأعضاء . وهى تعمل إما فى جلسة عامة تضم جميع الأعضاء وإما فى حدود لجانها السته ( لجنه السياسة والأمن — اللجنة الاقتصادية والاجتماعية ولجنة الوصاية واللجنة الإدارية والقضائية ) وهى مكونة من جميع الدول الأعضاء كما يحدث فى الجمعية العمومية نفسها .

واختصاص الجمعية العمومية شديد التنوع فهى « تستطيع مناقشة جميع المسائل أو الشئون التى تدخل فى نطاق الميثاق » كما تناقش جميع المسائل المتعلقه بأهداف الأمم المتحدة التى قد تثار فى الجمعية العمومية ،وهى تعمل على إطالة جلساتها وزيادة سلطانها شأنها فى ذلك شأن الجمعيات التى تدين بمبدأ الشورى . وهى تلعب دوراً فاصلا فى تحديد قبول الأعضاء وتعيين السكرتير العام وتحديد الأعضاء غير

الدائمين فى مجلس الأمن ومجلس الوصاية والمجلس الاقتصادى والاجتماعى وقضاة المحكمة الدولية،وتوافق على الميزانية بعدأخذ الأصوات،ولها بهذا سلطان على إدارة هيئه الأمم جميعها وتتلقى التقارير من الهيئات صاحبه الشأن .

وهى تقتسم مع مجلس الأمن والوصاية على مراقبة البلدان الموضوعة تحت المراقبة، وتقتسم أيضا مع مجلس الأمن الاختصاصات المتعلقة بالمحافظة على السلام، إلا أنها تتوسع كثيرا فى الدور الذى تقوم به فى هذين المجالين .

وتتخذ الجمعية العمومية قراراتها بالأغلبية البسيطة فيما عدا المسائل الهامة التى تتطلب الأغلبيه المطلقة أى ثلثى الأعضاء ( مسائل السلام والأمن والعضوية ومسائل الميزانية).

( ب ) مجلس الأمن .

ويقتصر مجلس الأمن على أحد عشر عضواً،والخمسة الكبار أعضاء دائمون فى هذا المجلس(الولايات المتحدة — الاتحاد السوفيتى — بريطانيا العظمى — فرنسا — الصين . ) ويوجد ستة أعضاء غير دائمين تنتخبهم الجمعية العمومية كل عامين مع مراعاة التقسيم الجغرافى، وهؤلاء لا يعاد انتخابهم فور إنهاء مدة عضويتهم الأولى .

ويمارس المجلس « المسئولية الأساسية فى المحافظة على السلام والأمن الدوليين وقد يضطر إلى الاجتماع لهذا الغرض فى كل لحظة وبهذا فهو يتكون من مندوبين دائمين للدول الأعضاء .

وهو يستطيع التدخل عن طريق التوصيات بحل المنازعات حلا سلميا ، كما يستطيع فى حالة التهديد بتعكير السلام أو بالعدوان أن يتخذ الإجراءات التى تتضمن استعمال القوات المسلحة أو عدم استعمالها، وعلى الدول أن تقوم بتنفيذ قراراته .

ولمجلس الأمن أن يقرر بمساعدة لجنة أركان حربه القيام بعمل دولى للمحافظة على السلام، وهو يتصرف فى هذا كما لو كان حكومة دولية .

ولكن مجلس الأمن لا يستطيع اتخاذ قرارات الآن بأغلبية سبعة أصوات —

فيها أصوات الدول الخمس الكبار ، وإذا فيستطيع عضو واحد دائم بما له من حق الاعتراض أن يجمد القرار الذى اتخذته الأغلبية فى المجلس .

ولمجلس الأمن أيضاً اختصاصات هامة فى مجالات أخرى فهو يقوم بتقديم توصيات للجمعية بقبول أعضاء جدد ، وتعيين السكرتير العام ، مما يخضع هذه المسائل لمعارضة الدول الكبرى ، بما لها من حق الاعتراض .

( حـ ) المجلس الاقتصادى والاجتماعى

ويضم المجلس الاقتصادى والاجتماعى ثمانية عشر عضواً تنتخبهم الجمعية العمومية لمدة ثلاث سنوات على أساس انتخاب ستة أعضاء فى كل عام ولقد أعيد دائماً انتخاب الخمسة الكبار ، وأما بالنسبة للمقاعد الأخرى فيلعب التقسيم الجغرافى دوره. ويعقد المجلس جلستين فى كل عام ويمتد اختصاصه إلى جميع المسائل المتعلقة بالتعاون الاقتصادى والاجتماعى ويكفل الارتباط بالمنظمات صاحبة الشأن وهو يستشير المنظمات الدولية غير الحكوميه ، وللمجلس سلطة على خمس لجان إقليمية : اللجنة الاقتصادية لأوروبا ( جنيف ) واللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى ( بنكوك ) ، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية (سانتياجو) ، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ( أديس أبابا ) . ويجرى المجلس التحقيقات ويرفع التقارير ويقترح على التوصيات .

( د ) مجلس الوصاية

ويضم مجلس الوصاية ثلاث فئات من الأعضاء : أعضاء مجلس الأمن الدائمين ، وأعضاء الدول التى تتكفل بشئون الأراضى الموضوعة تحت الوصاية وعدد متساو من الأعضاء المنتخبين من بين الدول الأخرى . وبهذا يمكن أن يتغير عدد الأعضاء فى هذا المجلس تبعا لتطور الوصاية .

( هـ ) محكمة العدل الدولية

ولقد خلفت محكمة العدل الدولية المحكمة الدائمة للعدالة الدولية وهى « الجهاز

القضائى الأساسى للأمم المتحدة » وتتكون هذه المحكمة من خمسة عشر قاضيا، تنتخبهم الجمعية العمومية ومجلس الأمن لمدة تسعة أعوام ومقرها لاهاى .

وتصدر هذه المحكمة آراء استشارية تلبية لطلب الجمعية العمومية أو أى هيئة أخرى،إلا أن هذه الآراء تكون غير ملزمة لمجلس الأمن، وهى تفض المنازعات القضائية بين الدول، وذلك باصدار أحكام ملزمة .

(و) السكرتارية

وتتعهد السكرتارية بأعمال المنظمة الإدارية. والسكرتير العام الذى تنتخبه الجمعية العمومية لمدة خمس سنوات بتوصية من مجلس الأمن ليس رئيسا إداريا فحسب ولكنه شخصية سياسية تستطيع أن تترك أثرا شخصيا هاما فى داخل منظمة الامم المتحدة وأمام الحكومات الأجنبية ، وقد شغل هذه الوظيفة المسيو تريجفلى ( النرويجى ) من أول فبراير سنة ١٩٤٦ إلى ١٠ إبريل سنة ١٩٥٣ كما شغلها (المسيو داج همرشولد السويدى منذ ١٠ إبريل سنة ١٩٥٣ (وأعيد انتخابه فى ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٥٧ ) .

( ز ) الهيئات الخاصة

وترتبط الهيئات الخاصة بالتعاون بين الحكومات فى المجال غير السياسى بمنظمة الأمم المتحدة عن طريق المجلس الاقتصادى والاجتماعى وليس من الضروى أن تضم هذه الهيئات نفس الدول الأعضاء، كما هو الحال فى هيئة الأمم ، ويزداد عددها باطراد وتسمح لها صفتها الفنية بأن تضم بلادا مستقلة لم تقبل بعد بهيئة الأمم لمختلف الأسباب .

ويحتوى تكوين هذه الهيئات فى أغلب الاحيان على جمعية أو مؤتمر ، حيث يعقد ممثلو جميع الدول الأعضاء مجلسا تنفيذيا على نطاق ضيق وسكرتارية أو مكتب ، ولم تتخذ هذه الهيئات نيويورك مقرا لها وإنما اتخذته فى بلاد مختلفة . وتصدر قراراتها بالإجماع مما يعطى لعملها الفنى أهمية

أكثر جدوى، إلا أن البلاد الأقل أصواتا تستطيع أن ترفض دائما تطبيق هذه القرارات .

وبعض هذه الهيئات يصور أشكالا جديدة لهيئات قديمة : اتحاد البريد الدولى فى برن ( المنشأة فى ١٨٧٥ )، والهيئة الدولية للعمل فى جنيف ( التى خلفت المكتب الدولى للعمل المؤسس سنة ١٩١٩ )، والاتحاد الدولى للمواصلات التلغرافية والتليفونية ( ١٩٣٢ ) بجنيف .

وقد أنشئت هيئات كثيرة أخرى منذ قيام الحرب كمنظمة التموين والزراعة ( ١٩٤٥ روما )، والمؤسسة المالية (١٩٤٥ واشنجتن)، والبنك الدولى للإنشاء والتعمير (١٩٤٦ باريس) وهيئة الطيران المدنى الدولى (١٩٢٧ مونتريال)، والهيئة الدولية للصحة (١٩٤٨) وهيئة الأرصاد الجوية العالمية (١٩٥٠ جنيف)، والشركة العالمية الدولية ( ١٩٥٦ واشنجتن ) والوكالة الدولية للطاقه الذرية (١٩٥٦ فينا)، والهيئة الاستشارية بين الحكومات للملاحة البحرية (١٩٤٨ لندن ) وما زالت الهيئة الدولية للتجارة قيد البحث .

ومع هذا فإن عددا كبيرا من هذه الهيئات يحتفظ بطابع استقلالى تام ولا يرتبط بهيئة الأمم المتحدة، ومن بين هذه الهيئات نذكر أهمها وهى : بنك النظم الدولية والوكالة المتحدة للإصلاحات، والجمعيات الدولية للمواد الأولية ( السكر والقصدير والقمح ) والمكتب الدولى للمكاييل والموازين ، والجمعية المركزية للملاحة فى الرين، والمكتب الدولى للرفق بالحيوان، والجمعية الدولية لصيد الحوت، إلى غير ذلك من الهيئات .

# تحول التوازن في داخل الهيئة

إن الأجهزة المختلفة التي تعمل فى داخل هيئة الأمم المتحدة لم تتخذ الطريق الذى رسمه لها واضعو الميثاق، فلقد أدى مجرى الحوادث إلى تحول عميق فى الدور الخاص لكل منها ، فبدلا من مجلس الأمن الذى أصابه اختلاف الدول الكبرى بالشلل أصبحت الجمعية العمومية هى المحرك للهيئة، وإنها لتضع بسبب تكوينها نفس المشكلات المتعلقه بمقاومة الاستعمار ومساعدة الدول النامية فى المحل الأول من الاعتبار .

واتحاد الدول المنتصرة للدفاع عن السلام وتنظيمه لم يستمر فى الواقع مدة طويلة بعد التضامن الذى خلفته الحرب بين هذه الدول، ومن سنة ١٩٤٦ كان العداء الروسى الأمريكى يزداد وضوحا فى جميع المجالات، وأصبح فى سنة ٩٤٧ مكشوفا لدرجة أنه كان ينذر بنشوب حرب فى سنة ١٩٤٨ أثناء حصار برلين ولقد أدى هذا العداء فعلا إلى حرب كوريا فى سنة ١٩٥٠ ،

ولقد وضع اختلاف الدول الكبرى حدا للإدارة الدولية وبعد فشل مؤتمر الفرصة الأخيرة « لندن - نوفبر - ديسمبر سنة ١٩٤٧» توقف مجلس وزراء الخارجية عن الاجتماع ولم يكن تنظيم النزاع الدولى الثانى قد تم بعد، وقد استغرق توقيع معاهدات السلام مع إيطاليا، والمحاربين الألمان ثمانية عشر شهرا إلا أنه كان من المستحيل التفاهم مع ألمانيا، فقد ظلت مقسمة مثل كوريا ، وقد أخرت المعونات الروسية لمدة عشر سنوات توقيع معاهدة الدولة النمسوية، وعقد الغربيون صلحا متفرقا مع اليابان فى سنة ١٩٥١.

وقد ظهر هذا الخلاف بين الكتلتين فى الحال فى نطاق هيئة الأمم المتحدة وكانت الدول المتحدة تتمتع بأغلبية مؤكدة فى الجمعية العمومية بفضل تأييد أمريكا

اللاتينية لها، إلا أن الاتحاد السوفيتى الذى كان دائما فى صفوف الأقلية قد استخدم فى مجلس الأمن حق الاعتراض (الفيتو) ابتداء من أول مارس سنه ١٩٤٦، وذلك فى جميع المسائل تقريبا ( عدا ما كان منها متعلقا بأندونيسيا وفلسطين ) .

ولقد أتاح التخلف المقصود وحده لممثل السوفييت (احتجاجا على الإبقاء على ممثل الصين الوطنية ) بمجلس الأمـــن فى ٢٧ يونيه سنه ١٩٥٠، أن يوصى الدول الأعضاء بمعاونة كوريا الجنوبية التى كانت تعرضت لهجوم من جانب كوريا الشمالية، بيد أن يد المجلس لم تلبث أن شلت من جديد عندما عاد المندوب السوفيتى واحتل مكانه ابتداء من أول أغسطس سنة ١٩٥٠ .

## اتساع دور الجمعية العمومية :

ولقد كان من الطبيعى فى هذه الظروف أن تعمل الجمعية العمومية نتيجة للدفع الأمريكى على تطوير اختصاصاتها، وأنشئت فى سنة ١٩٤٧ لجنة فرعية أو « الجمعية العمومية الصغيرة » وكانت تنعقد بين الفترات المحددة لجلسات الجمعيــة العمومية وتدعوها فى وقت الحاجة إلى الاجتماع، بيد أن تبنى القرار المسمى «اتحاد المحافظة على السلام » فى ٣ نوفمبر سنة ١٩٥٠ منح الجمعية العمومية سلطات جديدة « إذا لم يستطع مجلس الأمن نتيجة لنقص الأغلبية أن ينهض بأعبائه الأساسية فى المحافظة على السلام والأمن الدوليين ، فيتعين على الجمعية العمومية أن تبحث المشكلة فوراً كى تقدم التوصيات الخاصة لأعضائها — بالنسبة للإجراءات التأديبيــة الواجب اتخاذها، بما فى ذلك استخدام القوات المسلحة للمحافظة أو إعادة السلام والأمن الدوليــين » .

ولقد اعترض الاتحاد السوفيتى عبثاً على ملاءمة هذا القرار مع الميثاق، ومنذ هذا التاريخ استطاعت الجمعية العمومية أن تحل محل مجلس الأمن عندما يدب الخلاف بين البلاد الكبرى ولقد شكلت لمعاونة المجلس فى هذه المهمة الجديدة لجنة مراقبة للسلام ولجنة للإجراءات الجماعية .

ولقد طبق فعــلا هذا الإجراء الجديد، إذ استنكرت الجمعية بعد الاعتراض

السوفيتي فى مجلس الأمن فى أول فبراير سنه ١٩٥١ التدخل الصيني فى كوريا، و بعد أن استخدمت فرنسا وبريطانيا حقهما فى الاعتراض فى المجلس، قامت الجمعية العمومية باستنكار حملة السويس ، كما أنها استنكرت فى ٤ نوفمبر التدخل الروسي فى هنغاريا وذلك إثر استخدام روسيا السوفيتية لحقها فى الاعتراض .

ولما كانت الجمعية العمومية تصدر قراراتها بالأغلبية المطلقة لثلثى الأصوات فان الدولة الكبرى التى تستطيع أن تجمد بما لها من حق الاعتراض قراراً أصدره المجلس، لم تعد تستطيع تجميده بعد ذلك فى الجمعية العمومية عندما تكون فى جانب الأقليـة .

ولقد كان من آثار ما أصيب به مجلس الأمن من شلل ، أن أتيحت للجمعية العمومية الفرصة كي تلعب دوراً عمليا ذا أثر جدير بالتقدير فى مجال المحافظة على السلام ، كما اتسع نفوذها وازداد زيادة مضطردة ، وخصوصاً فى المسائل التى تتعلق بالمستعمرات ، وذلك على الرغم من أن الميثاق قد حدد صراحة مجال اختصاص كل دولة.

ومع هذا فإن الجمعية العمومية كانت قد تبنت شيئاً فشيئاً اختصاصات مجلس الوصاية، فى حين أنها لا تستطيع أن تقوم بحكم تكوينها نفسه بضمان المحافظة على الحياد كما كان يقوم مجلس الوصاية.

أهميه البلاد الأفريقيه الآسيوية:

ويتغير تكوين الجمعية العمومية وتوازنها السياسي فى نفس الوقت وذلك بدخول أعضاء جدد، وعلى الأخص الأعضاء غير الغربيين، الذين يتجهون بهيئة الأمم المتحدة اتجاها جديدا .

وقد كان أعضاء هيئة الأمم المتحـــدة الأصليون الذين اشتركوا فى مؤتمر سان فرانسسكو ووقعوا ميثاقه ٥١ عضوا . وكان المعسكر السوفيتي يضم الاتحاد السوفيتي الذى يحوى الجمهوريات الروسية وأوكرانيا ( ولقد حصـل ستالين على مقعد لـكل من هاتين الجمهوريتين اللتين لم يكن لهما مع هذا سياسة خارجية

مستقلة ) وتشكوسلوفاكيا وبولونيا ويوجوسلافيا .

وكانت الولايات المتحدة تستطيع الاعتماد على أغلب الجمهوريات اللاتينية الأمريكية . الأرجنتين والبرازيل ومو ليفيا وشيلي وكولومبيا وكوستاريكا وكوبا وجمهورية الدومينيكين والأكواتور وسلفادور وجواتيمالا وهاتى وهندوراس والمكسيك ونيكاراجوا ونياماوبارجواى وبيرو وإراجواى Uruguay وفنزويلا، كما أنها كانت تستطيع أن تعتمد على نقص الدول الآسيوية والأفريقية كالصين الشعبيةوالفلبين وليبيريا .

ولم يكن يمثل أوربا الغربية سوى بريطانياالعظمى وفرنسا وبلجيكا والدانمرك ولكسمبورج والنرويج واليونان وتركيا، وكان من الممكن أن يشد أزرها بعض بلاد الدومنيون البريطانية كاستراليا ونيوزيلاندا واتحاد جنوب أفريقيا وكندا .

ولقد سبق للهند ومصر والحبشة وإيران والعراق ولبنان والسعودية وسوريا أن كونت فى جانب آخر جماعة منعزلة .

ولقد حالت الضغائن بين الشرق والغرب بسبب استخدام حق الاعتراض فى مجلس الأمن دون قبول أعضاء جدد، وذلك لمدة طويلة ثم قبلت الأفغانستان وأيسلاندا والسويد وسيام فى نوفمبر — ديسمبر سنة ١٩٤٦ أما فى ١٩٤٧ فقد قبلت الباكستان واليمن ، وفى سنة ١٩٤٨ — قبلت بورمانيا Bjrmanie وإسرائيل فىسنة ١٩٤٩.

وقد دعا الأمر أن ينتظر مجلس الأمن حتى ٤ ديسمبر سنه ١٩٥٥ كي يتم الاتفاق على قبول ستعشرة دولة بعد خلافطال مداهوكان الاتحادالسوفيتى قد نال الموافقة على دخول ألبانيا وبلغاريا وهنغاريا ورومانيا وقد قبل عن البلاد الغربية النمسا وإيطاليا وإيرلاندا والبرتغال وأسبانيا وفنلندة وقد واستعادت أوربا بهذا العدد مكانتها فى تمثيل مناسب، إلا أن المجموعة العربية الآسيوية كانت ذات قوة متزايدة بانضمام الأردن وسيلان ونيبال وليبيا وكمبوديا ولاوس .

ثم قبلت عضوية مراكش وتونس والسودان واليابان فى سنه ١٩٥٦، كما قبلت غانا والملايو فى سنه ١٩٥٧، وقبلت غينيا فى سنه ١٩٥٨ .

ولقد سميت سنه ١٩٦٠ بحق السنة الإفريقية إذ قبل بالهيئة فيما عدا قبرص سبع عشرة دولة أفريقية وهى الصومال والكونجو والكامرون والسنغال والسودان( مالى ) ونيجريا وساحل العاج وفولتا العليا وداهومى والكونجوالفرنسية سابقا وجمهوريةوسط أفريقيا(أونجىشارى)وتشاد وجابون ومدغشقر والكنجو البلجيكية سابقا ونيجريا وموريتانيا .

وبلغ عدد الدول الأعضاء فى هيئة الأمم المتحدة بذلك مائة دولة منها ٤٦ دولة أفريقية آسيويه،وستحصل حوالى عشر دول من البلاد الإفريقية أيضا على استقلالها فى المستقبل القريب وتعتبر أعضاء فى المنظمة العالمية .

ومن بين الدول التى لم تدع للانضمام لهيئة الأمم دولتاألمانيا ودولتا كوريا ودولتا الفيتانام ومنغوليا الخارجية فقط ولقد رفضتسويسراعضويهالهيئة أما فيما يتعلق بالصين فلا زالت ممثلة بالحكومة الوطنية لفرموزا ، وترفض الولايات المتحدة منذ أكثر من عشرة أعوام قبول حكومة بيكين الشيوعية .

وعلى هذا فقد أصبح الميل نحو التدويل أمرا يطالب به الجميع، وقد سمح الآن لجميع الدول المستقلة أن تحصل على عضوية الهيئة دونشرط آخر، بل يتنافس الدول الأعضاء على قبولها فى الحال .

إلا أن المادة الرابعة من الميثاق تنص على أنه «يمكن أن تصبح عضواً فى هيئة الأمم المتحدة كل دولة محبة للسلام ، تقبل ما يفرضه الميثاق من التزامات على أن تحكم المنظمة على قدرتها بالوفاء بما تعهدت بالقيام به من التزامات » .

وفى الحقيقة فان أيا من هذهالامتيازات لم توضع موضع التنفيذ، إذ أن كثيرا من الدول التى قبلت أخيراً قلما تحترم المبادىء الديموقراطية ، وإذا تعذر أن يطلب من الدول المرشحة للعضوية بلوغ مستوى معين من الثقافة والثروة لا يقل عن المستوى المطلوب من الناخبين فى إطار الاقتراع العام، فإنه يجب أن يكون

من الممكن على الأقل فرض فترة معينة يبلغون فيها مبلغا كافيا من النضج ، كما هو الحال، بفرض حد أدنى لسن المواطنين الذين لهم حق الانتخاب ، وفى المنظمة التى تهدف إلى العمل وفقا للقواعد الديموقراطية، ما تزال الديموقراطيات التحريرية حتى الآن أقل عدداً من سواها .

والدول الآسيوية والأفريقية التى حصلت أخيراً على استقلالها ، وما يزال تطورها الاقتصادى السياسى تطورا ضئيلا، تكون فى الجمعية العمومية أكبر مجموعة، وهى موضع التنافس بين الكتلتين الكبيرين ، فالاتحاد السوفيتى يعمل على أن يستخدم هذه المجموعة، والولايات المتحدة فى حاجة إليها للحصول على الأغلبية المطلقه أى أغلبية الثلثين، ومن هنا ظهرت محاربة الاستعمار والنفوذ الأوروبى التى كانت كثيراً ما تثار فى داخل هيئة الأمم المتحدة .

تأثير البلاد الصغرى :

إن الدول الصغرى التى نالت أخيراً استقلالها، والتى تضاعف عددها فى هيئة الأمم المتحدة ، قد زدات الصفة التى تتمتع بها المنظمة غرابة، إذ أنها بفضل مبدأ المساواة المطلقة للدول تتساوى مع الدول الكبرى فالهند (٣٨٠ مليون نسمة) والولايات المتحدة (١٧٠ مليون) ليس لها غير صوت واحد، شأنها فى ذلك شأن ليبيا (٥٠٠ر٠٠٠ مليون) وأيسلاندا (٢٠٠ر٠٠٠ نسمة) ولاوس ٨٠٠ر٠٠٠ نسمة ) .

ومما يلفت النظر، أنه بمائة وثمانين مليون نسمة تتمتع البلاد الأمريكية اللاتينية بعشرين صوتا وتتمتع البلاد الإسلامية بستة عشر صوتا نظير ٢٢٠ مليون نسمة ، وإذا أضفنا الأعضاء غير الأوروبيين ويبلغ عددهم الأربعين بلدا وتعداد سكانها أقل كثيراً، فاننا نتبين أنها تملك عشرين صوتا لمائتين وثلاثين من السكان، وبهذا فإنه من الأفضل وجود نظام تمثيلى معدل بعدد الأصوات يختلف من بلد لآخر تبعا لأهمية عدد سكانه وأهمية موارده . إلا أن هذا النظام لا يتعاوض مع مبدأ المساواة بين الدول فحسب، ولكنه مع ذلك لا يعطى للبلاد الغربية الضمان الكافى

ولو الصين الشيوعية، فى الوقت الحاضر، قد قبلت فى هيئة الأمم المتحدة ، فإنه لن يكون فيها إلا مقعد واحد (٦٥٠مليون من السكان) وكان النظام التناسبي يعطيها كما يعطى الهند فى الهيئة مركزاً مرموقا.[١]

ولقد عمل الميثاق على علاج المساواة بين الدول بأن أعطى للدول الخمس الكبرى حق الاعتراض ( الفيتو). وإن ما منى به مجلس الأمن من ضعف لصالح الجمعية العمومية هو الذى خفف حدة التفرقة بينها ، ولا غنى للدول الصغرى عن تكوين أغلبية الثلثين ، وقد تستطيع هذه الدول أن تعرض بطريقة نظرية ما صدر من قرارات على الدول الكبرى، وذلك عن طريق هيئة الأمم المتحدة حيث لا تستطيع ذلك لضعفها الحربى والاقتصادى .

وتسير الأمور فى الواقع ببساطة أكثر،فالدول الكبرى تكون لنفسها عملاء من بين الدول الصغرى ( أمريكا اللاتينية عميلة للولايات المتحدة والبلاد المناصرة للاتحاد السوفيتى عميلة له ) وذلك لزيادة عدد أصواتها . غير أن البحث نفسه عن هؤلاء العملاء قد يؤدى إلى تشتيت أصوات البلاد الأفريقية الآسيوية، والتسابق على محاربة الاستعمار ، وذلك على حساب الدول الأوروبية ( فرنسا وهولاندا وبلجيكا ) .

(١) هذه هى الاحصاءات التى كانت قد عملت أثناء تأسيس هيئة الأمم المتحدة .

## الطابع الحالى لهيئة الأمم المتحدة

لقد أدت تغييرات التوازن فى داخل منظمة هيئة الأمم إلى النتائج الآتية :—

### تأكيد مبدأ الأغلبية

تتخذ الجمعية العمومية فى مجال المحافظة على السلام وهو أكثر المجالات أهمية قرارات بأغلبية ثلثى الأعضاء وهى فى هذا تسلك سبيل حكومة دولية، وعلى الأقل فى النطاق الذى تقبل فيه الدول تطبيق هذه القرارات (حينما تكون قرارات مجلس الأمن ملزمة). وليست هيئة الأمم فى حاجة إلى موافقة الدول الكبرى بالإجماع، وقد يبدو هذا تفوقاً للنظام الدولى على ماتتمتع به الدول الكبرى من مكانة خاصة، ولكنه ينبغى كذلك أن تبحث بإمعان ما يعنيه هذا الأمر.

### تقوية وضع الدول الصغرى

إن الدول الصغرى والبلاد التى تحررت أخيرا وهى فى ازدياد عددى مضطرد، لتشعر بما اكتسبته من قوة هائلة بالنسبة للبلاد الكبرى التى لم يعد يحميها حقها فى الاعتراض، وهيئة الأمم المتحدة ــ وقد ظلت عشرة أعوام تحت نير الدول الكبرى ــ لتميل إلى أن تكون تحت سيطرة الدول الصغرى ذلك لأن تكوين الهيئة يتلاءم مع مسايرتها لهذه الدول .

### ضعف وضع الدول المتوسطة

لم يكن ما أصاب الدول الكبرى من وهن بدرجة واحدة، فلقد قاومت الدولتان

الكبيرتان هذا الضعف بالنسبة لأن هيئة الأمم كان يستحيل عليها أن تعترض إرادة أغلبية أعضائها على الولايات المتحدة والاتحاد الروسى السوفيتى دون أن تعرض العالم لحرب عامة ، وعلى ذلك فلم يكن هناك فى الواقع غير دولتين لا تستطيع الهيئة عمل شيء إزاءهما، ولا تزال هاتان الدولتان عمليا بأمن مما اتخذته الهيئة من قرارات، فى حين أنها يمكن أن تعرض هذه القرارات على بريطانيا العظمى وفرنسا (كما حدث ذلك فى العدوان الثلاثى على قنال السويس وفى مفاوضات مراكش وتونس والجزائر) وهاتان الدولتان المتوسطتان قوة قد تضطران إلى الإذعان لقرارت مجلس الأمن رغم مالهما من حق الاعتراض فى مجلس الأمن ، هذا إذا كان اتفاق الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى أو امتناع أحدهما يسمح بإدانتها فى الجمعية العمومية بأغلبية الثلثين .

## خصائص مقاومة الاستعمار والنفوذ الأوروبى

تعمل الدولتان الكبيرتان على استخدام هيئة الأمم فى الأغراض السياسية وهى من أجل ذلك تسعى إلى أن تجذب إليها الأغلبية فى الجمعية العمومية .

وكانت الولايات المتحدة فى بداية الأمر تضمن فى الجمعية أغلبية تلقائية، وذلك بفضل بلدان أمريكا اللاتينية والبلاد الأوروبية والكومنولث، كما استطاعت أيضا أن تجعل من هيئة الأمم المتحدة أداة لسياستها فى مقاومة التوسع السوفيتى ، وكان للأقلية الدائمة التى لازمت الاتحاد السوفيتى أن دفعته إلى مضاعفة استخدام حقه فى استعمال ( الفيتو) كي يدافع عن مصالحه ويشل حركة هذه المنظمة التى تقوم على الدول البورجوازية .

والولايات المتحدة رغم كونها الآن المحرك لنقل اختصاصات المجلس إلى الجمعية العمومية لتفادى حق الاعتراض السوفيتى، فإنها لا تتمتع بأغلبية تلقائية فى الجمعية، ويلزمها لبلوغ أغلبية الثلثين أن تكسب أصوات البلاد الإفريقية الآسيوية، ويجب عليها التوسع فى هذا السبيل حتى لا يعمل الاتحاد السوفيتى على الحيلولة دون تكوين هذه الأغلبية حولها، وحتى لا تضطر إلي التنافس لاجتذاب الدول العتيقة إليها .

والولايات المتحدة إذ ترغب فى تدعيم سياستها فى هيئه الأمم ، وفى أن تحصل دائما على تأييد هذه الهيئة التى ترى فيها لسان صدق للرأى العالمى، ورغبتها فى أن تكون لها بمثابة عضددولى ، فإنها تجد نفسها مدفوعة إلى أن تساند حركةمقاومة الاستعمار ، وهى الحركة التى تتقاسمها أغلبية الأعضاء فى الجمعية ، وهى تفعل ذلك رغم ما تخاطر به من إثارة غضب الحلفاء الأوروبيين .

## ( ب ) عمل هيئة الأمم المتحدة

إنه لمن الصعب أن نلم إلماما شاملا بجميع أعمال هيئة الأمم نظرا لما تتصف به الهيئة نفسها من الطموح، وهذا يجعلها تمس جميع المجالات وكذلك نظرا ـ لتعدد النواحى التى تدور فيها ، لاسيما وأنها لا تكون سلطة تختلف عن سلطة الدول الأعضاء ، إلا أنها الميدان الذى تتلاقى فيه مختلف السياسات القومية سواء تناسقت هذه السياسات أو تعارضت . « وهيئه الأمم المتحدة هى الإطار الذى تم المفاوضات بين جدرانه، والمنبر الذى يفصح عن الرأى العالمى بقدر مايكون له من وجود، وهو الذى يؤثر فى الدول التى لم تكن قد حددت مكانها بعد غير أنه بالنسبة للقوى السياسية فإن الهيئة ما تزال كما هى خارج نطاق الدول التى تتكون فيها أعضاؤها» ( بول روتر ) . وإنه لمن الصعب أيضاتقدير الدور الخاص الذى تقوم به الهيئة خارج نطاق هذه الدول حيث أن هذا الدور لا يتعدى كونه أحد العوامل التى تشترك فيما تمر به مشكلة ما من تطور .

وإنه لمن الدقة قياس عمل هيئة الأمم المتحدة بقدر قياس ما لإجراءاتها من تعقيد يبلغ منتهاه .

والهيئة« تجمع بين المناقشات العلنية فى جلسات عامة وبين عمل اللجان المحدودة العدد والذى يتطلب الصبر والأناة، وبين تنظيم المبعوثين المختصين وتعاون الشخصيات التى تتمتع بنفوذ دولى، وبين الحادثات الخاصة التى تتم تحت إشراف السكرتير العام» ( دى سينين). وتستطيع المنظمة أن تتخذ (قرارات ) ملزمة، ولكنه نادراً ما تستطيع الحصول على اتفاق تام بين جدرانها . ويتم أكثر عملها عن طريق

( التوصيات ) التى لا يكون لها صفة الإلزام، إلا أن مضمونها يكون مع الحقيقة إذا عبرت عن رأى الأغلبية العظمى. وأخيراً فالمشكلات تثار من جلسة إلى أخرى، وحتى إذا لم يتخذ فيها أى قرار فإن مجرد درجها فى جدول الأعمال، أو حتى مجرد التهديد بدرجها، يكون عملا سياسياً لا يمكن إغفاله .

وإنه لمن الممكن أن نميز بين الميادين المختلفة التى تمارس فيها الأمم المتحدة عملها فى المحافظة على السلام ؛ مشكلة الشعوب غير المستقلة، والشعوب النامية، والعمل الاقتصادى والاجتماعى .

# المحافظة على السلام

إن المحافظة على السلام لتعد المهمة الأساسية لهيئة الأمم المتحدة ، وذلك تبعاً لنص الميثاق — فالحرب ممنوعة بين الدول الأعضاء، واستخدام القوة أمر محرم (إلا فى حالة الدفاع الشرعى ) فيما إذا مست سلامة أراضى دولة أو استقلالها السياسى أو إذا عاق الأهداف التى ترمى هيئة الأمم إلى تحقيقها شىء ، ويجب على المنظمة الدولية أن تتدخل لتسوية الخلافات سلميا، وإيقاف العمليات الحربية فى حالة وقوع اشتباك ، وذلك كي تستطيع بما لها من قوة، القيام بعمل تأديبى ضد المعتدى .

ولقد حققت هيئة الأمم المتحدة فى محيط القانون الدولي إصلاحا هائلا بأن أدرجت محكمة العدل الدولية ضمن دولاب العمل فى المنظمة، ويكفل مجلس الأمن ضمان تنفيذ القرارات، ومن ناحية أخرى فإن لجنة القانون الدولى التى أنشئت فى سنة ١٩٤٧ فى الجمعية العمومية ، قد قامت بجهد عظيم فى سبيل تقنين القواعد القانونية (قانون الجرائم ضد السلام — تعريف العدوان — قانون المياه الإقليمية وأعالى البحار — مؤتمر الأمم المتحدة الذى انعقد فى سنة ١٩٥٨ ثم فى سنة ١٩٦٠ بمدينة جنيف والذى لم يستطيع حينئذ تحقيق الاتفاق على اتساع مجال المياه الإقليمية ) .

ولكن هذا التقدم قد ظل تقدما نظريا حيث ظل قضاء محكمة العدل الدولية غير ملزم ، لا تخضع له الدول إلا بمحض اختيارها ، وعند المنازعات البسيطة فقط، (وذلك كحماية المصالح الاقتصادية للبلاد التابعة لها ) . كما أنها لا تنظر فى المنازعات

السياسية بمعنى أنه لا توجد عدالة دولية ملزمة للمنازعات .

وعندما ينظرها مجلس الأمن والجمعية العمومية فإنما يفصل فيها تبعا لمبادئ سياسية ، وليست مبادئ قانونية، وفى النهاية فإن الجمعية العمومية لم تأخذ فى اعتبارها ماقامت بها اللجنة القانونية الدولية .

ولقد أثبتت هيئة الأمم المتحدة فى مجال التنظيم السلمى للخلافات نشاطا ملحوظا ، ففى أعقاب الحرب قلت المنازعات التى كانت تثار فى داخل المنظمة، ولا يدخل فى عمل المنظمة أن تقضى فى الموضوع أو أن تصدر حكما ( إلا فيما يتعلق بالنزاع الذى يرفعه الطرفان بمحض اختيارهما أمام محكمة العدل الدولية ) وإنما عملها أن تقترح عناصر التسوية على كل من طرفى النزاع، والوسائل التى تستخدمها الهيئة فى هذا الشأن تختلف اختلافا بينا، فمن فحص النزاع إلى التحقيق إلى التوصية بإجراء أو بتسوية ما، وقد تنشئ فى كثير من الأحيان لجانا تكميلية ليتاح لها متابعة تطورات المشكلة ( كلجنة المصالحات فى قضية فلسطين ولجنة ليبيا والبلقان وكوريا ) وقد أرسل المراقبون لضمان احترام الهدنة ( فى فلسطين وكشمير ) وفى سنه ١٩٥٧ تدخلت القوة المسلحة لهيئة الأمم المتحدة وذلك على أثر مشكلة السويس بين إسرائيل ومصر لتجنب المنازعات المحليه، وفى سنه ١٩٦٠ تدخلت فى الكونغو لمنع الحرب الأهلية ولتجنيب التدخل المسلح لجيوش الدول الكبرى .

ولكنه من الواجب أن يقبل الأطراف أصحاب الشأن عناصر التسوية التى تقترحها الهيئة، ولا يوجد ما يرغمها على قبول ذلك إلا ما للدوافع السياسية الخارجة عن هيئة الأمم من آثار .

وفى إطار العمل الإلزامى نجد أن هيئة الأمم المتحدة مزودة بوسائل هائلة بفضل الميثاق، إذ يستطيع مجلس الأمن فى حالة التهديد الذى يتعرض له السلام ، أو فى حالة خرق السلام ووقوع عدوان أن يتصرف باعتباره هيئة دولية، ويتخذ بأغلبية الأصوات قرارات ملزمة لجميع الدول الأعضاء، تبدأ من فرض عقوبات اقتصادية إلى اتخاذ عمل عسكرى إجماعى .

وفى الحقيقه كان ما لهيئة الأمم المتحدة من قوة ملزمة ، يصطدم بعدة عقبات منها : —

( ١ ) أن ما مر به مجلس الأمن من شلل قد أحال مسئوليته فى المحافظة على السلام إلى الجمعية العمومية، غير أنها لا تستطيع إلا أن تعطى توصيات دون إصدار أوامر، وليس هناك تعهد أخذته الجمعية على نفسها بالتدخل، ولم تلزم حتى بضمان تدخلها، ولا تطبيق التوصيات، إلا بالقدر الذى ترغب فيه الدول .

( ٢ ) لم يحدد بعد مفهوم كلمة العدوان، وقد ترك ذلك لتقدير مجلس الأمن أو الجمعية العمومية، ومن هنا تتضح أهمية الاعتبارات السياسية ، ولقد ظل التعريف الأساسى للعدوان لدى هيئة الأمم المتحدة هو استخدام القوة . على أنه توجد سبل أخرى للاعتداء على سيادة البلاد ومصالحها الحيوية . ولقد اعتبرت هيئة الأمم المتحدة الدول الآتية دولا معتدية. كوريا الشمالية فى سنة ١٩٥٠ ، الصين الشعبية فى سنة ١٩٥١ وذلك بسبب تأييدها لكوريا الشمالية ، وبريطانيا العظمى وفرنسا وإسرائيل فى سنة ١٩٥٥ بسبب اعتدائها على مصر، والاتحاد السوفيتى فى سنة ١٩٥٦ بعد سحق الثورة الهنغارية .

( ٣ ) لا توجد قوة دولية تحت تصرف هيئة الأمم، والاتفاقات العسكرية ـ التى يجب أن تحدد كل ما يتعلق باستخدام قيادة الأمم المتحدة للقوات القومية التى تشترك بها كل دولة ـ لم يقدر لها أن تتم بسبب معارضة الاتحاد السوفيتى لاتخاذ القواعد العسكرية ولحق القوات الدولية فى المرور بجميع الدول . . . وإنه إبان حرب كوريا كان الجيش الأمريكى يدير العمليات الحربية جميعها . وكانت الدول الأخرى لا تساهم إلا بنصيب ضئيل فى ذلك . وكانت القوة المسلحة التى شكلت بناء على طلب الجمعية العمومية أثناء أزمة السويس تمثل القوة الدولية الحقيقية ، وكانت

تتكون من فرق ساهمت بها دول صغيرة لم يكن لها بالنزاع شأن كبير ، إلا أن هذا الأمر نفسه كان سببا فى النيل من أهميتها ، وفى جعلها بصفة خاصة ذات قيمة رمزية ولم يكن انسحاب القوات الفرنسية والإنجليزية والإسرائيلية بسبب هذه القوات الدولية ، إنما كان ذلك بسبب الضغط الروسى الأمريكى . أما الأمر فى الكونغو فقد كان يتعلق فقط بمنع الحرب الأهلية بين القبائل . . وكانت أغلب الفرق الدوليه من بين الفرق التى اشتركت بها الدول الأفريقية .

وفى هذه الظروف فإن الحساب الختامى لأعمال هيئة الأمم فى مجال حفظ السلام ، بدا مخيبا للآمال .

وقد اشتركت المنظمة فى إيقاف النزال المسلح والمناداة بالعودة إلى السكينة والهدوء ، بأن أوضحت ما لاستخدام القوة من صفات شائنة ولكن كان هذا فقط وفى أغلب الأحيان بالقدر الذى يتلاءم فيه عملها مع (تطوير الحوادث) .

ولقد كانت هذه الحالة بأندونسيا وفلسطين وكشمير والسويس،أما فيما يتعلق بفض المنازعات نفسها، فإنه نادرا ما كانت تقبل اقترحات هيئة الأمم، إذ عجلت خطة تقسيم فلسطين التى أيدتها الجمعية العمومية فى (٢٧ نوفمبر ١٩٤٧) بوقوع الحرب كما أن تدويل بيت المقدس ( أورشليم) الذى قررته الجمعية العمومية فى (٩ ديسمبر سنه ١٩٤٧)قد قوبل من العرب وإسرائيل على السواء بالرفض، ولم تلتفت مصر للأمر الذى أصدره مجلس الأمن ( أول سبتمبر سنه ١٩٥١) حيث أعلن السماح للسفن الإسرائيلية بعبور قناة السويس . ولقد ضربت الهند عرض الحائط بقرارات مجلس الأمن بضم كشمير إليها فى سنه ١٩٥٧ — بعد إجراء الاستفتاء فى هذا الأمر.

ولقد نجحت هيئة الأمم المتحدة فى الكونغو بتدخلها، الأمر الذى لم يعط الدول العظمى فرصة التدخل الذى كان يمكن أن يؤدى إلى أزمة كبرى .

واختلاف تأثير عمل هيئة الأمم المتحدة ، يرجع أساسا إلى تعلق الأمر بالدولتين الكبيرتين أو عدم تعلقه بهما، وإنه لمن المستحيل أن يتخذ أى إجراء ضدهما. وحتى لو كان حق الاعتراض لا يحمى هاتين الدولتين فإنهما تتمتعان بقوة لا يفكر أحد معها فى اتخاذ أى عمل ملزم لهما وإلا أدى الأمر إلى خطر الحرب العالمية . ولقد خرجت منطقة النفوذ السوفيتى بانتظام من نطاق أى عمل من أعمال هيئة الأمم المتحدة وذلك برغبة الروس . ولقد استخدم الاتحاد السوفيتى حق الاعتراض ( Veto ) فى سنة ١٩٤٧ لكى يجنب ألبانيا أن تكون موضع الاتهام فى مسألة مناجم مضيق كورفو ، ولحماية يوغسلافيا وبلغاريا وألبانيا من أن تتهم بمساعدتها للمتمردين الشيوعيين فى اليونان، وبالنسبة لعدم وجوده بمجلس الأمن للاعتراض على تمثيل الصين الوطنية ، فإنه فى هذه الحالة فقط لم يستطع استخدام حقه فى الاعتراض عند النظر فى مسألة اتهام كوريا الشمالية وفى القرار الذى اتخذته هيئة الأمم المتحدة بتنظيم عمل جماعى ضدها، ولم يستطع الاتحاد السوفيتى فى سنة ١٩٥١ أن يمنع الجمعية العمومية من اتهام الصين الشيوعية بتدخلها فى كوريا ضد قوات الأمم المتحدة وقد عدلت هذه الأخيرة فعلا عن اتخاذ أية إجراء ضد الصين كى لا تخاطر بوقوع حرب من جانب روسيا، وكذلك لم يستطع الاتحاد السوفيتى فى سنه ١٩٥٦ أن يمنع الجمعية العمومية من اتهامه بالتدخل فى هنغاريا إلا أنها رفضت أن تسحب قواتها، واعترضت على دخول مراقبى الأمم المتحدة فى الأرض الهنغاريه . وكان من الممكن أن يؤدى تطبيق توصيات الأمم المتحدة بالقوة إلى نشوب حرب مع الاتحاد السوفيتى .

وبهذا فإن عمل هيئة الأمم المتحدة لم يكن ميسراً إلا فى العالم الحر، ولم تعمل الولايات المتحدة — كما أنها لم تحاول فى أى وقت من الأوقات — على أن تكون منطقة نفوذها بمعزل عن اختصاص المنطقة ( إلا فيما يتعلق بأمريكا الوسطى ) بل وعلى العكس من ذلك فقد جعلت الولايات المتحدة من نفسها بطلة الميثاق ، وأيدت عمل هيئة الأمم المتحدة فى مؤازرة سياسة محاربة الاستعمار تاركة فى ذلك رأى الأغلبية .

وإذا استثنينا الحالة التى تتفق فيها الدولتان الكبيرتان، فإن الضغط الذى تقومان به فى هيئة الأمم المتحدة يمكن أن يصبح نافذ المفعول بطريقة لا يمكن مقاومتها ، كما كان الحال فى مسألة السويس .

ولم تحل مشكلة نزع السلاح بل فرضت نفسها بإلحاح اشتدت وطأته عن ذى قبل ويرجع هذا إلى مايلقيه سباق التسلح من أعباء على كاهل الاقتصاديات وعلى الخصوص ما يشعه من خوف الوقوع فى حرب ذرية طارئة . إلا أن الظروف الحالية تجعل من الصعب أيضا تحقيق هذا التسلح ذلك لأن الجزء الأكبر من القوة العسكرية مركز فى أيدى الدولتين الكبيرتين ، كما أن عدم الثقة المتبادل الذى يشيع بين هاتين الدولتين لا يعطى الدول الأخرى فرصة التدخل أو ممارسة أى تحكيم .

ولا يمكن مع هذا أن يقوم نزع السلاح إلا مصحوبا بإقامة الأمن الجماعى الذى تكفله هيئة الأمم المتحدة إلا أن الدولتين الكبيرتين لا تخالفان عمليا قرارات هيئة الأمم .

والولايات المتحدة لها فضل توجيه الأنظار إلى أهمية مشكلة نزع السلاح إذ مهدت السبيل إلى مفاوضات ما زالت مستمرة منذ أكثر من عشر سنين دون فائدة ترجى ، على الرغم من أنه قد حددت نواح لا يمكن إغفالها لحل هذه المشكلة .

وقد وقعت لجنتا الطاقة الذرية والتسليح (الكلاسيكى) اللتان أنشئتا من سنة ١٩٤٦ ، ١٩٤٧ فى مأزق لا يمكن الخروج منه وذلك خلال سنة ١٩٤٨ . فالولايات المتحدة تؤيد الرقابة الدولية للطاقة الذرية وذلك بعد تفجير القنابل الموجودة ( مشروع باريش ) فى حين أن الاتحاد السوفيتى وقد تأخر فى المجال الذرى مع احتفاظه بقوات هائلة مسموح بها ، فإنه قد عارض إحصاء الأسلحة التقليدية ، كما عارض إقامة رقابة ذرية على أراضيه . وطلب قبل الموافقة على نزع السلاح أيا كان أن يتم تفجير المخزون من القنابل .

ولم يكن هناك مجال للتحدث فى مسألة نزع السلاح نتيجة للحرب الباردة وحرب كوريا . ومع هذا فقد استؤنفت سنة ١٩٥٢ المفاوضات الذرية ونزع السلاح التقليدى، ولقد حلت لجنة واحدة لنزع السلاح تتكون من أحد عشر عضوا من مجلس الأمن محل لجنتى الطاقة الذرية ونزع السلاح (الكلاسيكى). وفى إبريل سنة ١٩٥٤ قامت لجنة فرعية مقرها لندن وتضم ممثلى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وبريطانيا العظمى وفرنسا وكندا .

وهذه اللجنة الفرعية قد حققت عملا جليلا، فلقد عقدت ١٥٧ اجتماعا فى أربع سنوات، ولكنها اصطدمت بالخلاف بين البلاد الغربية والسوفيتية، حيث لم تقبل البلاد الغربية نزع السلاح الذرى بغير مراقبة وأيدت تحديد حد أقصى للأسلحة ( الكلاسيكية ) أما البلاد السوفيتية فكانت تطلب أولا أن يفجر رصيد القنابل الذرية ولم تقبل دون التخصيص النسبى بديلا، هذا التخصيص الذى يميزها عن غيرها . ومع هذا فقد نجح ما بذل من جهد لتقريب وجهات النظر، وذلك إثر الاقتراحات الفرنسية التى تمت فى نوفمبر سنه ١٩٥٣ والتى أوحت بالخطة الفرنسية البريطانية ، فى ١١ يونيو سنه ١٩٥٤، وهى الخطه التى كانت توحد بين إجراءات المراقبة وبين تخصيص التسلح، وتكشف عن تنفيذ تدريجى لتلك الخطة. إلا أن هذا الاقتراح قد منى بالرفض من الاتحاد السوفيتى .

ولقد قدمت اقتراحات أخرى فى خارج نطاق هيئة الأمم المتحدة ، فنى مؤتمر رؤساء الحكومات الأربع المنعقد فى جنيف ( فى يوليو سنه ١٩٥٥ ) أيد الرئيس أيزنهاور نظاما للتفتيش الجوى المتبادل ، واقترحت بريطانيا العظمى إيجاد منطقة فى أوربا واقعة تحت المراقبة .

ولقد خرجت الحكومات الغربية الأربع فى اللجنة الفرعية لنزع السلاح فى ٢٩ أغسطس سنه ١٩٥٧ على العالم بمشروع يرمى إلى توحيد الإجراءات المتعلقة بالأسلحة الذرية والأسلحة التقليدية والنهوض بالخطوات التى تجمع بين الرقابة ونزع السلاح إلا أن المشروع لم يحظ بموافقة الاتحاد السوفيتى . ومع

هذا فقد وافقت الجمعية العمومية بهيئة الأمم المتحدة على هذه الخطة بـ ٥٧ صوتا ضد ٩ أصوات . وتغيب ١٥ دولة عن التصويت ( وذلك فى ٦ نوفمبر سنه ١٩٥٧ ) .

وحينئذ وجه الاتحاد السوفيتى جهوده نحو توسيع لجنة نزع السلاح طالبا أن يمثل فيها أعضاء هيئه الأمم المتحدة ( الاثنان والثمانون ) . ولقد تم هذا فى نوفمبر سنه ١٩٥٨ .

وبالنسبة للأعباء التى كانت تثقل كاهل هذه اللجنة وتعوقها عن العمل فقد كونت لجنة أخرى من عشرة أعضاء تكون موضع رضا الاتحاد السوفيتى . على أن يتم تكوينها على أسس متوازنة ( من الغرب خمس دول هى الولايات المتحدة وبريطانيا ، وفرنسا ، وإيطاليا ، وكندا — ومن الشرق خمس دول أخرى هى الاتحاد السوفيتى، وبولونيا ، وتشيكوسلوفاكيا ، ورومانيا ، وبلغاريا) .

وقد اتخذت هذه اللجنة مقرها فى جنيف خارج هيئة الأمم المتحدة وهى تقوم بإبلاغ لجنة نزع السلاح بما تقوم به من أعمال إلا أنها لم تنجح حتى الآن فى أن تقرب بين وجهه النظر الغربية ( مراقبة قبل بدء نزع السلاح للتحقيق من تنفيذه الفعلى ) ووجهة النظر السوفيتية ( المراقبه المفروضة بعد نزع السلاح ) .

وفى نفس الوقت عقد مؤتمران من الدول الثلاث ( الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى والاتحاد السوفيتى ( وذلك فى جنيف ابتداء من سنه ١٩٥٨ أحدهما لدراسه تحريم الهجوم المفاجيء والثاني لإقامة مراقبة للتفجيرات الذرية التجريبية ( التفجيرات التى توقفت فعلا منذ نهاية سنة ١٩٥٨ ) ولم يتحقق أى اتفاق حتى الآن رغم ما تميل إليه الدولى العظمى من ( إغلاق النادى الذرى ) .

ولن يتم عمل أو يتحقق بين الدولتين الكبيرتين اتفاق ما، طالما أنه قد تدخلت المساومات الدولية العظمى فى مشكلات نزع السلاح، وعلى أى حال فإننا نستبعد أن تتم مراقبة نزع السلاح بالشكل الذى اقترحته الولايات المتحدة

سنة ١٩٥٤ بواسطة سلطة من الأمم المتحدة لنزع السلاح ولتطوير الطاقة الذرية لاحتمال أن تكون الأقلية للاتحاد السوفيتى .

ونزع السلاح الذى استخدم على الخصوص حتى الآن كوسيلة للدعاية أو كطريقة للضغط على الخصوم، لن يكون أمرا ممكنا إلا إذا استعادت الكتلتان قليلا من الثقة ، ووجدت المنازعات التى عكرت العلاقات الدولية طريقا إلى الحل، وقد يكون نزع السلاح أداة للتريث، بل إنه ليعتبر سبيلا إليه .

## مساعدة الشعوب غير المستقلة والبلاد النامية

لقد حصلت هيئة الأمم المتحدة فى مجال حفظ السلام على نتائج واهية بسبب بعد الشقة بين الكتلتين، وما يعترى التوازن فى المنظمة من تغيرات ترجع إلى ظهور أغلبية من الدول الصغرى المستقلة حديثاً ، التى لم تتقـــدم من الناحية الاقتصادية تقدماً كافياً يدفع هيئة الأمم إلى استئناف الصراع ورسم سياسة لمحاربة الاستعمار بطريقة منظمة ، كما تدفعهـا إلى أن تسجل التقـدم الاقتصادى للدول النامية فى جدول أعمالها .

وإن الأغلبية التى تناوئ الاستعمار هى الأغلبية الوحيـدة فى الواقع التى توجد فعلا فى الجمعية العمومية وليست المستعمرات القديمة فى حقيقة الأمر سوى البلاد الإفريقية الآسيوية وأغلب بلاد أمريكا اللاتينية المتحررة منـذ أمد طويل ما تزال تقاسى من عدم كفاية تقدمها الاقتصادى فى الولايات المتحـدة، وما يزال لمحاربة الاستعمار رد فعل حقيقى حتى ولو اقترن بالرغبة فى التوسع السياسى والاقتصادى — فيما يتعلق بالبلاد الشيوعية وليست مظاهر السيادة بغريبة عنهـا فإنها ترى فى تحرر الشعوب المستعمرة فيما تقدمه للقوميات الفتية من عون وتأييد خير وسيلة لإضعاف الدول الأوروبية وبهـذا كان الاستعمار هو العدو المشترك لأغلب أعضاء هيئة الأمم المتحدة ، ويجب أن يمنح الاستقلال التـام وبأسرع ما يمكن لجميـع الدول غير المستقلة دون أن يدخـل فى الاعتبار أى شرط من الشروط الحقيقية، سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية.

ويظهر نشاط الأمم المتحدة فى مجال العمل على تحرير الدول غـير المستقلة

ظهوراً جلياً، ولقد شمل هذا العمل نواحي كثيرة كنظام الوصاية والتدخل فى شئون البلاد غير المستقلة والتى ليست تحت وصاية المنظمة والعمل إبان المنازعات فيما يتفق ومصالح الاستقلال ، وهذا العمل فى محاربة الاستعمار قد يجاوز حتى نصوص الميثاق وخرق مبدأ سياسة الدول الاستعمارية مع كونه مبدأ محرما لا يمكن المساس به، ولقد عهدت هيئة الأمم بأغلب الأراضى الواقعة تحت الوصاية — وكانت تضعها عصبة الأمم تحت الانتداب — إلى إدارة دول معينة من واجبها أن تعاون على تطورها المضطرد كى تستطيع أن تتولى أمورها بنفسها وتحصل على استقلالها ، وكانت هذه الأراضى قليلة العدد فى غينيا الجديدة الشرقية ونورد « استراليا » ورواندا أوراندى « بلجيكا » وجزء من الكامرون وتنجانيقا لبريطانيا العظمى وصامو الغربية ويخضع ليوزيلاندا والصومال الإيطالى، ولقد رفض اتحاد جنوب إفريقيا أن يضم الجنوب الغربى الإفريقى تحت وصاية هيئه الأمم المتحدة حيث أنه قد احتفظ بالانتداب الموكول إليه من عصبة الأمم .

ويمارس مجلس الوصاية والجمعية العمومية مراقبة دولية على كيفية إدارة هذه الأراضى ، وينبغى أن نترك جانباً الوصاية الاستراتيجية التى عهد بها إلى الولايات المتحدة على جزر مارشال وماريان وكارولين الواقعة تحت وصاية مجلس الأمن إذ يمكن لأمريكا معها استخدام حقها فى الاعتراض، وعلى الدول المنوط بها هذه الإدارة أن تقوم بتقديم تقارير عن تقدم السكان السياسى والاقتصادى والاجتماعى والثقافى، ولهؤلاء السكان من جانبهم حق إبداء ما يبين لهم من اعتراضات، وتتردد على هذه الأراضى فى فترات معينة بعثات زائرة مما يثيرها فى أغلب الأحيان ضد الدول المستعمرة .

وتحل مشكلة رفع الوصاية عن طريق مناقشتها فى المنظمة ومن ثم لم تعترف الجمعية العمومية بإقامة جمهورية مستقلة لتكون ضمن نطاق الاتحاد الفرنسى، فى حين أنها قد أغمضت العين عن امتصاص غانا المستقلة لتوجو البريطانية .

وإن هيئة الأمم المتحدة لتظل أمينة على نصوص الميثاق حيث تقوم بالرقابة

على الأراضى الواقعة تحت الوصاية ، وإنها وقد شملت رقابتها جميع الأراضى غير المستقلة أى المستعمرات والمحميات ، فإنها تكون قد جاوزت بوضوح مدى اختصاصها .

ولقد تعهدت الدول الاستعمارية فى الباب الحادى عشر من الميثاق أن تحدد العون لكل تقدم سياسى واقتصادى واجتماعى تحققه مستعمراتها ، وأن تعمل على تحقيق آمال هذه المستعمرات ، ويقتصر الإلزام الذى فرض على هذه المستعمرات على إرسال المعلومات من إحصائيات وبلاغات دون التقارير الإدارية ، مع استثناء الاعتبارات الدستورية ، وكل مايتعلق بالأمن .

ولكن الجمعية العمومية قد سعت فى الواقع إلى أن يتشابه النظام الاستعمارى ونظام الوصاية ، وذلك بإلغاء استثناء المنطقة المحفوظة ، ومراقبة نشاط البلاد الاستعمارية مراقبة فعالة ، ولقد أنشئت لجنة خاصة لفحص المعلومات الإحصائية ووضع أسئلة وطلب معلومات ذات طابع سياسى ، ولقد أحيطت الجمعية العمومية علماً بهذه المعلومات وناقشتها علناً وأكدت اختصاصاتها فى هذا المجال بشكل لم يكن يتوقعه أحد ، وهى بهذا قد ساندت الحركة القومية فى المستعمرات مساندة ذات أثر فعال .

وأخيراً فقد استخدمت هيئة الأمم المتحدة المناقشات ، التى تتعلق بتهديد السلام كى تثير المسائل المتعلقة بالأراضى غير المستقلة ، لكى تؤيد استقلال هذه الأراضى على حساب ما لها من اختصاصات . وإنه على هذا الأساس وبناء على طلب البلاد العربية الآسيوية قيدت الجمعية العمومية فى جدول أعمالها المسائل المتعلقة بمراكش وتونس سنة ١٩٥٢، ولم تتوقف عن إثارتها حتى نالت المحميتان استقلالها، ولقد تدخلت أيضاً فى مسألة الجزائر وكانت موضع اهتمامها سنويا منذ سنة ١٩٥٥ . وكانت فرنسا قد رفضت الحضور فى بادئ الأمر إلا أنها فضلت فى الجلسة التالية أن تتولى الدفاع عن وجهة نظرها ، ولقد كان هذا اعترافاً بتدخل الهيئة من جانب فرنسا التى كانت تعمل سنويا على تجنيب التصويت على قرار عدائى يتخذ ضدها .

وعن طريق هذا التدخل ، أيدت هيئة الأمم دائماً الحركات التحررية فى سوريا

ولبنان ( انسحاب القوات الفرنسية والبريطانية ) وفى أندونيسيا ( انسحاب القوات الهولاندية ) وبالنسبة لفحص مشكلة المستعمرات الإيطالية ( استقلال ليبيا واستقلال الصومال بعد عشر سنوات من الانتداب الإيطالى ) .

وقد أصبح أحد الأهداف الرئيسية بهيئة الأمم المتحدة هو استقلال البلاد جميعاً استقلالا تاماً وسريعاً ، كما أيدت الجمعية العمومية عمل الاستفتاءات فى البلاد غير المستقلة ( القرار الصادر فى ١٦ ـ ١٢ ـ ١٩٥٢ ، وإعلان السيادة الدائمة للشعوب على ثرواتها ومواردها الطبيعية ( القرار الصادر فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٥٤ ) وطلبت إلى البلاد المنوط بها الإدارة أن تتخذ العدة سريعاً لتحقق استقلال تنجانيقا والكامرون وتوجو وراوندا أوراندى ( قرار ٢٠ فبراير سنة ١٩٥٧ ) .

وإذا لم تكن الأمم المتحدة قد أخرجت إلى الوجود حركات تحرر الشعوب المستعمرة فإنها قد أيدت بدون شك هذه الحركات وأنارت لها طريق العمل بغير تمييز أو مفاضلة بين الدول ، كما قبلت جميع البلاد الحديثة الاستقلال كدول أعضاء رغم ما ينقصها من مران ، ولم تنجح الجمعية إلا فى كونها قد مدت هذه الدول بالعون الاقتصادى الفنى المحدود ، ولقد كان هذا العون فى الحقيقة أقل جداً مما كانت تحصل عليه هذه البلاد من مستعمريها القدامى ، أو من الدول الكبرى التى كانت تبحث عن عملاء .

وفى نفس الوقت الذى كانت فيه هيئة الأمم المتحدة تشدد الضغط للحصول على استقلال البلاد المستعمرة ، فإنها كانت تدرج فى جدول أعمالها المعاونة الاقتصادية للبلاد النامية ، إلا أنها فى هذا أيضاً كثيراً ما كانت ترمى بشدة التسرع والحض على على ثروة الشعوب ، وكان على البلاد الصناعية مدها بالعون الضرورى للبلاد التى لم يتم إعدادها صناعياً والتى ما زالت تقاسى شدة الحرمان وكان تقدم هذه المعونة باعتبارها قرضاً يحق للبلاد النامية المطالبة بأدائه ، بل وكان ينتظر أن تزداد ازدهاراً ، ونجحت هيئة الأمم فى إيقاظ الوعى فى الشعوب التى تعيش فى مستوى حياة منفخضة كى تحس بأنه يوجد لها فى جميع أنحاء العالم نوع من الحق فى التقدم

الاقتصادى وفى الاستقلال السياسى القومى ، كما توجد لها أيضاً حق فى العون الاجتماعى وحق فى تعويضات البطالة فى تشريع بعض الدول « Luc fauvel » وقد نجم عن هذا كثير من الأوهام وخيبة الأمل .

ولقد نادى خبراء هيئة الأمم المتحدة بإدخال الفنون الحديثة وبالتطور فى التصميم، كما أيدوا التصنيع وتربية الشعوب، وقدروا مايتطلبه ذلك من تكاليف بعدد كبير من ملايين الدولارات ، وقدروا بأنه من الممكن باشتراك البلاد المصنعة الحصول على رؤوس الأموال، وكانوا يطلبون توزيع هذه المعاونة عن طريق هيئة الأمم ، وذلك لتجنب المساس بسيادة البلاد التى تستفيد من هذه المعاونات .

إلا أنهم قلما أخذوا فى اعتبارهم الإمكانيات العقلية لتقدم مختلف البلاد حتى لا يضطروا إلى المفاضلة بينها، وقد نشروا الوهم بوجود رؤوس أموال تكفى كل ذى حاجة أى تكفى ثلثى سكان الكرة الأرضية .

ولقد كانوا كثيرا ما يتجاهلون الأمر الواقع ، وهو أن البلاد المتقدمة قد تحتاج فى داخلها إلى رؤوس أموالها ، وأنها إذا كانت تنفق جزءا منها فى خارجها فإنها لا ترضى أن تترك الفائدة الأدبية لمنظمة دولية .

ولقد احتفظت الولايات المتحدة بمعاونتها الأساسية للبلاد التى تلتزم بالتعهدات السياسية والعسكرية ، ولقد منح الاتحاد السوفيتى معونة للبلاد الأفريقية الآسيوية التى كانت تريد استخلاصها من النفوذ الأمريكى ، واستمرت بريطانيا العظمى وفرنسا تمنحان معاونتيهما لمستعمرات الإمبراطوريات القديمة .

وإذا كانت مساعدة المنظمات الدولية للبلاد التى لم تستكمل بعد حضارتها مساعدة متواضعة إلا أنه لا يمكن إغفالها .

ولقد ظل مجال تمويل التقدم الاقتصادى مجرد مشروع بالنسبة لهيئة الأمم المتحدة ولقد نظر منذ سنة ١٩٥٢ فى أمر رصيد خاص بالأمم المتحدة للمساعدة على تحقيق التقدم الاقتصادى ( S.U.N.F.E.D. ) وذلك لمنح البلاد التى لم تستكمل بعد تقدمها هبات أو قروض طويلة الأجل تسمح لها باستغلال بعض

الصناعات الأساسية القليلة الدخل وإن كانت ضرورية لسير عجلة الاقتصاد وضرورية بعد ذلك لاستغلال رؤوس الأموال الخاصة ، إلا أنه لم يكن فى الاستطاعة غير إنشاء مؤسسة متواضعة جداً وهى ( S.P.U.N.F.E.D. ) التى أنشئت فى سنة ١٩٥٨ وهى تتصرف فى ٣٠ مليون دولار سنويا فقط ، وتدرس مشرعات التقدم بعد أن يكون لها القدرة على تمويلها .

ولقـــد اشترك البنك الدولى للتعمير والإنشاء من جانبه ( B.I.R.D. ) فى حوالى نصف القروض طويلة الأجل للبـلاد النامية ( أى ٥ر١ مليار من الدولارات ) ولقد أنشأ له فرعين لمنح قروض بشروط مقبولة للبلاد الصغيرة وهذان الفرعان هما الجمعية المـالية الدولية سنة ١٩٥٦ . والاتحـاد الدولى للتعمير سنة ١٩٥٥ .

والمساعدة المالية التى تعطى للدول النامية عن طريق هيئة الأمم مساعدات ضئيلة فى مجموعها بالنسبة لحاجاتها الأساسية أو بمقارنتها بالمعاونة المزدوجة (منحت الولايات المتحدة فى المدة من سنة ١٩٤٦ إلى سنة ١٩٥٦ معاونة اقتصادية بلغت ٤٠ مليونا من الدولارات للبلاد الأوروبية والبلاد النامية ، كما منح الاتحاد السوفيتى الصين فى المدة من سنة ١٩٥٤ إلى سنة ١٩٥٧ ما يقرب من ١٥٠٠ مليون دولار كمعاونة اقتصادية ، أما بريطانيا فقد وظفت ٣٠٠ مليون جنيه سنويا فى منطقة الاسترلينى ، كما وظفت فرنسا ٢٠٠ مليار فى منطقة الفرنك .

ولعل المساعدات الفنية كانت أكثرها أهميـة إذ تشمل إرسال بعثات من المتخصصين ومنحا دراسية ومراكز تنسيق للدولة ، وإمدادها بما تحتاج من مواد ، ويتولى مكـتب المساعدة الفنية قبل السكرتارية العامة لهيئة الأمم المتحدة إدارة المنهج المالى ويعمل على الخصوص بتوجيه نشاط مختلف المنظمات المتخصصة نحو المساعدة الفنية ، وقد أقامت مؤسسة النقـد الدولى على هذا النحو معهدا للتقدم الاقتصادى يهدف إلى تـكوين مقاييس لحاجات الدول النامية ، ولقد اعتمدت آلاف المنح لإرسال أكثر من ٥٠٠ خبير فى بعثات لهذا الغرض .

وظلت هذه المساعدة الفنية أقل بكثير من المنح التى تقدمها بريطانيا العظمى فى نطاق منطقة الاسترلينى ومشروع كولومبيا ، والتى تقدمها فرنسا فى منطقة الفرنك ، وروسيا فى الصين ،وفضلا عن هذا فإن الولايات المتحدة الأمريكية تقدم الجزء الأكبر من هذه المساعدات المالية والفنية ، مما يقوى نفوذها بطريق غير مباشر ، وقلما تشترك البلاد الشيوعية فى هذه المساعدات .

## العمل الاقتصادى والاجتماعى

وإننا لنجد فى المجال الاقتصادى والاجتماعى من هذا التعارض نفسه بين شدة الطموح وضآلة النتائج ما لا يمكن إغفاله .

وإن هيئة الأمم وكذلك المنظمات المتخصصة لتضع نصب أعينها أهدافاً واسعة الآفاق، كتطوير التبادل الدولى وإزالة الصعوبات التى تقف فى سبيل الحرية الاقتصادية العالمية ( مراقبة النقد ، الضرائب الجمركية ، التمييز ) كما تضع نصب أعينها تثبيت الأسعار وإعادة توزيع الثروات بشكل أفضل، إلا أنها قد اصطدمت بعدة عقبات كاختلاف وجهات النظر الاقتصادية لدى الدول الأعضاء ( حرة ـ موجهة اشتراكية ) وانعدام المساواة الهائل فى التطور ، مما جعل العودة إلى الحرية التجارية والتبادل أمرا مستحيلا ( وعلى الخصوص مع الولايات المتحدة ) ومعاداة أمريكا لنظرية « التوجه الدولى » واعتماد البلاد الشيوعية على نفسها فى إقامة اقتصادها ، وهى أقل البلاد اشتراكا فى المنظمات المتخصصة ، وماقيدت به قرارات هيئة الأمم والمنظمات الدولية من ضعف .

وسرعان ما استبعدت فى هذه الظروف فكرة إقامة اقتصاد دولى حقيقى ، واقتصر على تأييد التقدم الاقتصادى فى الإطار القومى وعلى الخصوص فى البلاد الأشد احتياجا لهذا التقدم ، وهكذا فقد اتجه الجزء الأكبر من النشاط الاقتصادى والاجتماعى لهيئة الأمم المتحدة والمنظمات المتخصصة نحو مساعدة البلاد النامية .

وإن مؤسسة النقد الدولية لتهدف إلى اثارة التعاون النقدى الدولى وضمان استقرار التعادل ، والحد من القيود المفروضة على النقد والتى تحول دون تقدم

التجارة الدولية وتنظيم هذه المؤسسة للفائض من العملة الصعبة التى تدفعها البلاد الأعضاء بالقيم لأهميتها الاقتصادية ، وقد وجب عليها أن تترك جانبا نظرية إعادة التحويل وحرية المدفوعات الجارية ، وهى لا تستطيع دائما أن تلزم البلاد الأعضاء باحترام استقرار سعرها فى التبادل،ويتعين عليها أحيانا أن تتخذ إجراء فى شأن خفض الأسعار الذى يتم دون موافقتها،ومع هذا فإنها تلعب دورا لا يمكن إنكاره إذ تسارع إلى مد يد المعونة إلى الدول الأعضاء التى تكون فى حاجة ملحة طارئة إلى هذا العون ، إلا أن الاعتمادات التى تعتمد عليها المؤسسة لا تكفى لعلاج ماقد تتعرض له المدفوعات الدولية من هزات، ولمنع تدهور التجارة الدولية . وتتعلق المسألة أيضا بزيادة كبيرة، وذلك برفع نصيب البلاد الأعضاء فيما تساهم به .

وللبنك الدولى للإنشاء والتعمير — وهو الذى يهدف إلى زيادة استغلال رؤوس الأموال دولية — أن يمنح قروضا طويلة الأجل لاستغلال رؤوس الأموال فى الصناعات الأساسية التى لا تكفى رؤوس الأموال الخاصة للنهوض بها .

غير أن هذا البنك لا يستطيع أن يدفع إلا قروضا يمكن استعادتها لاتحاد الأموال الفائضة فى رؤوس الأموال وهو الدور الذى تقوم به الجمعية المالية الدولية والاتحاد الدولى للتعمير ويعتبر أكثر مرونة إلا أن هذا الدور مازال محدودا .

وينص ميثاق هافان لسنة ١٩٤٧ على إلغاء الامتيازات التجارية إلا أن المنظمة الدولية للتجارة لم تستطع أن تصمد أمام مقاومة الولايات المتحدة لها ، ومع هذا فإن الاتفاقية العامة للأسعار الجمركية والتجارة تسمح منذ سنه ١٩٤٧ للدوله الأعضاء التى تمثل ثلاثة أرباع التجارة الدولية أن تتفق فيما بينها أثناء المؤتمرات السنويه على الامتيازات التى تختص بها من ناحية الأسعار .

ولقد شجعت لجنة التجارة الدولية للمنتجات الأساسية الاتفاقات التى تعقد بين الحكومات خارج هيئة الأمم المتحدة لتثبت بذلك أسعار المواد الأولية الأساسية ( السكر القمح . والقصدير ) إلا أن تخلف الولايات المتحدة وهي تستهلك أكثر من نصف المواد الأولية العالمية قد أنقص كميتها نقصا كبيرا، ولقد ساعد على هذا

النقص رفض الاتحاد السوفيتي الاشتراك فى المجلس الدولى للقصدير ، وفى المؤتمر الذى عقدته هيئة الأمم المتحدة فى سنة ١٩٥٥ أعد اتفاق على تجارة زيت الزيتون .

ولقد كانت منظمة التموين والزراعة تطمح فى الأصل إلى الإشراف على السوق الدولية وفرض أسعار زراعية دولية إلا أنها اضطرت أن تتنازل عن ذلك وأن تقصر نشاطها على الأمور الهامة وعلى المعاونة الفنية والأبحاث .

ويقتصر دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية التى أنشئت فى سنه ١٩٥٦ على بيع المواد الأولية الموضوعة تحت تصرفها، والحصول على المعدات والمعلومات ، وذلك مع احتفاظها بالإشراف والمراقبة كي تتحقق من استخدامها فى نواحى السلام .

إن هـذه الوكالة لم تـكن تستطيع أن تضمن قبول الولايات المتحدة القيام بالرقابة على مجموع الطاقة الذرية العالمية التى تحددت فى أعقاب الحرب . وإن كل هذه المنظمات الاقتصادية ، وكذلك اللجان الإقليمية لأوربا وأمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا لتنهض بعمل على جانب كبير من الأهمية وهو العمل المتعلق بشئون الإعلام ، إذ أنها تعد التقارير وذلك بواسطة ما تقوم به من اتصالات تهدف إلى خدمة الإنسانية عن طريق التعاون بين الحكومات التى تدعوها لهذا الغرض .

ومع هذا فإن المنظمات المتخصصة ذات النشاط الملحوظ التى لا يمكن الاستغناء عنها ما زالت هى المنظمات التى تدين بوجودها وأهميتها إلى تقدم المواصلات ، كما أن صفتها المجردة تضمن حيادها ، فاتحاد البريد الدولى يكفل تداول المراسلات بأفضل الأسعار فى جميع أنحاء العالم، كما يكفل الاتحاد الدولى للمواصلات التليفونية والتلغرافية التعاون بين دول العالم، للانتفاع بالخدمات التى تؤديها أجهزة التلغراف والتليفون الكهربائى . كما تتيح هيئة الأرصاد الجـوية الدولية التبادل السريع للمعلومات الجوية . ومنظمة الطيران المدنى الدولى تسن النظم لتنسيق وتطوير إجراءات الأمن كما أنها تسمح بتبسيط الإجراءات الجمركية . وتبدو فى هذه المنظمات ملامح الإدارة الدولية .

وفى المجال الاجتماعى الذى يهدف لحماية الإنسان، نجد أنه من الصعوبة بمكان إدراك عمل المنظمات الدولية .

ولقد أرادت هيئة الأمم المتحدة أن تؤكد كرامة الإنسان تجاه الدول وذلك بمعالجة ماجاء فى الميثاق من ثغرات بتحديد الحريات الأساسية ( فالإعلان العالمى لحقوق الإنسان ) الذى أقرته الجمعية العمومية فى ١٠ مارس سنة ١٩٤٨ ليعلن حق الانسان فى الحياة وفى الحرية وفى الأمن وفى القومية وفى الملكية ، وحقه فى حرية الفكر والعقيدة والاجتماع، وحقه فى العمل وفى الراحة وفى الضمان الاجتماعى وفى التعليم، إلا أن نصوص هذا الإعلان ليست ملزمة كما هو الحال فى الميثاق، ذلك أن البلاد الشيوعية لم تؤيده عند الاقتراع عليه لاعتقادها أنه يعتمد على مفهوم ذى صبغة غربية .

ومع ذلك فإنه كثيراً ما استعين بهذا الإعلان ، إذ استنكر باسمه العنصرية ونظمت مساعدة المهاجرين ( اختصاصات الهيئة الدولية للمهاجرين التى حلت فى سنة ١٩٥٢ حيث أنه أحيلت إلى المنظمه الدولية للمواصلات ( O.I.T. ) وباسمه زيدت كذلك المساعدات لرعايه الطفولة ، عن طريق مؤسسة الشعوب المتحدة للطفولة ( مكافحة الأمراض وتوزيع الألبان والأدوية ) .

إلا أن اللجنة المكلفة بالإشراف على تطبيق قواعد حقوق الإنسان بوساطة الدول لم تعقد جلساتها بعد، وأما فيما يتعلق بمؤتمر تجارة الرقيق فإنه أعلن حقوق الإنسان ولم يستطع عداد نظام لمراقبة السفن فى البحر الأحمر ، كما أن الدول العربية ويؤيدها فى ذلك الاتحاد الروسى السوفيتى تعتقد أن مثل هذه الإجراءات لا تتفق مع مالها من سيادة .

وتقوم المنظمة الدولية للعمل بمهامها المثمرة فى تحسين شروط العمل وذلك بمواجهة ممثلى الحكومات والمستخدمين والعمال، وبمطالبة الدول بعقد اتفاقات على الأجور وساعات العمل وحوادثه ، ولمضاعفة الدراسات وبعثات الخبراء ، وللمنظمة تأثير لا جدال فيه فى التطور الاجتماعى لكثير من البلاد .

ولقد طبقت الهيئة العالمية للصحة فى سنه ١٩٥٢ نظاما صحيا دوليا حقق نجاحاً هائلا كما أنها أقامت مكتبا لإعطاء المعلومات الخاصة بالأوبئة ، كما أصدرت الموسوعة الدولية لمختلف الأدويه والمعايير الدوليه للمنتجات البيولوجيه وعاونت فى حل بعض المشكلات ، كما قدمت للبلاد مختلف المساعدات الصحية النامية .

وأخيراً أخـــذت المنظمة الخاصة بالتربية والتعليم والثقافة على عاتقها أن تحارب أسباب الأمية وهى الجهل وعدم الوعى بين الشعوب كما أنها تقوم على تحسين التربيه الشعبية ونشر الثقافه . وكان ما تطمح إليه بادئ الأمر وضع حد لقصور الفكر العالمى بالبحث عن قاسم مشترك يضم مختلف الثقافات ولقد اتخذت المنظمة من إعلان حقوق الإنسان شعاراً لها إلا أنها صادفت العقبات فى تحديد نظرية فكرية تكون أبعد أثراً من أن يكتفى بالإيمان فى تحسينات الثقافة.

وبعد أن كانت منظمه اليونسكو تأمل فى أن تصبح ( فاتيكان الفكر) إلا أنها اتجهت نحو واجبات أكثر واقعية وأكثر إنتاجا ، وهى تطور الثقافة الأساسية فى البلادالتى تفتقر إلى المدارس،وتسهل تبادل الكتب والمعلومات والمعاونات الدراسية والأعمال المكتبية وتنظيم الأبحاث الجماعيه فى مشكلات هامة معينة .

# الباب الخامس

## المنظمات الحكومية الإقليمية

لقد كان لضعف تأثير المنظمات الدولية أن وجدت الدول أن من الأفضل لها في المجال الإقليمي أن تنظم الأمن الجماعي وأن تعمل على تنظيم تعاونها السياسي والاقتصادي مما يتجاوب مع الاتجاه الحالي إلى تكوين مجموعات كبرى ولقد تضاعف عدد المنظمات الإقليمية التي تتمشى إلى حد كبير مع مجموعات القوى الكبرى الثلاث . الكتلة الشيوعية والديمقراطيات الغربية والبلاد الافريقية الآسيوية وهي شديدة الاختلاف شكلا وأثرا كالاتحادات العسكرية ومنظمات التعاون السياسي أو الاقتصادي، والجماعات التي تديرها سلطة دولية، والإمبراطوريات الاستعمارية القديمة التي يتفاوت تطورها بطئا وسرعة نحو أشكال مختلفة من التنظيم الدولي .

## الإمبراطوريات القديمة

اضطرت الإمبراطورية الاستعمارية الكبرى إزاء الدفع القومي وتطلع شعوب ما وراء البحار إلى الاستقلال ، إلى أن تتجاوب بل وتتنازل عن المركزية والإدارة المباشرة وتعترف بسيادة مختلف البلاد، وأن تتحول إلى اتحادات فيدرالية وحتى إلى منظمات دولية حقيقية، وأن تصرف النظر عن عقد روابط اقتصادية يكون لها أثر فى المجال السياسى .

ولقد صادف الكومنولث فى هذا المضمار نجاحاً ملحوظاً، إذ أصبحت المجموعة الاستعمارية البريطانية الموحدة والمركزية مجموعة من الدول المستقلة، ولقد كانت هذه الدول فى أول الأمر تكون الدومنيون الإنجليزى السكسونى ( كندا — أفريقيا الجنوبية — أستراليا — زيلندا الجديدة ) وهى تدين بالولاء لبريطانيا العظمى لتبعيتها للتاج ولوحدة الدم واللغة والتقاليد، ثم أضيف إليها فى سنة ١٩٤٧ الدومنيون الآسيوى والاتحاد الهندى والباكستان وسيلان ) كما أضيف إليها الآن اتحاد الملايو والدمنيون الأسود ( غانا فى سنة ١٩٥٧ ونيجيريا فى ١٩٦٠ ) بمعنى أن الإنجليز السكسونيين قد أصبحوا قلة منذ ذلك الوقت ( حوالى ٧٠ مليوناً بما فى ذلك بريطانيا العظمى ) فى مجموعة تضم حوالى ٥٠٠ مليون من السكان أى ما يقرب من ١/٥ الجنس البشرى .

ولقد استتبع هذا الاتساع مرونة فى المنشئات، فلم يعد هناك ( كومنولث بريطانى ) بل أصبح هناك كومنولث للشعوب المتعاونة على أساس من الحرية

لتحقيق النجاح والتقدم والتحرر . ولم يعد التاج رباطا ضروريا إذ أن الهند وباكستان عندما أصبحتا جمهوريتين لم يعد ملك بريطانيا (زعيمة الكومنولث) إلا رمزا لاتحاد يعتمد على محور التعاون الإدارى .

ولم يفرض أى إلزام قانونى على الدول الأعضاء، وظل هذا المجتمع الدولى ينقصه التنظيم نقصا ملحوظا ، وإن كان مكتب علاقات الكومنولث بلندن يكفل الروابط اللازمة بين هذه الدول، إلا أن التعاون فى صوره المختلفة يعتمد على المؤتمرات السنوية لرؤساء الوزارات وعلى اجتماعات الوزراء المختصين ( المالية والدفاع ... ) فهؤلاء الرجال الذين يحملون مسئوليات متعادلة لمختلف البلاد يتخذون قراراتهم بحرية تامة فيما يعتبرون أنه يخص الصالح العام ، ويتم تبادل وجهات النظر والمعلومات بصفة مستمرة بين الحكومات .

وعلى الرغم من تمتع المشتركين بالاستقلال التام ، وبما لهم من حرية فى إعطاء أصواتهم فى هيئة الأمم المتحدة وعدم وجود نصوص تلزم بالتعاون فيما بينهم ، فإنه تتم بينهم وحدة للعمل لايمكن إغفالها — وحدة تهدف إلى توجيه السياسة الخارجية .

وليس بينهم أية وحدة فى العمل، إلا أن كلا منهم يعمل على أن يتجنب ارتطام سياسته بسياسة الآخرين، وإذا كانت بريطانيا العظمى قد توقفت فى نوفمبر سنة ١٩٥٦ عن عدوانها على مصر فى غزو بور سعيد، فإن هذا يرجع إلى حرصها على بقاء الهند فى الكومنولث، ولقد تأثرت السياسة البريطانية تجاه الدول الآسيوية والصين الشيوعية غاية التأثر، إذ كان من الضرورى أن تأخذ فى اعتبارها موضع الدمنيون من المحيط الهندى .

وإن التضامن القوى بين دول الكومنولث ليظهر على وجه الخصوص فى المجال الاقتصادى ، إذ تتفق هذه الدول على أن تتبادل الامتيازات فى الرسوم الجمركية، وتتبادل فيما بينها نصف تجارتها الخارجية التابعة لمنطقة الاسترلينى ( وهى لاتحوى، كندا ولكنها تضم زيادة على بريطانيا العظمى ومستعمرات التاج كل بلاد

الكومنولث الأخرى يضاف إليها إيرلاندا وايسلاندا وليبيا والأردن والعراق وبرمانيا) كما تربط عملتها بالجنيه وتعتنق نفس التنظيم الخــاص بالتبادل وتضع مواردها من العملة الصعبة تحت تصرف الجميع .

ويبنى هذا الاتحاد على الصالح العـام، وتمـده بريطانيا العظمى بالمنتجـات الصناعية ورؤوس الأموال ( وعلى الخصوص رؤوس الأموال الخاصـة ) اللازمة للاستغلال، كما تمده أيضاً بالفنيين وتـكفل له شتى الخدمات « النقـل البحرى والجوى والتأمين » وكذلك فهى تمد البلاد الأخرى بالمـواد الأولية وتزودها بالدولارات التى تـكتسبهـا من صادراتها إلى أمريكا . ولقـد تم تلاؤم الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية مع الاتحاد الفرنسى على نحو أكثر صعوبة وأقل كمالا، وقد جمع دستور سنة١٩٤٦ بين المركـزية والتحالف، وكان واضحاً أن الحوادث قد سبقت وجوده .

ولقد أصبحت بلاد الهند الصينية فى سنة ١٩٥٤ مستقلة استقلالا تاماً، وكانت تونس ومراكش التى لم تـكن قد دخلت ضمن الاتحاد الفرنسى بسبب وضعها تحت الحماية قد حصلت على استقلالها التام فى سنة ١٩٥٦ .

وكان من الضرورى انتهاج سياسة اللامركزية استجابة لرغبة الشعوب فى أن تدير أمورها بنفسهـا ، لذلك قامت فى بلاد أفريقيا ومدغشقر حكومات محلية « قانون ٢٣ يونيو سنة ١٩٥٦ » .

واضطرت فرنسا بهذا إلى اختيار نظام للاتحاد يقع بين الجمهورية الاتحادية والـكومنولث كما اضطرت إلى تغيير الأسس التى كانت تسير عليها .

وهذا هو ما حققه دستور الجمهورية الخامسة إذ عرضت على بلاد ما وراء البحار أن تختار بين الاستقلال وبين اتحاد دول مستقلة ، وذلك بالنسبة لأن مشكلاتها الحربية والدبلوماسية والاقتصادية ليست إلا مشكلات يختص بها الجميع .

وفى استفتاء ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٥٨، قررت جميع بلاد ما وراء البحار فيما عدا غينيا أن تظل فى أحضان الجماعة التى يرأسها رئيس الجمهورية، وأن تـكون مجلسا

تنفيذيا ومجلس شيوخ ومجلسا للتحكيم يمارس الاختصاصات العامة ( الدفاع — الدبلوماسية — النقد — الاقتصاد ). إلا أن الجماعة ذات الطابع الفيدرالى لم تلبث أن وجدت نفسها متفككة عندما أرادت مالى ومدغشقر أن تدخلا فى السيادة الدولية ، ولقد منحتها فرنسا الاستقلال فى نفس الوقت الذى وقعت فيه اتفاقات التعاون الحربى والاقتصادى والثقافى ( اتفاقات ٢ ابريل سنة ١٩٦٠ مع مدغشقر و ٤ ابريل مع مالى ) ولم تستطع الجمهوريات الأفريقية الأخرى إلا أن تسير على نفس المنوال، وأخذت « الجماعة الجددة » بهذا نفس سمات حلف شديد المرونة بين الدول المستقلة ، أما فى المجال الاقتصادى فقد أمكن صيانة التضامن بطريقة أفضل وبقيت الوحدة الفرنسية أمراً حقيقيا ، وتضم منطقة الفرنك ، المتروبول، وأراضى ماوراء البحار وإداراتها، وكذلك مراكش وتونس، ولقد تركت دول الهند الصينية منطقة الفرنك إلا أنها استمرت على التعامل بجزء كبير من تجارتها مع فرنسا،وتقدم فرنسا فى داخل هذه المنطقة رؤوس الأموال (بصورة استغلال عام وخاص ومساعدات لموازنة مختلف الميزانيات ، كما أنها تقدم العتاد والأشياء المصنوعة، وازدادت معاونتها منذ الحرب حتى بلغت حوالى ٥ مليارات من الدولارات، وعلى ذلك تكون فرنسا قد كرست للبلاد النامية أكبر قسط من دخلها اليومى، غير أن بلاد ما وراء البحار لا تستطيع أن تعيد إلى المتروبول ما يعيده الكومنولث لبريطانيا العظمى من مزايا اقتصادية .

## كتلة البلاد الشيوعية

لكى نحيط علما بالأسس التى تقوم عليها مجموعة الدول الشيوعية نجد أنه من الصعوبة بمكان أن نتحدث عن التنظيم الدولى الذى يعترض التعاون الحر بين مختلف الدول .

ولقد كانت الكتلة الشيوعية وما زالت فى الأصل مجموعة من الدول يخضعها الاتحاد السوفيتى للرقابة الشديدة، ومع هذا فقد عرفت المرونة أخيرا طريقها إلى مجموعة هذه الدول، إذ استبدلت إلى حد ما علاقات التبعية بعلاقات أخرى من التعاون بين الحكومات الشيوعية .

ولقد تكونت منظمة الكتلة الشرقية تحت الإدارة السوفيتية فى جميع النواحى وذلك فى أعقاب الحرب .

ومن الناحية العسكرية وقعت عدة اتفاقات مزدوجة تكفل تبادل التعاون بين الاتحاد السوفيتى وبولونيا ورومانيا وهنغاريا وتشكوسلوفاكيا ويوغسلافيا وبلغاريا وألبانيا وتابلاندا وكذلك بين مختلف الدول، ويبلغ عدد هذه الاتفاقيات فى الجملة نحو ١٤ اتفاقا وذلك ابتداء من سنة ١٩٤٥، إلا أن الاتفاقات السبعة التى وقعتها يوغوسلافيا قد أعلنت فى سنة ١٩٤٨، وكانت هذه الاتفاقات قد عقدت ضد ألمانيا، حيث كان الجيش الأحمر مرابطاً على أرض أغلب هذه البلاد، وفى الواقع كانت جميع القوات المسلحة للبلاد التابعة للكتلة الشيوعية واقعه تحت القيادة العسكرية السوفيتية .

ومن الناحية السياسية فإن جميع الحكومات الواقعة تحت السيطرة الشيوعية

وكذلك البلاد الشيوعية أصلا ، قد اتخذت لنفسها سلطة فى البلاد التى يحتلها الجيش الأحمر ، وتنخرط هذه الحكومات فى السياسة الروسية عن طريق مختلف الأحزاب الشيوعية، التى ازدادت فيها ابتداء من سنه ١٩٤١ روابط وحدة الرأى والعمل ، بفضل إنشاء الكومنفورم حيث كانت تملى قراراته بواسطة الحزب الشيوعى السوفيتى .

ولقد استبد الحزب الشيوعى اليوغوسلافى فى سنه ١٩٤٨، بسبب رغبته فى الاستقلال من الناحيتين الاقتصادية والخارجية .

أما حكومات البلاد التابعة فقد اندمجت فى حكومة موسكو. وكان كل تغيير فى اتجاه الاتحاد الروسى يؤدى إلى تغيير ما فى البلاد الأخرى .

وفى مجال السياسة الخارجية كانت التبعية أكثر ظهوراً ، وكان صوت البلاد الشيوعية فى هيئة الأمم المتحدة دائماً صدى لصوت الاتحاد السوفيتى .

أما من الوجهة الاقتصادية، فقد تم فى بادىء الأمر تنظيم منطقة النفوذ السوفيتى ، ليستجيب إلى حاجات الاتحاد الروسى السوفيتى .

وقد عملت إصلاحات ملموسة فى البلاد المختلفة ، وأنشئت جمعيات كثيرة لتكفل للروس مراقبة الفروع الصناعية الشديدة الأهمية ولقد نظم الإنتاج ونظمت التجارة الخارجية لهذه البلاد بواسطة ( جوسيلان موسكو ) . ولم يتجاوز هذا التنظيم إطار الاتفاقات المزدوجة بين الاتحاد السوفيتى وكل من البلاد التابعة له، وقد كاف التنظيم الخاص الذى أنشىء فى سنه ١٩٤٩ والمسمى ( مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة ) بتحقيق التناسق بين الاقتصاديات، إلا أن هذا التناسق كان فى صالح الاتحاد السوفيتى . فعلى الرغم من الاعتمادات الضخمة التى منحت للبلاد التابعة له لإمدادها بالمعدات الروسية وبالفنيين، فإنه كان يطلب منها أكثر مما يجب ، إذ كانت تمد الاتحاد الروسى السوفيتى بموادها الأولية بأسعار أقل من الأسعار العالمية، كما كانت تدفع ثمناً للأدوية الروسية أسعاراً تفوق الأسعار

العادية وكانت عملتها الصعبة مرتبطة بالروبل، وكان يعرض عليها من ناحية أخرى سياسة موحدة للتصنيع رغم اختلاف قدراتها الاقتصادية .

وكانت سياسة اندماج البلاد التابعة اندماجا محكماً فى الاتحاد السوفيتى تفسر بما كان يساور ستالين ثم مالنكوف من بعده من رغبة فى مناصرة الاشتراكية، وذلك بجعل الاتحاد السوفيتى عظيم القوة اقتصاديا وعسكريا ، لدرجة لا يمكن المساس بها .

ثم حدث بعد ذلك بعض التطورات ، فلقد كان للتقدم الاقتصادى الذى حققه الاتحاد السوفيتى والرغبة فى جمع شتات البلاد المحايدة، وكذلك ما كان يجب أن تقيم له روسيا وزنا لما تبديه الدول التابعة من شعور بعدم الرضا ، كل هذا قد دفع الروس إلى اتخاذ وضع أكثر مرونة بالنسبة لبلاد أوروبا الشرقية، ومنحها بعض ما يرضيها، ففى سنه ١٩٥٤ بدأت روسيا فى حل جزء من الشركات ذات الاقتصاد المختلط .

وفى فبراير سنة ١٩٥٦ هاجم المؤتمر العشرون للحزب الشيوعى البلشفى النظريات التى ينادى بها ستالين ، كما وجه النظر إلى الطرق المختلفه التى تؤدى إلى الاشتراكية .

وفى أبريل ١٩٥٦ حل الكومنولث، وذلك لمحاولة ربط روسيا بيوغوسلافيا بالمعسكر السوفيتى، ولتسهيل إيجاد جبهات شعبيه فى البلاد البورجوازية، ولإقامة السياسة الخارجية السوفيتية الجديدة على أساس من التفاهم والصداقة مع العالم الآخر .

وفى ٣ أكتوبر سنة ١٩٥٣ ، تبلورت مفاهيم جديدة لتجديد العلاقات بين الاتحاد السوفيتى وبين الديموقراطيات الشعبية، فمن مساواة فى العلاقات الاقتصادية إلى مساعدات اقتصادية سوفيتية ، إلى مفاوضات مزدوجة لمرابطة القوات السوفيتية .

إلا أن هذه الامتيازات الممنوحة للبلاد التابعة لها لم تتجاوز أضيق الحدود

حيث كان يجب على هذه البلاد أن لا تلغى بأى حال من الأحوال النظام الشيوعى أو أن تخرج من الكتلة الدبلوماسية العسكرية للشرق ، أو أن تناقش ما لموسكو من وضع ممتاز فى إدارة المعسكر الاشتراكى، ولقد أصبحت الشيوعية القومية فى بولونيا أخف وطأة ، إلا أن الثورة الهنغارية كان قد تم إخمادها .

ولقد ظلت الارتباطات الدبلوماسية والعسكرية قائمة واستمر الجيش الروسى يرابط فى أرض بعض البلاد التابعة، كما بقيت السلطة فى أيدى الشيوعيين فى كل مكان ، إلا أن هذا الاندماج فى الاتحاد السوفييتى أخذ يتسم منذ ذلك الحين بسمات قريبة جدا من التعاون، دون أن تصل إلى الحد الذى يمكن معه القول بأنه « الكومنولث الاشتراكى » .

وفى المجال السياسى ، لم يبعث النظام المركزى لإدارة الأحزاب الشيوعية من جديد، إذ حافظت هذه الأحزاب على وجود الاتصال عن طريق المحادثات المزدوجة، ولقد ضم مؤتمر موسكو فى نوفمبر سنة ١٩٥٧ رؤساء الأحزاب الشيوعية جميعاً فى جو كان المجال فيه ممهداً للمباحثات ، إلا أن الحزب الشيوعى السوفييتى كان يسعى دائماً إلى أن تسود رسالته، وإن كان ذلك لا يتم إلا عن طريق المناقشة وتبادل شتى وجهات النظر .

ومع هذا فقد طاب لموسكو أن تعتمد على إخلاص « الطبقة الجديدة » التى بقيت فى الحكم بفضل مساعدة الروسيين ، ومع أن الطبقة الحاكمة فى هذه البلاد التابعة لم تعد مضطرة إلى أن تنقل التجربة السوفيتية حرفياً إلا أنه يجب عليها مع هذا أن تستمر فى اعتبار هذه التجربة مثلها الأعلى الوحيد .

ولقد أنشئت منظمة عسكرية ، على نسق منظمة حلف شمال الأطلنطى « N. A. T. O. » لاستئناف اتفاقيات باريس التى تهدف إلى نزع سلاح ألمانيا الغربية .

ولقد وقعت فى ١٤ مايو سنه ١٩٥٥ معاهدة فارسوفيا من الاتحاد السوفييتى وألبانيا وبلغاريا وهنغاريا وبولونيا ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا ، وكانت هذه

المعاهدة معاهدة صداقة وتعاون وتبادل المساعدة فى حالة العـدوان المسلح فى أوروبا، وتمخضت هذه المعاهدة عن مولد التنظيم الآتى :

ا — اللجنة الاشتراكية السياسية وتجتمع فى أغلب الأحيان .

ب — اللجنة الدائمة المكلفة بعمل التوصيات فى المسائل الخارجية .

جـ — السكرتارية وإدارة عسكرية موحدة تحت إدارة ماريشال سوفييتى مع أركان حرب عام فى موسكو، وهناك أيضاً يمارس الاتحاد السوفييتى سيطرة تخول له حق مراقبة الدول التابعة، إلا أن مجـرد وجود منظمة لهذه الاتفاقات المزدوجة كان تسمح لهذه الاتفاقات الأخيرة أن توضح وجهة نظرها بشكل جماعى وهى بهذا قد أوضحت عدم رغبتها فى إعادة تسليح ألمانيا الشرقية التى كانت قـد دخلت فى حلف فارسوفيا فى ٣٠ يناير سنه ١٩٥٦ . وفى المجـال الاقتصادى أصبح مفهوم التعاون أكثر واقعية للاتحاد السوفييتى فأخذ يمد البلاد الخاضعة له منذ ذلك الوقت بالعون وأعاد النظر فى أسعار مشترياتها وما تقوم بتوريده من سلع حتى تساير ركب العدالة، وإن « C.O.M.E.C.O. » لتزيد من روابط التعاون فى المجال الاقتصادى وتعمل على تنمية الصناعات التى يمتـاز بها كل بلد حتى تستطيـع فى هذا المجال أن تفى بحاجات البـلاد الأخرى الاشتراكية، بل وتصبـح بلاداً مصدرة لخارج الكتلة الشيوعية فى إطار من خطط المساعدة الروسية للبلاد النامية، ويبدو أنه من الممكن أن تتم مناقشات معينة فى داخل هذه المنظمة، وذلك عندما تعلن الحكومات المختصة عدم إمكان تحقيق هذه الخطط .

ولا تشترك الصين فى هذه المنظمة التى تضم البلاد الشيوعية، وهى لا تمثل إلا بمراقبين فى الـ « C.O.M.E.C.O.N. » وفى حلف فارسوفيـا وعلى الرغم من أنها حليفة للاتحاد السوفيتى الروسى بمقتضى معاهدة « ١٤ فبراير سنة ١٩٥٠ » إلا أنها تعد حملا يزداد ثقله يوماً بعد يوم على السياسة الدونية والأيديولوجية الشيوعية .

## تنظيم الدول الأمريكية :

لقد ظهر التضامن الأمريكى ، من قديم الأزل ، مع حروب استقلال أمريكا اللاتينية وذلك فى بداية القرن التاسع عشر، وقد أخذ الطابع الفيدرالى الذى أقرته منذ حكم بوليفارد أغلب دول أمريكا الشمالية والجنوبية، واتخذته فى أغلب الأحيان شعارا للقارة أجمعها .

إلا أن تنظيم هذه الدول لم يتم تكوينه إلا أخيراً وبطريقة غير متكاملة. ونظرا لاشتراك هذا التنظيم فى نفس المجموعة الجغرافية وفى نفس الجو الذى كان يحيط باستثمار دولة جديدة، فإن الدول الأمريكية قد وجدت نفسها وقد مزقتها المسافات الشاسعة والمناقشات والنزاع على الحدود . وللولايات المتحدة على البلاد اللاتينية والأمريكية تأثير كبير وجاذبية عظيمة، ومع هذا فإنها تثير أيضا موجة عميقة من عدم الثقة، وفى الحقيقة لم يشكل التنظيم المشار إليه إلا لرد خطر خارجى.

ومؤتمر عدم التدخل فى شئون أمريكا الذى انعقد فى ١٨٨٩ / ١٨٩٠ لم يسفر إلا عن إنشاء مكتب تجارى للجمهوريات الأمريكية ، غير أن دوره فى إمداد هذه الجمهوريات بالمعلومات الاقتصادية أخذ يزداد اتساعا بالتدريج حتى دعى فى سنة ١٩١٠ باسم اتحاد عدم التدخل فى شئون الأمريكيين، ولكنه على الرغم من الاجتماعات الدورية لمؤتمر عدم التدخل فى شئون أمريكا فقد ظل التعاون بين الجمهوريات الأمريكية واهيا . ولقد توطدت الروابط وازداد هذا إحكاما إبان الحرب العالمية الثانيـــة وماتلاها من تنافس بين الشرق والغرب، كما أقيمت مؤتمرات استشارية كبيرة العدد على مستوى وزراء الخارجية، ولقد حددت هذه المؤتمرات فى بادىء الأمر منطقة الأمن التى تهدف إلى ضمان حياد القارة الأمريكية،

ثم أعلنت بعد دخول الولايات المتحدة الحرب تضامن الجمهوريات الأمريكية، وانضمامها لحلف الأطلنطى .

ونظمت معاهدة ريو دى جانيرو ( ٢ سبتمبر سنة ١٩٤٧ ) الدفاع المتبادل فى حدود منظمة الأمن الأمريكية ، ولم تتنبأ هذه المعاهدة بالهجوم على الأرض الأمريكية فحسب ، لكنها احتاطت أيضاً من وقوع الانقلاب الداخلى الذى تؤدى إليه الدعاية الأيديولوجية المنافية للمبادئ الديموقراطية البرلمانية ولم يكن المقصود من وراء هذا هى الدكتاتورية لجنوب أمريكا، وإنما كانت الشيوعية هى وحدها المقصودة بهذا، ولم توقع كندا هـذه المعاهدة ، كما امتنعت عن توقيعها الأكوادور ونيكاراجوا .

وفى المجال السياسى فإن مؤتمر سانتياجو فى ٦ مارس سنة ١٩٤٠ كان قد حدد الأسس التى يقوم عليها مذهب عدم التدخل فى شئون أمريكا وقد حدد ميثاق بوجوتا . فى ٣٠ إبريل سنة ١٩٤٨ هذه الأسس. وخلق منظمة للولايات المتحدة O .E. A. فبدأت عملها فى سنة ١٩٥١،وهى منظمة للتعاون تقوم على المساواة بين الدول الأعضاء إذ لم تعد الرئاسة والسكرتارية العامة قاصرة على الولايات المتحدة . وتضم هذه المنظمه O. E, A, مؤتمر الدول الأمريكية الذى يتكون من لجنة عليا تجتمع كل خمس سنوات، ومجلس وزراء الخارجية الذى يجتمع فى حالة الضرورة ( وتعاونه لجنه تختص بالدفاع ) كما يشمل مجلس المنظمة ومجلسا دائما يتكون من ممثلين دبلوماسيين للدول الأعضاء تعاونهم فى ذلك ثلاث لجان متخصصة ( المجلس الاقتصادى والاجتماعى — القضائى والثقافى ) وتظل السكرتارية العامة محتفظة باسم الاتحاد البانا ميريكى ( بين الدول الأمريكية ) وتتخذ واشنجتن مقرا لها .

وتحوى منظمة ( O . E .A. ) ٢١ دولة تمثل حوالى ٣٥٠ مليون من السكان، « الولايات المتحدة ـ المكسيك ـ هندوراس ـ جواتيمالا ـ بنما ـ سلفادور ـ كوستاريكا ـ كوبا ـ هايتى ـ جمهورية الدومنيكية ـ فنزويلا ـ كولومبيا

اكوادور – بيرو– بوليفيا – البرازيل– أورجواى–باراجواى–شيلى–الأرجنتين) وقد احتفظ لكندا بمكانها فى حين أنه لم يعمل لمكان المستعمرات الأوربية الأمريكية حسابا .

وقد اتخذ ميثاق بوجوتا طريقة لتنظيم المنازعات بين الدول الأمريكية تنظيما سلميا ، وأما حلف بوجوتا فلم تكن جميع الدول قد انتظمت فيه.

وقد اقترنت التعرية التأسيسية للمذهب البانامريكى بفتور عجيب فى العلاقات بين الولايات المتحدة والدول اللاتينية الأمريكية، وكانت الثقة فى هذه العلاقات أقل من ذى قبل . وظلت نتائج التعاون محدودة إلى أبعد مدى .

وقد أرادت الولايات المتحدة فى المجال السياسى استخدام حلف ريو ومنظمة (O. E. A.) لتنظيم المنازعات بين الدول الأمريكية بغير أن تتدخل فيها هيئة الأمم (وهذه حالة قضية جواتمالا سنة ١٩٥٤) كما أرادت استخدامها فى مكافحة آثار الشيوعية، ولقد حصلت الولايات المتحدة من المؤتمر العاشر لكاركاس سنة ١٩٥٤ على الأصوات (لإعلان التضامن) وذلك للمحافظة على سلامة الدول الأمريكية سياسيا ضد تدخل الشيوعية الدولية . ولقد حاولت الولايات المتحدة أن تقود الدول اللاتينية فى حرب باردة، إلا أنها اصطدمت بعقبات لم تستطع أن تكشف عنها ولقد تحقق التعاون فى المجال السياسى إلى حد ما، إلا أن نصيب المجال الاقتصادى فى تحقيق هذا التعاون لم يكن شيئا مذكورا .

وتمارس الولايات المتحدة ضغطا كبيرا على الاقتصاديات اللاتينية الأمريكية وخصوصا على أثر ضعف التاثير الأوربى، وقد ساعد على ممارسة هذا الضغط كثرة شرائها للمواد الأولية وتعدد شركاتها ولكنها كانت دائما – باسم حرية التبادل – تتجنب القيام بأى عمل حقيقى من نوع الاقتصاد الأمريكى، لذلك كانت دول جنوب أفريقيا التى تحتاج إلى التصنيع كى تحسن موازنة اقتصادياتها وتستطيع الاعتماد على استقرار أسعار مواردها الأولية تلوم الولايات المتحدة على معارضتها لكل اتفاق حقيقى على المنتجات الأساسية، كما تلومها على عرقلة التصنيع وعدم إقراضها

قدرا كافيا من الدولارات. (والحقيقة إن المعونة المالية الأمريكية الأساسية قد وجهت إلى أوروبا) وبالنسبة لعدم إتمام الاتفاق الاقتصادى العام وإنشاء بنك التعمير لجنوب أفريقيا، وهما اللذان كانت تطالب بهما البلاد اللاتينية الأمريكية، فقد تولد شعور ضد الولايات المتحدة ، مما أضعف منظمة . O. E. A وساعد على زيادة اتحاد الدول اللاتينية فى خارج نطاق الولايات المتحدة ( مشروع منطقة التجارة الحرة بين بلاد أمريكا الوسطى ) .

# منظمة الأطلنطى

لقد اضطرت دول أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية لمواجهة السياسة السوفيتية إلى إيجاد تحالف دفاعى دائم سمى « منظمة الأطلنطى » .

ولقد شغلت دول أوروبا الغربية فى أعقاب الحرب بمولد الخطر الألمانى من جديد ذلك الذى كانت قد وجهت ضده المعاهدات الإنجليزية السوفيتية (٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ ) والفرنسيه السوفيتية ( ٦ ديسمبر سنة ١٩٤٤ ) وكذلك معاهدة دنكرك بين فرنسا وبريطانيا العظمى ( ٤ مارس سنة ١٩٤٧ ) .

وعلى أثر الانقلاب الشيوعى فى براغ (٢٢ فبراير سنة ١٩٤٨ ) كانت معاهدة بروكسل بين بريطانيا وفرنسا وبلجيكا وهولاندا ولوكسمبرج (١٧ مارس سنه ١٩٤٨) موجهة هذه المرة لصد كل عدوان مسلح فى أوروبا، وقد دفع الحصار الروسى لبرلين الغربية الذى بدأ سنة ١٩٤٨ ، البلاد الموقعة على معاهدة بروكسل إلى البحث عن تأييد الولايات المتحدة، كي تضمن لنفسها دفاعا مجديا عن أوروبا العربية.

وكانت الولايات المتحدة قد آزرت اليونان وتركيا ( نظرية ترومان فى ١٢ مايو سنه ١٩٤٧ )وعرضت مساعدتها الاقتصادية على البلاد الأوروبية ( مشروع مارشال فى ٥ يونيو سنه ١٩٤٧ ) وكانت هذه المساعدة قد تضاءلت من جانب الاتحاد السوفيتى والبلاد التابعة له، كما قبلت الولايات المتحدة أيضا أن تعقد مع أوروبا الغربية حلفا دفاعيا إقليميا على غرار حلف ريو على أن يكون متفقا مع نصوص ميثاق هيئه الأمم « مادة ٥١ ».

وتضم هذه الجماعة الدفاعية بلادا أخرى غير الولايات المتحدة وأعضاء حلف بروكسل الخمسة، ولقد عقدت معاهدة شمال الأطلنطى فى ١٤ إبريل سنة ١٩٤٩ فى

واشنجتن، ووقعتها الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا العظمى وفرنسا وبلجيكا وهولاندا ولوكسمبرج والنرويج والدينمرك وايسلاندا وإيطاليا والبرتغال، ثم قبلت فيه اليونان وتركيا فى ٨ فبراير سنة ١٩٥٢، وألمانيا الغربية فى ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٥٤.

ويضم حلف الأطلنطى الآن ١٥ دولة أعضاء تمثل حوالى ٤٠٠ مليون من السكان وأكبر جزء من الموارد الصناعية الأولية، وهو حلف عسكرى للدفاع الإقليمى يحوى البلاد الأعضاء فى أوروبا وأمريكا الشمالية وتركيا والمصالح الفرنسية فى الجزائر . الجزر الخاضعة للقوانين المعمول بها فى أحد أجزاء منطقة شمال الأطلنطى فى شمال مدار السرطان .

وترمى المعاهدة إلى إيجاد منظمة عامة للدفاع عندما يحين وقت السلام مع إنشاء مؤسسة دائمة : منظمة حلف شمال الأطلنطى ( O . T . A . N. ) إلا أنها لم تكن معاهدة عسكرية خالصة، إذ كانت تهدف إلى تطور التعاون الاقتصادى والاجتماعى والثقافى بين الأعضاء الموقعين عليها .

فإلى أى حد أمكن تحقيق هذه الغايات ؟

لقد أصبحت منظمة حلف شمال الأطلنطى منظمة دولية شديدة التعقيد، إلا أنها قد اكتملت وقويت على مر السنين . ويتكون مجلس حلف شمال الأطلنطى من ممثلى الدول الأعضاء ويجتمع على مستوى الوزراء مرتين أو ثلاث مرات فى العام.

ولكنه ابتداء من سنة ١٩٥٢ كان حضور ممثل دائم لكل دولة يسمح بعقد المجلس مرة أو أكثر فى كل أسبوع، والمجلس هو الإدارة العليا للحلف، إلا أنه ليس بمنظمة دولية، ومع أنه يجب أن تؤخذ قراراته بالإجماع إلا أن روح التعاون فيه قد بلغت مداها .

ويعاون المجلس كثير من اللجان ومجموعات متخصصة للعمل وسكرتارية دولية، وتتخذ جميعها بأريس مقرا لها. ولكن المجلس يستطيع أن يعقد جلسات فى عواصم أخرى للبلاد الأعضاء .

ويوضع التنظيم العسكرى للحلف تحت سلطة المجلس ، وبعد أن خمدت حرب كوريا ، اتخذ المجلس قراراً بإنشاء قوة عسكريةموحدة تحت سلطة قيادةعليا ، وذلك لتجنب احتمال وقوع أى عدوان فى أوربا .

ويناط باللجنة العسكرية المكونة من رؤساء أركان حرب البلاد الأعضاء إدارة دفة السياسةالعسكريةللحلفاء، ويعهد بتغييرهذهالقرارات إلى اللجنة الدائمة التى تتكون من ممثلين لرؤساء أركان الحرب بالولايات المتحـــدة وبريطانيا وفرنسا ، وتضم هذه اللجنةعدة لجان أخرى متخصصة « مكتب التنسيق العسكرى، واللجنة الاستشارية للبحوث والنهوض بالملاحة الجوية وكـلية حلفاء الأطلنطى للدفاع » .

وينقسم المجال الاستراتيجى الذى تهيمن عليه منظمة حلف شمال الأطلنطى إلى ثلاث قيادات عليـا ( أوربا ، المحيط الأطلنطى ، المـانش وشمال الجزر البريطانية) كما يدخل فى هذا المجال جماعة استراتيجية إقليمية ( كندا ـ الولايات) ورؤساء هذه الجماعة الأخيرة مسئولون أمام الجمعية الدائمة .

ولقد كان العمل الذى حققته منظمة حلف شمال الأطلنطى فى الأصل عملا عسكريا، وكان الأمر يتعلق بتنظيم الدفاع عن أوربا الغربية وأمريكا الشمالية، وذلك وفقـا للخطة العســـكرية عند أى هجوم يأتى من ناحية الشرق . كما كان الأمر يتعلق أيضا بأن ينشـأ اعتبارا من وقت السلام نظـام للدفاع الموحد ، لتفادى وقوع هجوم مفاجئ .

ولقد تم تغير الإطار العام بشكل يدعو إلى الارتياح، وذلك فيمايختص بجميع مراحل القيادات والروابط الضرورية بـين مختلف القوات الوطنية، إلا أنه كان من الصعب بمكان ملء هذا الإطار .

وكانت النتـائج أقل أهميـة بالنسبة لمـــا يتم تحقيقه فعـلا، وبالنسبة لتنسيق العتاد الحربى .

ولم تكن بلاد الأطلنطى إبان حرب كوريا تملك فى أوربا سوى اثنى عشرة فرقة و ٤٠٠ طائرة و ٤٠٠ بارجة، ولم يكن يوجد أكثر من ٢٠ مطارا للطائرات المعتادة .

ولقد حدد مؤتمر لشبونة فى فبراير سنة ١٩٥٢ كأهداف ضرورية لا غنى عنها حدا أدنى قدره خمسين فرقة و ٤٠٠ طائرة على أهبة الاستعداد للحرب ، إلا أن تكوين هذه القوة الدفاعية — وهى مازالت مع هذا دون القوات السوفيتية ( ١٧٥ فرقة ) — كان من شأنه أن يحمل المالية عبئا لا يقل عما كان يحس به الاقتصاد الغربى من اضطراب خطير . ولقد كان انخفاض مستوى المعيشة وما لازمه من اضطرابات إجماعية ، كفيلا بتجريد جهود الدفاع من الفائدة المرجوة .

ولقد تضاءلت القوة العسكرية وتعادلت مع إمكانيات الغرب الاقتصادية ورؤى من الأفضل أن تزيد الأسلحة النارية مع القوات العاملة التى قلما تتجاوز الخمس عشرة فرقة . ولقد تطورت المواصلات تقدما ملحوظا ( المطارات — المواصلات التليفونية ) .

وتنظيم الجهد العسكرى العام لا يحول دون قيام الجيوش الوطنية وعمل الميزانيات العسكرية المحلية ، إلا أن المعاونة المتبادلة قد ازدادت نموا حيث إن البلاد التى بلغت حداً كبيرا من التقدم الفنى قد قدمت للبلاد الأخرى كل ما تحتاج إليه من عتاد حربى بدون مقابل . ولقد تولت تمويل الأعمال المتعلقة بخطوط المواصلات الدول الأعضاء بما يتناسب وموارد كل منها .

ورغم هذا التضامن الفعلى، فلقد بلغ التقدم فى مجال التنسيق حدودا ضيقة مما دعا حلف شمال الأطلنطى إلى إسداء النصح بمراعاة التعاون الفنى وتنسيق العتاد الحربى، غير أنها لم تكن لتستطيع أن تتخذ باسمها منهجا للإنتاج

أو أن تقوم بعمليات الشراء . وظلت البلاد المختلفة حرة فى اختيار مواردها وقليلا ما كانت مستعدة لإقامة أسس عامة، ومن أجل هذا كان من المستحيل الأخذ بفكرة السلاح « الأطلنطى » وإن كان مجال الإمدادات قد خطا فى سبيل التقدم خطوات واسعة .

وإن أهمية هذا الحلف لتعتمد على مجموع القوة الذرية الأمريكية ، وعلى القدرة فى رد العدوان بوساطة التكتيك الحربى للقيادة الجوية التابعة لأركان حرب الولايات وليس للحلف المذكور .

ولا يمكن تنظيم الدفاع الأوربى ، أو حتى وجوده أصلا، إلا فى حماية « المظلة » الأمريكية، هذا ويحتفظ الأمريكيون بمراقبة التكتيك الخاص بالأسلحة الذرية المخزونة فى البلاد الأوربية .

ومن ثم فإن الولايات المتحدة تلعب فى التحالف دورا هاما ، وعلى الرغم من كل ما يتم من المشاورات وتبادل الرأى ، إلا أن العود المفاجىء إلى العدوان ، يجب أن تتصدى له فى الحال الأسلحة الذرية الأمريكية. وإنه لتقع على كاهل رئيس الولايات المتحدة مسئولية الضغط على الزناد لإعلان بداية الهجوم .

ورغم نص المعاهدة فإنه لم يصل إلى دائرة الحلف أى عمل خاص فى المجال الاقتصادى وفى أثناء الإجراءات الخاصة بالاختيار السنوى، بذل جهد كبير لتنسيق برنامج الدفاع مع ما يتفق والموارد الوطنية، وكذلك لتوزيع الأعباء بين الدول الأعضاء توزيعاً عادلا . غير أن الحلف لم يلق بالا إلى تنسيق المنتجات وموازنة التبادل بين الأعضاء .

والولايات المتحدة هى التى ساهمت بأكبر نصيب مالى فى هيئة العتاد الحربى أو المساعدة الاقتصادية . ولقد تسلمت دول أوربا الأعضاء فى الحلف من الولايات المتحدة ١٦ مليار دولار من العون العسكرى والاقتصادى، فضلا

عن عشرة مليارات من الدولارات من مشروع مارشال للمعاونة الاقتصادية كما تسلمت من كندا ١ ½ مليار من المصروفات العسكرية للحلف ، تمثل من ٥٥ إلى ٦٠ ملياراً من الدولارات سنويا ، منها ٤٠ إلى ٥٠ فى أمريكا الشمالية، والباقى فى البلاد الأوربية .

ولم تمنح الولايات المتحدة العون العسكرى والاقتصادى للحلف باعتباره حلفا ، وإنما منحته على حدة لكل من الدول الأعضاء، وذلك عن طريق الاتفاقات الثقافية ، مما زاد أيضا فى النفوذ الأمريكى .

أما فى المجال السياسي، فقد بدا النقص بصورة فادحة، حيث لم تتخذ الدول الأعضاء موقفا مشتركا فى السياسة الخارجية اللهم إلا فى مشكلة العلاقات مع الاتحاد السوفيتى فى أوربا . ولقد تشاورت الدول الأعضاء فيما بينها قبل أن تجيب عن المذكرات السوفييتية ، وعملت على أساس من التضامن مما حقق لها نجاحا باهرا . ولكن الاتحاد السوفيتى من سنة ١٩٥٥ يعتنق سياسة التنافس مع الدول الأخرى ، سعيا، وراء حل العلاقات الدولية ، مع استخدام الاضطرابات السياسية والتدخل اقتصاديا فى شئون دول العالم الأخرى . ولم يعد التهديد فى أوربا تهديدا عسكريا صرفاً بل إنه فى آسيا وفى إفريقيا يعد تهديدا اقتصاديا وسياسيا أى أن السياسة الغربية فى هذه البلاد ليست متناسقة بل وقد تتصادم أحيانا كما ظهر ذلك فى أحداث السويس وفى إفريقيا الشمالية والكنغو . وإن اختلاف وجهات النظر فى السياسة الخارجية وهى لا تتفق مع ما يجب فى الدفاع من تضامن، لتفسر ما يحرزه الطرف الآخر من نجاح . ولم يهاجم الروس حلف شمال الأطلنطى فى مواجهة أوربا ، وإنما عمدوا إلى تحويل دفته بحيث يستفيدون من اختلاف الغرب وتردده .

ويبدو أن الدول الأوربية قد أدركت ضرورة التضامن الواقعى فى السياسة الخارجية، وإنها تأمل فى دوام التشاور فيما بينها لتحديد سياسة مشتركة ليس بالنسبة للاتحاد السوفييتى فحسب وإنما بالنسبة لغيره من البلاد. والولايات المتحدة هى أكثر البلاد معارضة لهذه السياسة، حيث إنها تعتبر أن تعدد ارتباطاتها مع الدول فى أنحاء العالم يحول بينها وبين أن تسير فى كل سياستها الخارجية على منوال سياسة الحلف وفى الحقيقة فإن الولايات المتحدة تريد أن تلعب دورها فى محاربة الاستعمار بالنسبة لبلاد العالم الأخرى وأن تقف من روسيا موقف الند للند ذلك مع احتفاظها فى نفس الوقت بالتحالف الأطلنطى.

وإن تعيين « سباك » فى ١٥ مايو سنة ١٩٥٧ بالسكرتارية العامة مع ممارسته أيضا لمهام منصب رئيس حلف الأطلنطى، يهدف إلى أن يجعل من رجل الدولة الأوربى المحرك الحقيقى للحلف ، ويعمل المجلس بحثا سياسيا سنويا يعده السكرتير العام وتتبع الإجراءات الودية لفض المنازعات بين الدول أعضاء الحلف ( مشكلة قبرص ـ الخلاف الإنجليزى الأيرلندى ). ويجب على هذه الدول أن تعقد المجلس الدائم فى كل ما يتعلق باتجاهاتها السياسية التى تؤثر فى استمرار هذا التحالف .

ويبدو مع هذا أنه ليس من المؤكد أن تدعيم التعاون يمكن أن يكون كافيا لتحويل الدور الذى تقوم به منظمة حلف الأطلنطى (من دورها كحلف للدور الذى تقوم به منظمة الجماعة) فهذه الجماعة تكون ذات قوة وبأس إذا اتحدت فى وضعها البحرى وفى تقاليدها وحضارتها ومدى إدراكها للديموقراطية، إلا أنه كان من الصعب تحقيق فكرة الجماعة بالنسبة لاستمرار المناقشة خارج أوربا ، وعلى الأخص بالنسبة لانعدام التوازن بين الولايات المتحدة من ناحية والبلاد الأوربية من ناحية أخرى .

وقد يمكن التخفيف من حدة فقدان التوازن إذا أمكن تنظيم أوربا الغربية تنظيما أكثر فاعلية .

كانت أوربا الغربية أول البلاد التى سارعت بقبول فكرة المنظات الدولية الإقليمية عن طيب خاطر، فقد تحقق فيها قيام هذه المنظات على أحسن الوجوه .

ولقد تجزأت أوربا الغربية إلى بلاد ذات كثافة قليلة أو متوسطة، ولخوفها من التوسع السوفييتى والوقوع فريسة الأزمات الاقتصادية التى تحدث فى أعقاب الحرب، ولكونها لاتستطيع النهوض بغير المعونة الأمريكية، فقدعملت بطبيعة الحال على الاتحاد كي تستطيع أن ترفع من مستوى معيشتها وتدافع عن استقلالها،ولكى تستطيع كذلك أن تجد لنفسها بين الدولتين العملاقتين مكانا دوليا جديرا بمكانتها وماضيها ، وبما لها كذلك من مقدرة إنسانية وقوة صناعية .

ولكن هذا المجهود الذى بذلته المنظمة قد ارتطم بعقبات، ذلك لأن بعض البلاد لم تقبل إلا تعاونا محدودا باحتفاظ بريطانيا بما بينها وبين بلاد الكومنولث من روابط، ورغبتها أيضا فى أن تظل مخلصة فى الاحتفاظ بالمحل الثانى بعد الولايات المتحدة ، وقد دفعها كل ذلك إلى أن ترفض كل ارتباط فى المجال الأوربى ، وعلى هذا النمط سارت البلاد الاسكندنافية إذ سعت إلى التعاون فيما بينها وأنشأت مجلسا على غرار المجالس الاستشارية .

وعلى العكس من ذلك فقد قبلت بعض الدول الأخرى أن تحد من سيادتها بالانتظام فى جماعة ما وهى دول أوربا الإقليمية الست : فرنسا ، وألمانيا الغربية ، وإيطاليا، وبلجيكا ، وهولاندا، ولوكسومبورج، وقد سبق أن كونت الدول الأخيرة الثلاث اتحادا اقتصاديا للبنيلكس .

ويمكن أيضا أن نميز بين أوربا الغربية وبين أوربا الصغيرة وتشمل البلاد الستة التى وافقت على مبدأ التعايش الجماعى والنظريات الدولية .

منظمات التعاون :

لقد كانت البلاد الأوربية التى تؤيد فكرة التعاون هى التى ظهرت فى بادئ الأمر .

ففى ١٦ ابريل سنة ١٩٤٨ أنشئت الهيئة الأوربية للتعاون الاقتصادى ( O. E. C. E. ) كى تضع للبلاد الأوربية المستفيدة من مشروع مارشال برنامجا لرفع مستوى المعيشة فى هذه البلاد .

وفى الواقع فإن كل دولة قدأعادت بناء اقتصادها حيثما تريد، واقتصرت مهمة هذه الهيئة على تأييد التعاون اختيارا بين الدول الأعضاء، لتعيين هيئة بين الحكومات تتخذ باريس مقرا له، ومجلسها الذى يتكون من ممثلين للدول الأعضاء يصدر قراراته بإجماع الآراء، وتعاونه فى مهامه لجان تخصصت فى هذا الشأن.

وتضم الهيئة ثمانية عشر عضوا: ألمانيا الغربية، والنمسا ، وبلجيكا ، والدانمارك ، وفرنسا، وبريطانيا ، واليونان، وأيرلاندا ، والسلانيا ، وإيطاليا ، ولوكسومبورج ، والنرويج، وهولاندا، والبرتغال، والسويد، وسويسرا، وتركيا، ولقد قبلت أسبانيا فى سنة ١٩٥٦، أما الولايات المتحدة وكندا فهما عضوان شريكان فى الهيئة وتشترك يوجوسلافيا فى بعض الأعمال .

ولقد ركزت الهيئة جهودها على وجه الخصوص نحو تحرير التبادل بين الدول الأوربية ، وذلك بإلغاء نظام الحصص واتباع نظام المقاصة الجماعية بين الدول : الاتحاد الأوربى للدفوعات المنشأة فى سنة ١٩٥٠ والذى حل محله الاتفاق النقدى الأوربى فى سنة ١٩٥٩ . وبهذا أمكن التبادل بين دول الهيئة الأوربية للتعاون الاقتصادى ( O. E. C. E. ) أن يزداد تقدما ، غير أنه لم يتم تحقيق التناسق بين مختلف الاقتصاديات الوطنية . وعلى الرغم من هذا فإن الهيئة تقوم بدور فعال

فى دراسة مختلف المشاكل والإحصائيات وتهيئة الاتصال بين رجال السياسة والخبراء فى مختلف البلاد، كما أنها تشترك فى إيجاد جو من الوعى والتعاون فى المجال الاقتصادى، ولو أنها لا تستطيع أن تفرض برنامجا عاما على الحكومات الأعضاء .

ولقد أدت بعض الجهود التى بذلت فى مجال التعاون رغم طاقتها المحدودة إلى عقد المؤتمر الأوربى لوزراء المواصلات فى سنة ١٩٥٣، وهو مجرد أداة للتنسيق، كما أدت هذه الجهود إلى إيجاد المجلس الوزارى للزراعة والتموين فى سنة ١٩٥٤، الذى أنشىء على ضوء مبادىء الهيئة والذى يعتبر أداة للإعلام والدراسة، وأدت هذه الجهود أيضا إلى إنشاء المجلس الأوربى للأبحاث النووية سنة ١٩٥٣ وهو يقوم على الأغراض العلمية الخالصة، كما أدت أخيرا إلى إنشاء اللجنة الأوربية للطيران المدنى فى سنة ١٩٥٤، وهى مجرد لجنة استشارية .

وإن مهمة المجلس الأوربى المنشأ فى ٥ مايو سنة ١٩٤٩ تستهدف تقدم التعاون السياسى بين الدول الأوربية .

ويشتمل هذا المجلس على جمعية استشارية ولجنة من الوزراء، ويتخذ مدينة ستراسبورج مقرا له .

وهذا المجلس يتكون من ١٥ دولة وكان منذ سنة ١٩٤٩ يضم بلجيكا، والدانمارك، وفرنسا، وبريطانيا، والنرويج، وهولاندا، والسويد، وتركيا، وفى سنة ١٩٥٠ انضمت إليه ألمانيا الغربية، كما انضمت النمسا فى سنة ١٩٥٦ .

ويتكون المجلس الاستشارى من رجال البرلمان فى الدول الأعضاء، وتقوم الحكومات أو البرلمانات نفسها بتحديد عددهم، ولا يتخذ هؤلاء الأعضاء أماكنهم باعتبارهم مفوضين وطنيين، وإنما يتم ذلك على أساس التنظيم الأبجدى، وتجمعهم الاتجاهات السياسية .

ويشكل المجلس مجتمعا سياسيا أوربا حقيقيا تدور فيه مناقشة مشاكل النظم الأوربية، إلا أنه ليس للجمعية الاستشارية سلطات ما، فهى لا تستطيع إلا الاقتراع

على التوصيات بأغلبية الثلثين وتقدمها إلى لجنة الوزراء، وهى بحق أداة حكومية، إذ تؤخذ قراراتها بأغلبية الأصوات ، ولحق الاعتراض ، فيها مكان ، وحتى إذا وافقت لجنة الوزراء على التوصيات فإنها لا تستطيع إبلاغها إلى حكومات الأعضاء التى تحتفظ لنفسها بحرية تطبيقها من عدمه .

وتأثير المجلس الأوربى فى هذه الظروف ليس إلا تأثيرا محددا للغاية ، إلا أن هذه المؤسسة تلعب دورا منبريا فى غاية الأهمية، إذ يستطيع رجال السياسة الأوربية أن يعبروا عن طريق هذه المؤسسة عما يجول فى أذهانهم من الأفكار، غير أنها تعجز عن أن تسير قدما فى سبيل تحقيق التنظيم الأوربى ، هذا على الرغم مما حققته فى بعض النواحى من نجاح وتقدم ( الاتفاق الأوربى لحقوق الإنسان وللحريات الأساسية ـ الاتفاق الأوربى للإنشاء ـ والاتفاق الثقافى الأوربى، واتفاقات الضمان الاجتماعى والمساعدة الطبية .

المنظمات التى تتم بين الدول :

إن نظرية « التعايش الجماعى » التى دافع عنها ( جان مونيه ) بحرارة قد بزغت إلى الوجود ابتداء من سنة ١٩٥٠ ، لاستئصال ما كان يشوب فكرة التعاون من بطء ونقص فى الكفاية ، ولقد أدت هذه النظرية إلى تكوين الجماعة الأوربية للدول الست .

وكان الأمر يتعلق بتحقيق الاتحاد الفدرالى السياسى الذى لم يستطع المجلس الأوربى تحقيقه عن طريق الجماعات الاقتصادية المتخصصة، وكانت السلطات الدولية تتمتع بالقدرة على اتخاذ قرارات فى بعض النواحى الفنية، وأن تضاعف عدد هذه السلطات ليسمح بتنظيم كل قطاعات الاقتصاد الأوربى ، ولقد بين فى نهاية الأمر أنه لا مندوحة عن وجود سلطة سياسية تتوج هذه السلطات جميعها .

ويعرض مشروع شومان فى ٩ مايو سنة ١٩٥٠ بطريقة ثورية خلق جماعة

أوربية للفحم والصلب على أن تكون فرنسية ألمـانيه، ويظل باب القبول فيها مفتوحا لكل دولة تقبل مبدأ الدخول فى الحقل الدولى ، وكان من أثر امتناع بريطانيا أن تبعتها الدول الاسكندنافية ، مما أدى إلى نقص عـدد الدول التى تقبل النظرية الدولية إلى ست دول، وبهذا فقد رسم إطار « أوربا الصغيرة » أى ألمـانيا الغربية وفرنسا وإيطاليـا ودول البنيلكس ، وهى تضم فى مجموعها ١٦٠ مليونا من السكان .

ولقد أنشئت الجمعية الأوربية للفحم والصلب وفق معاهدة ١٨ إبريـل سنة ١٩٥١، وهى تهدف إلى إقامة سوق عامة للفحم والصلب وذلك بالقضاء على الأساليب الملتوية، والعمل على اتفـاق المنتجين فيما بينهم لتخفيض سعر التكلفـة ورفـع مستوى المعيشـة، وخلق تضـامن عمـلى بـين الدول الأعضاء لتنمية الإنتـاج .

وترأس الجمعية الأوربية للفحم والصلب فى لوكسومبرج سلطة عليا من تسعة أعضاء يختارون لما لهم من مقدرة وكفاءة،على أن يكونوا مستقلين عن الحكومات، ويكلفون بضمان حسن سير العمل فى السوق العامة، وتساعد هـذه السلطة لجنة استشارية تتكون من ممثلين للعمال والمستخدمين والعملاء ، ويتم عن طريق لجنـة الوزراء الاتصال بين السلصة العليا التى تتخذ القرارات للفصل فى الشئون الأوربية وبين حكومات الدول الأعضاء التى تضع الشئون الوطنية موضع الاعتبار . وتؤخذ القرارات المشار إليها بأغلبية الأصوات، وذلك بوساطة السلطة العليا التى لا يمثل أعضاؤها دولهم المختلفة وإنما يكونون (فريقا أوربا )ـ ولقد أخذت لجنة الوزراء فى الاعتبار — وذلك بإجماع الآراء — تعديل الأصوات حتى لا تضطر بعض البلاد الأكثر إنتاجا إلى تعديل مقاييس قـد تتفق ومصالحها ، وتمارس الإشراف الديموقراطى على السلطة العليا جمعية عامـة تتكون من أعضـاء البرلمـان فى الدول المشتركة .

وكانت قبل ذلك تتخذ مقرها فى الجمعية الاستشارية للمجلس الأوربي كما أنها تناقش التقارير السنوية التى تعرضها عليها هذه السلطة، ولها أن ترفض ما تراه من القرارات بأغلبية الثلثين ، ولقد شكلت أخيرا محكمة للعدل كى تسهر على تطبيق المعاهدة، وفض المنازعات التى تحدث بين السلطة العليا وبين الحكومات الأعضاء .

وإن عمل اللجنة الأوربية للفحم والصلب الذى قامت به خلال خمس سنوات من فترة الانتقال ، قد حد من المميزات التى كانت تتمتع بها بعض الدول فى نواحى النقل والرسوم الجمركية، كما أنه قد أدى إلى الإقلال من فروق الأسعار فى الدول الأعضاء، وضاعف من التنافس وتوسيع مجال التعامل فى الأسواق .

وإذا كانت الجمعية الأوربية للفحم والصلب لم تحقق كثيرا من التوسع الاقتصادى لهذه السنوات الأخيرة، فإنها بالتأكيد قد عملت على تأييد هذا التوسع غير أنها لم تستطع أن تتجنب أزمة الفحم فى سنة ١٩٥٩ .

ولقد اقترح إنشاء سلطات دولية أخرى على غرار الجمعية الأوربية للفحم والصلب ، مثل النقل والأسواق الزراعية والصحة والجيش الأوربى على وجه الخصوص وكذلك السلطة السياسية الأوربية ، إلا أن جميع هذه المشروعات لم تتحقق، وظلت الجمعية المذكورة لبنة منعزلة فى انتظار بناء الحلف الأوربى الفيدرالى ، الذى لم يكن قد تم إنشاؤه بعد . ثم إنه عندما خفت وطأة النزاع الذى سببته الـ C.E.D. ، استؤنفت جهود التعمير الأوربى فى نطاق الدول الست مع إرخاء طفيف للصفة الدولية .

والمعاهدات التى قامت على أساسها الإيراتوم والجماعة الاقتصادية الأوربية والتى وقعت فى ١٩٥٧ ، تهدف إلى تحقيق التقدم التام فى المجال الاقتصادى للدول الأوربية الست .

ويعمل الإيراتوم على تطوير الإنتاج فى النواحى السلمية للطاقة النووية، وذلك بمجهود مشترك ، على أن تظل كل دولة سيدة لما تضعه من مناهج، كما تظل حرة فى

إنتاجها وأوجه استثمار ثرواتها - إلا أن الإيراتوم يدين بنظرية المجهود المشترك فى البحث كما أنه يحتكر تمويل العملاء ومراقبة استخدام الذرة .

ويجب على الجمعية الاقتصادية الأوربية أن تسمح بتطور اقتصاد الدول الأعضاء تطورا أكثر ملاءمة، وأن تسمح كذلك برفع مستوى معيشتها .

وتقوم هذه الجمعية على إقامة سوق مشتركة عامة (ويتضمن هذا حرية تداول البضائع وانتقال الأشخاص ورءوس الأموال وإقامة تسعيرة عامة للرسوم الجمركية تعتمد على سياسة تجارية عامة بالنسبة للدول الأخرى ) كما أنها تقوم على تقريب وجهات النظر السياسية والاقتصادية للدول الأعضاء قربا يزداد يوما بعد يوم (سياسة عامة للزراعة والنقل،و إجراء عام لتجنب فقدان التوازن الفادح فى ميزان المدفوعات لبلد ما، وإيجاد رءوس أموال للشئون الاجتماعية وبنك لاستثمار الثروات، ويجب أن يتم تحقيق الجمعية الاقتصادية الأوربية فى غضون فترة الانتقال وهى من ١٢ إلى ١٥ سنة مقسمة على ثلاث مراحل، إلا أنه كانت قد اتخذت إجراءات للتعجيل، وذلك للاستفادة من الأحداث الملائمة للوصول إلى حد الكمال، وتشترك الدول الإفريقية كذلك فى هذا السوق العامة .

ويجرى العمل فى كل من الإيراتوم واللجنة الاقتصادية الأوربية وفق نظام تأسيسى على النظام الذى تسير عليه الجمعية الأوربية للفحم والصلب ، وإن كانت تقل عنها من ناحية طابعها الدولى . وتتكون اللجنة الأوربية للطاقة الذرية واللجنة الاقتصادية الأوربية من شخصيات روعى فى اختيارها نواحى التخصص والاستقلال عن الدول ، وتعاونهما لجان استشارية ، غير أنه من الواجب عرض قراراتهما على مجلس من الوزراء يمثل مختلف الحكومات ، ويعتمد المجلس هذه القرارات بأغلبية الأصوات ( وعدد الأصوات يتناسب مع أهمية البلاد ) ويتولى أمر تنفيذها فى الدول الأعضاء ، وتتكفل بمراقبة المبادىء الديموقراطية الجمعية العمومية التى يطلق عليها الجمعية البرلمانية الأوربية ، والتى تقوم فى نفس الوقت

بمراقبة هذه المبـادئ في الجمعية الأوربية للفحم والصلب ، وفى الإيراتوم وفى الجمعية الاقتصادية الأوربية .

وتلتزم اللجان التنفيذية باستشارة الجمعية العمومية فيما قد يعن لها من أمور، وذلك بما للجمعية على هذه اللجان من حق الرقابة .

وتعمل محكمة العدل الخاصة بالجمعيات الثلاث نفسها على احترام تنفيـذ المعاهدات .

وإن عمل الايراتوم ـ وعلى الأخص عمل الجمعية الاقتصادية الأوربية فى توسيع دائرة العمل الذى سبق أن قامت به الجمعية الأوربية للفحم والصلب ـ يجب أن يحول اقتصاد الدول الست من دائرة التعاون إلى دائرة التعايش الجماعى ، كما أن هذا العمل يتيح سرعة استغلال الثروات فى البلاد الإفريقية .

وإن إقامة مثل هذا النوع الفريد من الاقتصاد ليجعـل إحكام الروابط السياسية بين البـلاد التى تأخذ به أمرا لامندوحة عنه، وحتى الآن فإن التعاون السياسى بين البلاد الأوربية لايتحقق على وجه الخصوص إلا فى نطاق حلف الأطلنطى ولا تزال تدب الخـلافات وبخاصة فى مشاكل ما وراء البحار ،غير أن روابط التضامن السياسى تزداد توثيقا بين البلاد الست .

وتردد بريطانيا فى أن تزيد ما بينهـا وبين الدول الست من روابط وبالنسبة لمـا أصاب الـ C . E . D. من فشل فإن اتفاقات باريس ( ٢٣ اكتوبر سنة ١٩٥٤ ) بالإضافة إلى أنها قد أعادت ما كان لألمانيا من سيادة ،ومهدت لقبول الجمهورية الفيدرالية فى منظمة حلف شمال الأطلنطى ، فإنها قد أوجدت منظمة جديدة أطلق عليها الاتحاد الأوربى الغربى ( U . E . D : ) ويهدف هـذا الاتحاد إلى الإحاطة بالجيش الوطنى الألمانى الجديد، وخصوصا عن طريق اللجنة الدائمة للتسلح .

ويحوى الاتحاد الأوربى الغربى الدول الست فضلا عن بريطانيا ، وقد

اتخذ لندن مقرا له ، وهو يتكون من مجلس من الوزراء يختص بمناقشة الأوضاع التى قد تهدد السلام، أو تعرض الاستقرار الاقتصادى للخطر، كما أنها تراقب عن طريق إحدى الوكالات مدى تناسب القوات المسلحة وكميات الأسلحة المخزونة ، ويقوم هذا الاتحاد بتقديم تقرير سنوى تتولى اللجنة البرلمانية فحصه ودراسته .

وفى الحقيقة فإن الاتحاد الأوربى الغربى ـ على الرغم من كونه عاملا من عوامل تطوير التعاون العسكرى والاقتصادى والاجتماعى والثقافى بين الدول الأعضاء ـ إلا أن نشاطه مازال محدودا، حيث لم يصل بعد إلى تحقيق المشاركة فى صناعة العتاد الحربى، ولقد كان هذا موضع رجاء الدول ، ولم يكن لهذا الاتحاد دور فى النواحى الاقتصادية، كما كان يقوم فى المجال السياسى بدور لا يكاد يذكر .

وتعمل بريطانيا فى المجال الاقتصادى على أن تضغط على السوق المشتركة بين الدول الست بغير أن تتدخل فيها، وقد أنشأت الاتحاد الأوربى للتبادل الحر بمقتضى ( معاهدة ستوكهلم فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٩ ) وهى تضم بريطانيا والنرويج والسويد والدانمرك وسويسرا والنمسا والبرتغال . وتحصل بريطانيا من وراء هذا الاتحاد على مميزات خاصة .

مطابع البلاغ
٢٦ شارع منصور - القاهرة

مؤسسة سجل العرب
باشراف الأستاذ الدكتور ابراهيم عبده
٢٦ شارع شريف باشا - القاهرة
تليفون ٤٩٩٩٩
١٩٦٣






مطابع البلاغ
٢٦ شارع منصور - القاهرة